الصراع العربى الإسرائيلى فى إطار قواعد القانون الدولى العام

بحث مقدم من

الدكتورة/ إيناس جابر أحمد

مدرس القانون

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى

قسم النقل الدولى- فرع القاهرة

القاهرة فى: ربيـــع أول ١٤٢٨ هـ

مارس/ آذار ٢٠٠٧ مـ

محتويات البحث

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
المبحث الأول- جذور الصراع العربى الإسرائيلي.....	٤
المطلب الأول- التعصب اليهودى وجذور الصراع.....	٤
أولاً- المعتقدات الدينية اليهودية.....	٥
ثانياً- الساميّة والسيطرة وأحلام الوطن.....	٧
ثالثاً- الدعاوى اليهودية والناشئة.....	٩
المطلب الثانى- الحركة الصهيونية وإذكاء الصراع.....	١١
أولاً- بداية الحركة الصهيونية المعاصرة.....	١١
ثانياً- المؤتمرات الصهيونية	١٢
ثالثاً- الدعوة للتجمع وإقامة الوطن القومى.....	١٦
المطلب الثالث- الصهيونية والدعوة للوطن القومى فى فلسطين.....	١٧
أولاً- الدعم الصهيونى للهجرة اليهودية.....	١٨
ثانياً- القوى الداعمة للأهداف الصهيونية (بريطانيا، روسيا، فرنسا، أمريكا).....	١٩
المبحث الثانى- نشأة إسرائيل والصراع العربى الاسرائيلى	٢٤
المطلب الأول- المؤسسات الصهيونية وتأسيس الدولة.....	٢٥
أولاً- موجات الهجرة والاستيطان.....	٢٥
ثانياً- الوكالة اليهودية ودور دولة الظل فى عهد الانتداب البريطانى....	٢٨
ثالثاً- إتحاد عمال اليهود فى فلسطين (الهستدروت).....	٣٠
المطلب الثاني- الأساس القانونى لعدم شرعية إقامة دولة إسرائيل....	٣٢
أولاً- الادعاءات القانونية الإسرائيلية.....	٣٢
ثانياً- الأسانيد الإسرائيلية الدولية.....	٣٧
المبحث الثالث- الحروب العربية الإسرائيلية.....	٤٧
المطلب الأول- حرب عام ١٩٤٨ واتفاقيات الهدنة.....	٤٧
أولاً- حرب عام ١٩٤٨ وإقامة الدولة الإسرائيلية.....	٤٧
ثانياً- القرارات الدولية واتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية...	٥١

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني- العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ والأطمـــاع التوســعية الأسرائيلية	٥٤
أولاً- دوافع العدوان الثلاثى على مصر.....	٥٤
ثانياً- دور الأمم المتحدة فى إنهاء العدوان.....	٥٦
المطلب الثالث- حرب عام ١٩٦٧ والعدوان الإسرائيلى.....	٥٨
أولاً- حرب يونيو ١٩٦٧ وخطط التوسع الإسرائيلى.....	٥٩
ثانياً- الأسانيد القانونية الإسرائيلية لعدوان ١٩٦٧.....	٦١
المطلب الرابع- حرب عام ١٩٧٣ وتحرير الأرض العربية.....	٦٤
أولاً- الأساس القانونى الدولى لحرب أكتوبر.....	٦٥
ثانياً- شرعية قرار حرب أكتوبر.....	٧٢
المطلب الخامس- الحروب العربية الإسرائيلية القائمة.....	٧٦
أولاً- ديمومة الصراع العربى الإسرائيلى.....	٧٦
ثانياً- الحروب اللبنانية الإسرائيلية.....	٧٧
ثالثاً- الصراع السورى الإسرائيلى.....	٧٧
خاتمة الدراسة	٧٩

الصراع العربى الإسرائيلى
فى إطار قواعـد القانـون الدولـى*

المقدمة

أولاً – أهمية البحث

يكتسب الصراع العربى الإسرائيلى منذ القدم أبعاداً مريرة قادت إلى صراعات إقليمية مدمرة، بدءاً من الخلافات الإسلامية اليهودية منذ القدم، وتجلت فى صراع المسلمين وعلى رأسهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فى مواجهة مكائد اليهود فى المدينة المنورة، ثم اخراجهم من الجزيرة العربية.

وفى مرحلة تالية كان الصراع على أشده بين العرب والمسلمين من ناحية والحركة الصهيونية واليهودية من ناحية ثانية، وفى مرحلة ثالثة معاصرة كان الصراع العربى الإسرائيلى، ومنذ عام ١٩٤٧ والعالم بصفة عامة والعرب بصفة خاصة يعانون من العدوان الصهيونى الإسرائيلى، حيث ظلت منطقة الشرق الأوسط أسيرة الصراع العربى الإسرائيلى منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧وغرس دولة اسرائيل فى ظل الانتداب البريطانى فى فلسطين، واستمرت نار الصراع متأججة فى منازعات مسلحة حتى قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧ لدولتين : فلسطينية ويهودية، ثم ازداد الصراع المسلح بإعلان قيام دولة إسرائيلية عام ١٩٤٨م، لتدخل المنطقة فى حروب عربية إسرائيلية دامية وشاملة، جرّت معظم دول المنطقة إلى صراع عام ١٩٤٨، وعام ١٩٥٦، وعام ١٩٦٧، وعام ١٩٧٣، واستمرت المصادمات الدموية والعنف بين الأطراف المتصارعة حتى اليوم.

---

* الباحثة الدكتورة/ إيناس جابر أحمد حصلت على دكتوراه الحقوق من كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية فى يناير ٢٠٠٥ فى تخصص القانون الدولى العام، وموضوع رسالة الدكتوراه " اتفاقات السلام العربية الإسرائيلية فى ضوء قواعد القانون الدولى"، وتعمل حالياً مدرسة القانون بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى، قسم النقل الدولى بالقاهرة.

ويهدد الصراع العربى الإسرائيلى ليس فقط شعوب المنطقة، وإنما السلم والأمن الدولي، سواء لحيوية المنطقة وتوسطها قلب العالم، أو لما تحويه من ثروات ضخمة وهامة لمسيرة العالم المعاصر خاصة ثروات النفط والغاز، بجانب الموقع الاستراتيجى الجيواستراتيجى والجيوسياسى.

ثانياً – منهجية البحث

تتناول الدراسة مراحل وتطور الصراع العربى الإسرائيلى فى إطار القانون الدولى، ووفقاً لكل الدلائل والمؤشرات التى تتنبأ بزيادة حدة الصراع فى إطار وفرة الأسلحة التدميرية وسهولة الحصول عليها من كل أطراف الصراع، خاصة وأن إسرائيل وفقاً لمحور مشكلة البحث لاتمتثل لقرارات الشرعية الدولية، ومن ثم تزيد فى تأجج أوار الصراع، ولا تأبه بأي موقف دولى أو قرار، ولا تفهم غير لغة القوة.

ومن منطلق هذه الإشكالية البحثية يفرض المنهاج الاستنباطى معالجة مدى التزام الأطراف المتصارعة، وخاصة إسرائيل لقرارات وأحكام القانون الدولى للوصول إلى نتائج منطقية توضح حقيقة الصراع وضرورة مواجهته لاحلال السلام العالمى العادل، وهذا لايمنع من أهمية المنهاج التاريخى فى ايضاح الكثير من الأحداث والدلالات المنطقية وفق تسلسل أبعاده الزمنية وردة الفعل إقليمياً ودولياً ودور المنظمات الدولية، ليتضح لنا وفق هذا المنهج وأدواته مدى تحقيق فرضية البحث فى ظل قواعد القانون الدولى العام.

ثالثاً – الدراسات السابقة

حفلت الإصدارات العالمية بآلاف الكتب والأوراق البحثية ونتاج المؤتمرات الدولية والإقليمية بموضوعات انصبت على الصراع العربى الإسرائيلى، إلا أن المتخصص فى إطار معالجة هذا الصراع نادر ومحدود فى ظل القانون الدولى وبصورة حيادية، حيث برزت العديد من الصعاب البحثية أمام تعدد المراجع المتناقضة، وتباين وجهات النظر وفق هوية وثقافة ومكان وزمان المعالجة، بل كان الاختلاف فى الكثير من الوثائق، فكانت عملية التحليل والتوثيق فى غاية الصعوبة للوصول إلى الحقيقة، بجانب تسارع الأحداث والمتغيرات، وأحياناً

تسخير الشرعية الدولية لتحقيق المصالح وصياغة القرارات المبهمة التى تقبل أكثر من تفسير.

وهنا يشير الباحث إلى دراسات وبحوث هامة تمت فى إطار القانون الدولى لكبار الأساتذة والمتخصصين، وخاصة فى كليات الحقوق بالجامعات العربية، ويسترشد الباحث بهذه الدراسات التى تم الإلمام بمعظمها خلال إعداده لرسالة نال بها درجة الدكتوراه فى الحقوق فى تخصص القانون الدولى العام من كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، وذلك فى مطلع عام ٢٠٠٥، وكان موضوعها **"اتفاقات السلام العربية الإسرائيلية فى ضوء قواعد القانون الدولى"**، وأحيل القارىء المتخصص لعشرات المصادر والمراجع فى هذه الرسالة.

رابعاً – متضمنات البحث

يتضمن عرض وتحليل الصراع العربى الإسرائيلى ثلاثة مباحث، تتناول جذور الصراع والتعصب اليهودى والفوقية والسمو وادعاءات المعتقدات الدينية بأنهم شعب الله المختار وأحباؤه وصفوة الخلق، ثم تطور الصراع بإذكاء جذوته على يد الحركة الصهيونية المعاصرة فى أواخر القرن الماضى، والدعوة لإقامة الوطن والبدء فى ترسيخ المؤسسات الصهيونية وتدفق موجات الهجرة إلى فلسطين فى ظل الاحتلال البريطانى، والاستفادة من المتغيرات الدولية، وإعلان قيام الدولة، والصدام المسلح مع العرب فى عدة حروب، وصدور عدة قرارات من الأمم المتحدة، ومن ثم تتضمن هذه الدراسة الموضوعات التالية:

المبحث الأول : جذور الصراع العربى الإسرائيلى

المطلب الأول : التعصب اليهودى وجذوة الصراع.

المطلب الثانى : الحركة الصهيونية واذكاء الصراع.

المطلب الثالث : الدعوة للوطن القومى فى فلسطين.

المبحث الثانى : نشأة إسرائيل والصراع العربى الإسرائيلى

المطلب الأول : المؤسسات الصهيونية ودولة الظل.

المطلب الثانى : الأساس القانونى الدولى لعدم شرعية إقامة دولة إسرائيل فى فلسطين.

المبحث الثالث : الحروب العربية الإسرائيلية

المطلب الأول : حرب علم ١٩٤٨ واتفاقيات الهدنة.
المطلب الثانى : العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦.
المطلب الثالث : حرب عام ١٩٦٧ والأطماع التوسعية الإسرائيلية.
المطلب الرابع : حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وإرادة التحرير العربية.
المطلب الخامس : الحروب العربية الإسرائيلية القائمة.

وفى نهاية البحث تطرح الباحثة فى خلاصة شاملة لبحثها أهم النتائج التى خرجت بها، ومن ثم وضع بعض التوصيات لحل الصراع العربى الإسرائيلى خاصة فى ضوء مخاطر الرؤى المستقبلية.

المبحث الأول
جذور الصراع العربى الإسرائيلى
(العقيدة اليهودية والأيديولوجية الصهيونية)

يمتد الصراع العربى الإسرائيلى إلى أبعاد زمانية طويلة، وأبعاد مكانية متغايرة، بدءاً من الصراع الفرعونى اليهودى، ومروراً بالصراع بين المسلمين واليهود فى إطار من التعصب اليهودى والفوقية والسمو ومعتقدات دينية موضوعة واحلال السيطرة والسامية، وفى الأبعاد المعاصرة برزت الحركة الصهيونية ودعواها والمناداة بالوطن، والاستفادة من القوى العالمية الداعمة، كما سيتضح من التحليل التالى:

المطلب الأول
التعصب اليهودى وجذوة الصراع

هيأت الأيديولوجية الصهيونية الأفكار الأساسية لتحقيق وجود الوطن اليهودى، ورسم خط سيره، وتحديد وسائله من أجل استخدامها لتحقيق غاية وجوده، كما حددت نوع الارتباطات التى تقوم بينه وبين هذا الوجود وبين منظماته وتشكيلاته والشعوب الأخرى، ومن خلال هذه الأيديولوجية العنصرية، استطاعت هذه الأفكار تحقيق أهدافها سواء كانت معتقدات دينية ونزوعاً نحو الفوقية، أو سيطرة فكرة السمو، والتصاق اليهود الفعلى والروحى بعضهم ببعض، وسيطرة زعمائهم الدينيين والسياسيين عليهم، بما تتبعه من توثيق أواصر روح العنصرية،

والمحصلة استطاعت أن تحقق انجازات عديدة لصالح الصهيونية العالمية فى السيطرة وإرساء دعائم الوطن القومى لليهود، كما سيتضح من سياق البحث.

أولاً – المعتقدات الدينية اليهودية

يطلق لفظ اليهود نسبة إلى (يهوذا) ابن يعقوب، ويقصد بكلمة اليهود كل الذين يدينون باليهودية كديانة سماوية، سواء كانوا فى أفريقيا أو آسيا أو أوروبا أو أي مكان فى العالم، فاليهودية ديانة مثل الدين المسيحى أو الإسلامى، ويقصد بها من يدينون بالدين اليهودى بغض النظر عن جنسهم أو لغتهم أو موطنهم، فهى عقيدة سماوية وليست جنساً معيناً (١).

وقد عاش اليهود فى شبه الجزيرة العربية، حيث وصلوا إليها بعد تشردهم وتشتتهم فى شتى بقاع الأرض، وانحصر وجودهم فى شمال الحجاز وخاصة المدينة، وقد كان هناك صراع دائم بين اليهود والعرب، فكانوا يقومون ببث العداوة والفرقة بين عرب المدينة الأوس والخزرج، نتيجة دسائس اليهود المستمرة، مما أدى إلى قيام حروب طاحنة بينهم، ورغم أن العرب فى هذه الحقبة من الزمن كانوا وثنيين، إلا أنهم كانوا يتمتعون بصفات طيبة وخيّرة، جعلتهم يكرهون اليهود لصفتهم الانعزالية، والغرور الذى سيطر عليهم فجعلهم يعتقدون أنهم شعب الله المختار، فكره العرب الدين اليهودى ورفضوا الإيمان به مفضلين عليه عبادة الأصنام.

وعندما أنزلت الرسالة على محمد صلى الله عليه وسلم، أخذت صور المقاومة اليهودية للإسلام تتعدد وتتطور، ففى البداية كانت للانكار والتشكيك فى القرآن الكريم ورسالة النبى، وبدأت من جانب رجال الدين اليهودى، رغم يقينهم من صحة بشارة الدين الإسلامى، وعلمهم بالعصر الذى سيظهر فيه النبى العربى، والذى سيؤول إليه ميراث النبوة والرسالة، كانوا أيضاً على علم بظهور النبى فى مكة، وهذا الموقف يعكس الصورة الحقيقية للشخصية اليهودية المتعنتة والعنصرية

---

(١)- د. محمد طلعت الغنيمي – قضية فلسطين أمام القانون الدولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٧، ص ٨٤.
- د. سيد طنطاوي – بنو إسرائيل فى القرآن والسنة، الزهراء للاعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٩.
- أحمد عثمان – تاريخ اليهود (الجزء الأول) ، مكتبة الشروق، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩ – ١١.
- د. محمد طه بدوى – القضية الفلسطينية، عواملها ووضعها الاستراتيجي الراهن، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧،ص٣٤٠.
- د. عبدالرحمن نورالدين – من اليهودية إلى الإسلام، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٦٩.

لاعتقادهم بأنهم سادة العالم وأحباء الله، ومن ثم رفضهم لكل الأديان السماوية غير اليهودية بصلف وتعجرف(١).

وبهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة واستقراره فيها، بدأ الصراع اليهودى ضد الإسلام بصراحة وعلانية، ويفرض أساليب تتراوح بين الخفاء والعلانية، فكانوا يعبرون عما فى نفوسهم من غل وحقد وحسد للمسلمين، ومن خلال احساسهم بالخطر الكامن فى قلوبهم، توخوا الحذر لكل مايطرأ على حال المسلمين من قوة وسيادة، فطوروا موقفهم المتسم بالعداء والحذر والتربص، فظهرت التنظيمات اليهودية الخفية فى بنى النضير تقود المقاومة، وتتابع الأكاذيب والتشهير وإشاعة الفتن، وبدأ يظهر نوع من التعاون والتنسيق بين هذه العناصر اليهودية واليهود المنتشرين فى مناطق الشمال، ومع زيادة انتشار الإسلام زادت كراهية وحقد اليهود على الرسول والمسلمين، واعتقدوا أنه لابد من القضاء على الرسول وعلى المسلمين للمحافظة على كيانهم، وكونهم شعب الله المختار الذى له السيادة على البلاد بثرواتها ومختلف مقدراتها، وبهذه النظرة الجاحدة الحاقدة كان موقف اليهود من الرسول صلى الله عليه وسلم فى مختلف الظروف، حتى جاءت مرحلة أصبحوا يمثلون خطراً داهماً على الإسلام والمسلمين، وخاصة بعد زيادة انتصارات المسلمين وانتشار الدين الإسلامى، فما كان من الرسول صلى الله عليه وسلم لحماية المسلمين والإسلام إلا أن يحارب اليهود (٢).

وكان أول احتكاك بين المسلمين واليهود وصل إلى الصراع المسلح عندما نقض يهود بنى قينقاع عهدهم مع الرسول فى المدينة، فحاصرهم خمس عشرة ليلة، وعندما استسلموا اكتفى الرسول بإجلائهم عن المدينة، وقاتل المسلمون اليهود من بنى قريظة ويهود خيبر، وبذلك تم تطهير الجزيرة العربية من اليهود الذين حاربوا المسلمين دون هوادة واستخدموا فى حربهم كل وسائل وفنون الخديعة والغدر، وافتقد اليهود الوازع الدينى، فلم يتمكن الإيمان فى قلوبهم، ولم يفوا بالتزاماتهم ووعودهم، وظهر هذا فى اتفاقهم مع المسلمين، حيث نقضوها ولم يلتزموا بها بتعنت وانحراف وعلو وعجرفة كما ظهر هذا عبر مراحل التاريخ المختلفة التى مر بها أي تواجد يهودى سواء قبل ظهور الإسلام أو بعده، وتعتبر

---

(١) صابر طعيمة – بنو إسرائيل فى ميزان القرآن الكريم، دار الجيل، بيروت، سنة ١٩٩١، ص ٢٠.
- د. سيد طنطاوي – المرجع السابق، ص ١٣٢، ١٣٣.
- د. محمد السيد حسين الذهبي – الإسرائيليات فى التفسير والحديث، دار الإيمان، دمشق، ١٩٨٥، ص ٢٢- ٢٣.
(٢) عبدالله التل – خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، المكتب الإسلامى، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٨.

هذه المرحلة هى البداية للصراع العربى الإسرائيلى المرئى المعاصر عندما بدأ الرسول صلى الله عليه وسلم تطهير الأرض العربية من التجمع اليهودى، ووضع حداً لإنهاء أطماعه وعدوانه ومؤامراته... وفوقيته، كما سيتضح فى التالى:

ثانياً – السامية والسيطرة وأحلام الوطن

(من النهر إلى النهر أو من الفرات إلى النيل وطنك يا إسرائيل)

قادت ظاهرة تشتت الوجود اليهودى إلى حتمية الدعوة لوجود وطن يتجمعون فيه أو حوله، وكانت هذه الدعوة للوطن محور العقيدة الصهيونية التى حثت اليهود على التجمع فى أرض الميعاد بعدما تعرضوا له من ضياع وهوان، وجوع وتشريد، فقد تعددت المراكز الجغرافية لهذا الوجود، فلم تكن لهم هوية، فعمل زعماء اليهود والصهيونية على استقراء التاريخ، والتمسك بما يفيدهم من أحداث ووقائع بوسائلهم الجهنمية لتحقيق حلمهم بإقامة دولة تضم يهود العالم (١).

وقد نظر اليهود إلى أنفسهم على أنهم سادة البشر، كارهين للناس كافة، معتقدين أنهم جنس سامى، يمثلون التعصب اليهودى المتبلور فى الأحقاد العنصرية المريضة، ورغم تشتتهم فى بلاد العالم لم يختلطوا بسكان البلاد التى سكنوها، ولم يندمجوا معهم، انطلاقاً من زعمهم أن اليهود كشعب لابد أن يكون عرقاً نقياً، وهذه النزعة العنصرية تتناقض مع دعائم المجتمعات، ومبنية على معتقدات وأفكار باطلة مؤداها بث الفرقة والكراهية بين الشعوب والمجتمعات، ومحدثة آثاراً اجتماعية وسياسية واقتصادية سلبية تتوارثها الأجيال، ورغم أن العنصرية اليهودية بنيت على أساس أن اليهود عنصر سامي ومميّز، إلا أننا نجد أن اليهود المجتمعين فى إسرائيل يشكلون أكبر تجمع متعدد العناصر والعروق، جاء من أوروبا الغربية والشرقية، ويضم أيضاً عرب وسوفيت وأمريكان وغيرهم من شتى بقاع الأرض، وبالتالى فإن العنصرية اليهودية والسامية غير موجودة فى الدولة اليهودية كما يزعم اليهود(٢).

وكتب/ هرتزل نبى الصهيونية فى كتابه "الدولة اليهودية" الذى صدر سنة ١٨٩٦ أن المشاكل التى يتعرض لها اليهود فى أوروبا من اضطهاد أو تفرقة،

---

(١) - د. حسن ظاظا – إسرائيل ركيزة للاستعمار بين المسلمين، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٥٧.
- حسن محمد – رؤية دينية للدولة الإسرائيلية، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٥، ص ١٣ – ١٤.

(٢) - عدنان كيالى – الصهيونية حركة عنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦، ص ٢٥.
- أحمد عثمان – تاريخ اليهود، المرجع المسابق، ص ١٠٩ – ١١٠.
- ابراهيم خليل أحمد – إسرائيل والتلمود : دراسة تحليلية، الوعى العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٦ – ٧.

تبرز ضرورة إقامة وطن قومى لليهود يخلصهم من العذاب، ونظر (هرتزل) إلى العداء للسامية بأنه من مصلحة اليهود، حيث يمثل قوة دفع لخلق وطن لهم، سواء فى نفوس اليهود أو لمصلحة العالم أجمع، وعبر هرتزل عن سامية اليهود بقوله "أن اليهود يكوّنون جماعة بيولوجية متميّزة وأنهم شعب واحد وجنس يسمو على كل الأجناس الأخرى كمبرر للعودة إلى أرض الميعاد" (١).

وأكد على فكرة السامية المفكر اليهودى "هبس" فذهب إلى أن اليهود أعرق الأجناس البشرية التى خلقت على الأرض، وأنه لابد من المحافظة على بقاء جنسهم فى شتى بقاع الأرض وعبر القرون، ونادى بعدم اختلاطهم بغيرهم من الشعوب التى يعيشون معها، للمحافظة على ساميتهم (٢).

وذهب " زفى هيرش كالشر" فى كتابه " البحث عن صهيون" مظهراً حل المشكلة اليهودية فى وجود أرض يعيشون فوقها، معتقداً أن كراهية اليهود ومعاداة السامية، شعور أصيل فى النفس البشرية، ولايمكن زواله إلا بوجود وطن قومى لليهود يقوم على جهودهم الذاتية (٣).

وقد رأى (هرتزل) فى فكرة القومية التى انتشرت فى القرن التاسع عشر الخلاص الأوحد لليهود، فاستطاع من خلال هذه الفكرة الحديثة أن يحث اليهود ويقنع العالم أجمع بأن معاداة اليهود فى أى بلد لاتنتهى إلا بإقامة دولة يهودية تتجمع تحت شعار قومية يهودية، وبجهود سياسية ومساعدات دولية، وبذلك تجنب الدول وجود يهود بها، وتجنب اليهود معاداة السامية فى الدول التى يتوطنون فيها، وهكذا اعتبر كتاب هرتزل "الدولة اليهودية" بمثابة الأيديولوجية الفكرية لأصول الصهيونية السامية.

ويذكر التلمود – وهو الكتاب الثاني لليهود الذى وضعه كهنتهم بعد تشتتهم فى بقاع الأرض _ " اليهود شعب الله فى الأرض لقد سخّر لنا الحيوان الإنسانى فى كل الأمم والأجناس ليكونوا فى خدمتنا، وفرقنا فى الأرض لنمتطى ظهورهم ونمسك بعنانهم". ويقبع فى التلمود للمبادىء الأساسية والأصول الموضوعية

---

(١) د. حسن العكليم – الصهيونية وفلسطين، مجلة شئون فلسطينية، عدد ٢٠٥، إبريل ١٩٩٠، بيروت، ص ٥٩.
(٢) وليم فهمى – الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢١.
(٣) وليم فهمى – المرجع السابق ، ص ١٨.

والأفكار المبلورة للعنصرية، والتى اتسمت بهـا الحركـة الـصهيونية العالميـة المعاصرة، وبالتالى هيأت المجال لأيديولوجيا التعصب والسامية (١).

ونرى من ثم أن السامية شكل من أشكال العنصرية اعتنقها اليهود، فأوهمتهم بتفوقهم، وتميّزهم عن بقية الأجناس، بل ترفعهم إلى مستوى التقـديس والعبـادة، وهم يتخذون موقفاً عدائياً من جميع الشعوب التى تقف أمام هدف تكـوين وطـن يهودى والسيطرة على مقدرات البلاد لخدمة أهداف اليهودية، وليس كحافز للتقـدم الروحى والثقافى، فقد اعتبر اليهود أن القوة هى وسيلتهم لتحقيق شعار شـعب الله المختار.

ثالثاً – الدعاوى اليهودية والناشئة

اهتمت العقيدة اليهودية بتلقين الأطفال بعض الأفكار الخاصة بتاريخ اليهـود وعلاقتهم بفلسطين، والتحريض ضد العرب، وتصوير التـاريخ العربـى وكأنـه عمليات غزو وقرصنة للبلدان التى استولوا عليها، وتجسيد حلم الاسـتيطان فـى فلسطين، من خلال احياء التراث اليهودى، ببث الارتباط بـالأرض فـى نفـوس الشباب، معتبرة أن الأرض ليست مكاناً لممارسة الزراعة والتجارة والـصناعة، وإنما هى الهدف الجامع الموحد لليهود من شتى أنحاء العالم، والحاضن لآلامهـم ومحقق آمالهم وأحلامهم فى الوصول إلى الدولة الكاملة لليهود.

ولبناء الفكر اليهودى لدى الناشئة يتم توصيف البناء الأيـديولوجى للدولـة اليهودية من منطلق أن هناك شعباً يهودياً كان يعيش فى وطنه موحداً، ثم تـشتت بفعل الاحتلال العربى لوطنه، وأن الشعب اليهودى عاش فى شتات يحلم بـالعودة إلى وطنه، وقد عكست نعراته الدينية والثقافية والاجتماعية هذا الحلم، ونظراً لأن وطنه مأهول بالمستعمرين فيجب اقتحامه من خلال تنمية الروح العسكرية ووحدة كل يهود العالم، وهذا جعل الشباب ينظر إلى الجيش ليس كأداة للحرب فقط، وإنما كمجموعة متجانسة من التجارب والمشاعر المشتركة التى تسعى إلى تحقيق هدف مشترك، لايقتصر على تكوين دولة يهودية فحسب، وإنما بناء مجتمـع متكامـل، وبذلك لايكون الاقتحام للأرض فقط، بل من جميع الجوانب فى وقت واحد، سواء

---

(١) - سهيل ديب – التوراة بين الوثنية والتوحيد، دار النفائس ، بيروت، ١٩٨٥، ص ٦– ١٤.
- د. خيرية قاسمية – النشاط الصهيونى فى الشرق العربى ومداه ١٩٠٨ – ١٩١٨ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٣، ص ١٩ – ٢٠.

كان اقتحام أرض أو اقتحام عمل وانتاج حتى يتم العودة إلى أرض إسرائيل والقضاء على العرب (١).

وتهدف الدعاوى اليهودية الموجهة إلى الناشئة أن ترسّخ فى نفوسهم الارتباط الوثيق بما يسمى بأرض الميعاد، من خلال تراث تاريخى ودين منتشر فى أنحاء الأرض، فيستطيع بناء دولة على أسس علمية، تستمد وجودها من التراث الدينى فى أرض الميعاد على النحو الذى ينفى معه ارتباط أي شعب غير يهودى بهذه الأرض، ويجعل الناشئة تعتقد اعتقاداً قوياً بأن الشعب اليهودى هو وحده الذى يملك البلاد منذ القدم، وأنه تعرض للطرد من بلاده والشتات فى بقاع الأرض المختلفة، ومن خلال هذه الأيديولوجية اليهودية حاولت أن تزيل أي باعث أو اعتقاد لدى الناشئة للشعور بالذنب تجاه إلحاق الأذى بالعرب وقتلهم، حيث أن فلسطين يهودية منذ القدم، وأن اليهود هم الذين كانوا يقطنونها فى فترات العصور المختلفة، وأن الشعوب الرومانية والبيزنطية والفرس والعرب كانوا غزاة، وحمل اليهود لواء المقاومة منذ القدم ضد هؤلاء الغزاة.

ويستطيع الفكر اليهودى أن يعطى الناشئة رؤية موضوعية لاستيطانهم فى أرض فلسطين، حيث يعترفون أن البلاد مأهولة بالسكان العرب، ولكنهم ليس الشعب الذى يستحق أن يعيش فى تلك البلاد المقدسة، فهو شعب متوحش لاينتج ولا يعمل حتى جعل البلاد المقدسة صحراء فى انتظار شعبها الحقيقى، الذى وعده الله بها، ليعيد احياءها بعد موتها، ويحررها من الغزاة والمحتلين، وبالتالى نجد أن الفكر اليهودى زرع فى نفوس الناشئة صورة الفراغ السكانى والخواء الحضارى للأرض المقدسة (٢).

وانتشرت العديد من الأساطير اليهودية التى تنمى القسوة لدى الشباب، وتحاول أن تحث على بث الخوارق الشخصية داخل نفوس المقاتلين والقضاء على الرهبة لديهم ومحاربة الإحساس بالتضاؤل، ومن خلال هذا المناخ المشبع بروح العدوانية والإرهاب فى الخطاب التربوى اليهودى، فإن الشباب اليهودى أصبح أكثر عنفاً وأشد قسوة، فقد نشأ على مشاعر الحقد والكراهية والفوقية والحسد والعدوانية، وأصبح المثل الأعلى والقدوة لدى الشباب اليهودى هو الشخص الذى

---

(١) د. منير بشور، خالد مصطفى الشيخ – التعليم فى إسرائيل، مركز الأبحاث الفلسطينى، بيروت، ١٩٦٩، ص ٢١٠.
(٢) ابراهيم عبدالكريم – قصة تأسيس إسرائيل كما تروى للناشئة اليهود، مجلة شئون عربية، العدد ٧٦، ديسمبر ١٩٧٣، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ١٥٠- ١٦٦.

يستطيع تجسيد ملامح القسوة والوحشية والعنف ضد العرب، وهكذا استطاعت الدعاوى اليهودية أن تزرع فى نفوس الناشئة كراهية العرب(١) .

المطلب الثانى
الحركة الصهيونية وإذكاء الصراع المعاصر

للوقوف على حقيقة الحركة الصهيونية، ينبغى معرفة الجذور التاريخية للصهيونية والإطار الأيديولوجى، والأهداف المنظمة لها ودوافع قيامها وعوامل ظهورها وتطورها التاريخى، وهنا كان لابد من الوصول إلى البدايات الحقيقية لظهور الصهيونية المعاصرة وتطورها الفكرى، ثم بلورة الأفكار الصهيونية والأهداف المرسومة والمحددة إلى واقع ملموس بمراحل ثابتة ومتدرجة، ومن خلال المنظمة الصهيونية العالمية والتنظيمات المنبثقة عنها أمكن تحديد الخطوات العملية، ومراحل تنفيذ المخطط الصهيونى ومساندته من القوى العالمية، حيث وضعت الصهيونية مخططاً كاملاً للإستيطان فى فلسطين والسيطرة عليها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً، وبدأت تهئ يهود العالم للهجرة والاستيطان فى فلسطين.

أولاً – بداية الحركة الصهيونية المعاصرة

تنسب الصهيونية إلى صهيون، وهو الجبل أو التل الشرقى من جبلين أو تلين تقوم عليهما القدس القديمة، ويقال أنه كان حصناً لداود، امتدت من حوله عاصمة مملكة صهيون، أما لفظ صهيون فيعنى أرض الميعاد، أي الأرض المقدسة التى يسعى اليهود للتجمع وتكوين دولة يهودية فيها، وفى الأسفار اليهودية تعتبر العودة إلى أرض الميعاد فرضاً من فرائض العقيدة اليهودية (٢).

بدأت تظهر الحركة الصهيونية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى، وكانت فكرة استعمارية عنصرية، تهدف إلى قيام وطن قومى لليهود، وإقامة دولة لهم يتجمعون فيها فى شكل استعمار استيطانى، ورغم أن الحركة الصهيونية حركة سياسية علمانية، إلا أنها استطاعت أن تضفى على أهدافها الطابع الدينى، لتستطيع جذب العديد من الطوائف اليهودية المتدينة، وكسب تأييدهم، فقامت بإعادة بلورة الفكر اليهودى بما يعتمد على الكتب الدينية والتلمود،

(١) د. رشاد عبدالله الشامى – الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٩٢، ص ١٩٩.
(٢) د. محمد طه بدوى – المرجع السابق، ص ٣٤١.

وإعادة صياغة التاريخ من منظور صهيونى بما يخدم أهدافها وتطلعاتها، وحاولوا صياغة أفكارهم صياغة علمية، وأضفوا عليها الصفة القومية والثقافة العبرية.

ارتكزت الصهيونية فى وجودها على أساس عنصرى يميّز بين اليهود وغيرهم من البشر، وقد جاءت هذه النظرة العنصرية للصهيونية ومرتكزة على أساس مايتعرض له اليهود فى شتى بقاع الأرض من اضطهاد كافة الشعوب التى يعيشون بينها، وهذا يجعلهم غير قادرين على الإندماج مع الشعوب والعيش بينهم، وهنا بدأ يتبلور الهدف المحدد للحركة الصهيونية بتكوين وطن قومى لهم، والاستيطان فيه، وهكذا لعبت المعتقدات الدينية دوراً بارزاً فى الأيديولوجية الصهيونية، حيث ظهرت كنتيجة لأوضاع اليهود المتدهورة فى شرق أوروبا، فكانت الصهيونية بمثابة حركة تحرير للشعب اليهودى من الاضطهاد واللا سامية فى محاولة صهيونية لإنشاء دولة يهودية تجمع فيها يهود العالم، ورغم اشتمال الحركة الصهيونية على العديد من التيارات السياسية والعلمانية والدينية، إلا أن التيار السياسى استطاع أن يستغل الأفكار الدينية لبلورة الفكر الصهيونى، وتشكيل شخصية لتبرير مشروعية أهدافه وتجميع أكبر قدر ممكن من اليهود.

وهكذا تبلور المحور الأساسى لقيام الصهيونية حول الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وعملت لتحقيق هذا الهدف على تسخير كل منظماتها وأنشطتها، وعقد المؤتمرات الصهيونية، كما عرفت الحركة الصهيونية كيف تنسق سياستها مع القوى الكبرى المسيطرة فى العالم، وأن توظف هذه القوى بما يحقق مصالحها، واستطاعت الصهيونية من خلال صورها العديدة أن تخلق كياناً لليهود، وتجسد وجودها فى أرض الميعاد المنتظرة لإنشاء وتكوين الوطن القومى، بدءاً من نشاطها المجسد فى المؤتمرات الصهيونية كما سيتضح فى التالى: (١) .

ثانياً – المؤتمرات الصهيونية

استطاعت الحركة الصهيونية تنظيم أهدافها من خلال المؤتمرات التى عقدت بصفة شبه دورية لرسم الخطوط العريضة للمخططات الصهيونية، ووضع دستور للسلوك اليهودى، ورغم يقين الصهيونية أن الوصول إلى الاستيطان فى فلسطين ليس طريقاً سهلاً بل عسيراً لعدة أسباب منها : أن اليهود فى العالم لم يكونوا

---

(١) مصطفى عبدالعزيز – إسرائيل ويهود العالم، دراسة سياسية وقانونية، مركز الأبحاث الفلسطينى، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٥.
- عدنان كيالى (مترجم) – الصهيونية حركة عنصرية، المرجع السابق.

مستعدين ولا راغبين فى النزوح عن مواطنهم فى أوروبا وغيرها من دول العالم إلى فلسطين، وأيضاً رفض السلطان العثمانى الحاسم لفكرة مساعدة اليهود فى الهجرة إلى فلسطين، ومقاومة أهل فلسطين والدول المحيطة بها لهذه الفكرة، ورغم هذه الصعاب إلا أن الصهيونية استطاعت أن تستغل الظروف المحيطة بالمنطقة العربية، والنفوذ البريطانى فى تحقيق حلمها فى أرض الميعاد.

ورغم وجود بعض التناقضات والخلافات بين الجماعات الصهيونية أيضاً، إلا أنها كانت تصب فى النهاية حيث مجرى تحقيق الهدف الصهيونى، بل قد تكون هذه الاختلافات الظاهرة على الساحة اليهودية مظهراً لإخفاء المخطط الحقيقى الصهيونى العنصرى المتآمر، وكان هناك بعض الشخصيات المؤثرة والتى لعبت دوراً فعالاً فى بلورة أفكار الصهيونية من خلال المؤتمرات، مثل "ديفيد غوردن" الذى نشر سنة ١٨٧٦ عدداً من المقالات تدعو إلى استعمار فلسطين، و"زفى هيوش كاليشر" الذى كتب "البحث عن صهيون" ودعا إلى استعمار فلسطين، و"تيودور هرتزل" الذى صاغ أهداف الحركة الصهيونية السياسية فى المؤتمرات التى عقدت لتجميع يهود العالم من رجال السياسة والمال، وما تمخضت عنه من قرارات علنية وسرية خطيرة غير معلن عنها، هدفت إلى تحديد مسار الحركة الصهيونية، وتدعيمها فى العالم لإقامة وطن قومى بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وتحمل مقررات سرية خطيرة هدفت إلى تدمير كل ماهو غير يهودى، ومن أهم المؤتمرات الصهيونية وأخطرها المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بال بسويسرا سنة ١٨٩٧م، الذى نظمه (هرتزل) وعقد بعده خمسة مؤتمرات برئاسته، وبعد وفاته سنة ١٩٠٤ عقدت خمسة مؤتمرات صهيونية أخرى تم فيها وضع مخطط شامل للاستيلاء على فلسطين وتدعيم الهجرة إليها، ومن أهم القرارات التى صدرت فى المؤتمر الصهيونى الأول وأعلن عنها كهدف محدد للصهيونية نجد الآتى: (١)

١ – تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

٢ – إنشاء منظمات للعمل على تنظيم وتلاحم اليهودية كلها من خلال مؤسسات محلية ودولية حسب القوانين الخاصة بكل دولة لخدمة الأهداف الصهيونية.

٣ – تقوية وتعزيز الشعور القومى لليهود فى شتى أنحاء العالم.

---

(١) أحمد صدقى الدجانى – مستقبل الصراع العربى الصهيونى، دار المستقبل العربى، القاهرة، طبعة أولى، سنة ١٩٧٨.

٤ – اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على موافقة حكومية لبلوغ الأهداف الصهيونية.

وفى المؤتمر الصهيونى الثانى المنعقد فى بال بسويسرا سنة ١٨٩٨ تم اقرار قانون المنظمة الصهيونية العالمية، كما تقرر إنشاء شركة للاستعمار اليهودى لفلسطين، والعمل على احياء اللغة العبرية بين اليهود فى أنحاء العالم، ولعبت الدعاية والإعلام الصهيونى دوراً بالغ الأهمية فى توجيه أنظار اليهود إلى فلسطين، ومن خلال المؤتمر الصهيونى الثالث سنة ١٨٩٩ المنعقد فى بال بسويسرا، تم بلورة الدعاية الصهيونية للعمل على شراء الأراضى الفلسطينية أمام رفض ومعارضة السلطنة العثمانية بمساندة بريطانيا، وعُقد المؤتمر الرابع سنة ١٩٠٠ فى لندن وتم فيه الموافقة على إنشاء صندوق قومى يهودى لمساعدة اليهود على احتلال الأراضى الفلسطينية، وتم إنشاء البنك الإنجليزى وجامعة عبرية فى فلسطين لاحياء الفكر اليهودى سنة ١٩٠١ فى ضوء قرارات المؤتمر الخامس المنعقد فى بال بسويسرا أيضاً (١).

وفى المؤتمرالسادس سنة ١٩٠٣ تعرض (هرتزل) لهجوم شديد من جانب قادة الصهيونية، بسبب قبوله اقتراح بريطانيا بإنشاء وطن يهودى فى أوغندا، وتم اسقاط الاقتراح، والتأكيد على ضرورة إقامة الوطن القومى فى فلسطين، وتم وضع الترتيبات النهائية لتنفيذ مقررات المؤتمرات السابقة، وبعد وفاة (هرتزل) انعقد المؤتمر الصهيونى السابع سنة ١٩٠٥ فى (بال) برئاسة (دافيد وولفسون) للتأكيد على ضرورة إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، حيث لاوجود لليهود بدون العودة لفلسطين، وفى سنة ١٩٠٧ عقد المؤتمر الثامن فى لاهاي بهولندا وتم فيه الموافقة على خطة وايزمان، التى أطلق عليها الصهيونية التوفيقية، والتى تدعو إلى التسلل البطئ إلى فلسطين، والعمل على إنشاء مستعمرات يهودية تكون أساساً لإقامة مجتمع صهيونى، كما تم فيه الموافقة على إنشاء الصندوق التأسيسى اليهودى، ودائرة خاصة لشئون فلسطين تتبع اللجنة التنفيذية للمؤتمر، وإنشاء مكتب صهيونى فى (يافا) واعتماد اللغة العبرية كلغة رسمية للحركة الصهيونية.

عقد المؤتمر التاسع فى هامبورج سنة ١٩٠٩ بألمانيا برئاسة (ماكس نوردو) وتقرر فيه تأسيس مصرف للتسليف الزراعى، وإقامة مستعمرات اشتراكية، وتم

---

(١) وليم فهمى – المرجع السابق ، ص ٢١، ٢٢.
- د. خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص ٢ – ٢١.

فى هذه السنة تأسيس مستعمرة تل أبيب، كما قام رجال المال اليهود مثل (مونتفيورى و روتشيلد) بتقديم الأموال الطائلة لشراء الأراضى فى فلسطين بعد عقد المؤتمر الصيهونى العاشر سنة ١٩١١ فى هامبورج برئاسة (نوردو) أيضاً، وتم فيه إنشاء شركة تحسين الأراضى التى دعمت حركة الزراعة، وساعدت المهاجرين الجدد فى تحسين أوضاعهم فى فلسطين، وتقديم المساعدات المالية لهم، وفى سنة ١٩١٣ عقد المؤتمر الحادى عشر فى (فيينا) بالنمسا برئاسة (نوردو)، وفيه تم الموافقة على إنشاء الجامعة العبرية بالقدس(١).

وهكذا استطاعت الحركة الصهيونية ومن خلال المؤتمرات المتتالية والتى بدأت بمؤتمر (بال) سنة ١٨٩٧ وحضره نحو ثلاثمائة من أدهى وأكبر قادة اليهود ورواد الحركة الصهيونية، وكانوا يمثلون خمسين جمعية يهودية من كل دول العالم، استطاعوا أن يضعوا حجر الأساس للأهداف الصهيونية بطريقة منظمة ومتدرجة وواعية وهادفة وتصاعدية مع استغلال الظروف المحيطة لصالحها لإنشاء دولة اليهود فى أرض الميعاد(٢) .

فالتناقضات الدولية إلتى تعرض لها العالم فى تلك الفترة استطاعت الحركة الصهيونية استثمارها لصالحها. ولتحقيق أهدافها فقامت بحركة إعلامية واسعة لليهود فى كل تجمعاتهم وللعالم أجمع، ونشرت كتب عن تاريخ دولة الميعاد، ثم بدأت تنشئ العديد من الجمعيات والمصارف اليهودية لمساعدة اليهود فى الاستيطان بفلسطين، وهنا ومن خلال هذا التطور الملحوظ بين اليهودية والصهيونية نجد أن الصهيونية لاتختلف فى جوهرها وهدفها عن اليهودية، حيث أن الهدف واحد، وإذا كان هناك اختلاف فهو فى أسلوب التنفيذ للهدف، فالصهيونية أخذت طابعاًسياسياً من خلال المؤتمرات والعلاقات الدولية، فكانت اليد المنفذة للمخططات اليهودية التى اتسمت بالطابع الدينى لتحقيق نفس الهدف، فالصهيونية هى الحركة السياسية المبلورة للعنف والظلم اليهودى، والعنصرية والفوقية وبث الروح القومية والتمسك بالجيتو اليهودى(٣) .

---

(١) د. سيد نوفل – المؤتمر العربى الإقليمى لحقوق الإنسان، الصهيونية وفلسطين، جامعة الدول العربية، القاهرة، سنة ١٩٦٨، ص ٧-٩.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية – وثيقة قرارات المؤتمر الصهيونى الثالث والثلاثين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٦، خريف ١٩٨٨، بيروت، ص ١٨٠- ١٩١.

(٣) د. إبراهيم عبدالكريم – الحركة الصهيونية والصراع العربى الإسرائيلى فى مائة عام، معهد البحوث والدراسات العربية، ندوة عام ٢٠٠٠، ص ٢٠٦-٢٠٧.

ثالثاً – الدعوة للتجمع وإقامة الوطن القومى

دعى هرتزل إلى الهجرة والتجمع لإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، وبذلك حوّل فكرة العودة إلى فلسطين من هدف دينى إلى هدف سياسى قومى، وفى كتابه "دولة اليهود" سنة ١٨٩٦ أظهر مايتعرض له اليهود من عداء، فيجب عليهم أن يجعلوا هذا العداء دافعاً لإقامة دولة خاصة بهم، فالشعب اليهودى بلا أرض، ويجب أن تكون له أرض يتجمع فيها، وقام هرتزل بدعوة أوربا لمساندته بدعوى أن إقامة دولة فى فلسطين ستكون ممثلة للوجود الأوربى فى الشرق، ولتحافظ على مصالحه الاستراتيجية، وممثلة للتقدم والرقى الأوربى فى الشرق، وإن كانت الجذور ترد إلى استغلال نابليون لرغبة الصهيونية فى التجمع وإقامة وطن قومى لهم سنة ١٨٠٦، فأثار أطماعهم ووعدهم بمنحهم فلسطين مقابل مساندتهم له فى احتلال الشرق العربى، ومن أهم الحركات الصيهونية وأخطرها محاولتهم كسب عطف وسماحة أكبر شخصية إسلامية فى ذلك الوقت، الخليفة العثمانى عبد الحميد، فأرسلوا من يفاوضه ويغريه بالرشوة، ليسمح لليهود ببعض الامتيازات فى فلسطين، ولم تنجح محاولتهم ولم ييأس اليهود، وقرروا فى محاولة ثانية إرسال هرتزل سنة ١٨٩٨ الذى شكر السلطان على رعايته للأقلية اليهودية، ثم طلب من السلطان الحصول على وعد بالاستيطان فى فلسطين، وقد أخفقت محاولات هرتزل أمام رفض السلطان ووقفته بعناد أمام أطماع الصهيونية(١).

وتركّز شعار الصهيونية حول التدرج والتصاعد والمرونة بأخذ ما تستطيع الحصول عليه دون التخلى عن أى هدف من أهدافها الاستراتيجية، وأن تعمل على الإستفادة مما تحصل عليه للوصول إلى أهدافها القريبة والبعيدة، كمرحلة انتقالية دون التفريط فيما تصبو إليه، فلم تمانع الصهيونية فى إقامة وطن مؤقت لليهود، سواء كان فى سوريا أو شبه جزيرة سيناء أو طرابلس أو قبرص أو البرتغال أو موزمبيق أو أوغندا، فعندما عقدت مفاوضات بين هرتزل وجوزيف تشمبرلن وزير المستعمرات البريطانى، تقدم هرتزل فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٢ بمشروع لاستعمار قبرص، حيث أن اليونانيين والمسلمين الأتراك سيرفضون ذلك، ونظر بشكل إيجابى نحو مشروع استعمار شبه جزيرة سيناء، وذهبت لجنة من الخبراء الصهيونيين إلى العريش لدراسة الظروف الطبيعية بها، ورجعت اللجنة بتقرير

---

(١) عبدالرحمن حسن – مكايد يهودية عبر التاريخ، دار القلم ، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، ص ٢٧٢-٢٧٤.
- خالد القشطيني – تكوين الصهيونية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، عام ١٩٨٦.

يشير إلى ندرة المياه فى العريش، وأن الأراضى ستحتاج إلى ري كثيف عن طريق تحويل نهر النيل، وهذا تعارض مع المصالح البريطانية فى مصر، وهكذا أدت ندرة المياه وتضارب المصالح البريطانية الصهيونية إلى رفض الفكرة، واقترح تشمبرلين منح أوغندا للاستيطان الصهيونى، ووافق هرتزل باعتبار أن تحقيق الهدف الأعظم والأساسى بالاستيطان فى فلسطين إذا كان الآن صعباً، وننتظر حتى يتيسر الوصول إليه، فإن تحقق الأهداف السهلة الميسّرة لديها، مع الاحتفاظ بالهدف الأساسى، فكانت موافقتهم على أوغندا خطوة إلى فلسطين، حيث أن فلسطين هدفهم الأوحد(١).

وبحث المؤتمر الصهيونى السادس سنة ١٩٠٣ فكرة الاستيطان فى أوغندا ووافق عليه، ولكنه فشل بعد ذلك بسبب مقاومة المستوطنين الإنجليز لأي استيطان يهودى يهدد نفوذهم فى أوغندا، بجانب معارضة بعض زعماء الحركة الصهيونية بحجة أن أوغندا لاتجذب اليهود بالهجرة إليها، لعدم وجود أماكن مقدسة يهودية فيها مثل فلسطين التى أصبحت بالنسبة للصهيونية ليست تراثاً روحياً فقط، بل أصبحت تشكل أهمية بالغة للإستيطان اليهودى بعد أن بدأ يتوجه أنظار العالم إلى المنطقة العربية، وخاصة بعد حفر قناة السويس، ووقوع فلسطين فى نقطة الالتقاء بين الشرق والغرب، وقد عبر الكاتب اليهودى البريطانى (زانفويل) عن ذلك فقال: " الآن وليس وقت آخر، هو فرصة اليهود، فهناك تغيرات كثيرة لن تنتظر اليهود أو الفلسطينيين بعد أن حملت قناة السويس العالم إلى أبواب فلسطين" (٢).

المطلب الثالث
الصهيونية والدعوة للوطن القومى فى فلسطين

يتميّز الفكر الصهيونى بالتخطيط المنظم والمحكم طويل الأجل، وتخطيط المستقبل من خلال التنبؤ به ، فالتعمق فى الفكر الصهيونى والغوص داخله يعطى صورة واضحة عن المخططات والتمويه والخدع الصهيونية، حيث كانت الدولة اليهودية مجرد فكرة تدور فى أذهان الصهيونيين الأوائل، سرعان ما استطاعوا أن يحققوا حلمهم خلال خمسين سنة من خلال حركة سياسية منظمة ومحددة الأبعاد والأهداف، وتمت بخطوات ثابتة وفى نفس الوقت متغيرة لتتلاءم مع تغيير الظروف

---

(١) ريجينا الشريف (ترجمة أحمد عبدالعزيز) – الصهيونية غيراليهودية، جذورها فى التاريخ الغربى، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٥٠-١٥٣.

(2) Zangwill, R – Return to Palestin, the New Liberial Review, Dec, 1961, P. 627, London.
- أسعد رزق – مقالات فى الصهيونية الحديثة، دار الحمراء للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٤٧.

الدولية المحيطة، ومن منطلق الهدف المحدد ودون الاستناد إلى أسباب شرعية فى إطار تحدى كل النظم والأعراف الدولية، ومن خلال الاستقراء التاريخى نجد أن الصهيونية ركزت فى دعوتها لإقامة الوطن القومى فى فلسطين على الإستعانة بدعامتين محوريتين تمثلا فى : الأولى: تكثيف الدعم المادى والمعنوى لليهود، سواء داخل فلسطين أو خارجها، وتهجيرهم إلى فلسطين وتوطينهم من خلال المؤسسات الصهيونية، والدعامة الثانية: تمثلت فى الرؤية الصهيونية بضرورة ارتباطها بالقوى الدولية الاستعمارية الكبرى، والسعى لمساعدتها ودعمها المادى والسياسى للوصول إلى أهدافها، ونوضح ذلك فى الآتى:

أولاً – الدعم الصهيونى للهجرة اليهودية

تضافرت الجهود الصهيونية وتكثفت، فتم إنشاء اللجان التنفيذية واللجان الاستشارية وأنشأت المصرف اليهودى للمستعمرات، ولجنة الاستعمار سنة ١٨٩٨، والتى قامت بشراء الأراضى فى فلسطين والاستيلاء عليها، وكان الهدف الأساسى من إنشاء هذه المؤسسات والمنظمات واللجان تنشيط الحركة الصهيونية لتحقيق الأهداف الاستيطانية، وتنفيذ قرارات المؤتمرات الصهيونية ووضعها موضع التنفيذ، وتم إنشاء صناديق ولجان لجمع التبرعات من يهود العالم، وخاصة فى أوربا لتشجيع الهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضى والإنفاق على المهاجرين اليهود، وعن طريق هذه الأموال تم تأسيس رأس مال قومى يهودى يقوم بإنشاء الجمعيات والمشاريع التى يحتاجها اليهود فى فلسطين، ونجحت هذه المؤسسات الصهيونية فى تشجيع واقناع عدد كبير من رجال الأعمال اليهود وأصحاب رءوس الأموال بتحويل أموالهم واستثمارها فى فلسطين حتى يمكن تأسيس بنية أساسية فى فلسطين.

ومن خلال المؤسسات الصهيونية التى بدأت بإنشاء صندوق الإستيلاء على فلسطين، وتقديم الاستشارات والمساعدات المادية والشخصية المعنوية لليهود الراغبين بالاستيطان فى فلسطين، أنشأت المنظمة الصهيونية العالمية الصندوق القومى اليهودى، والوكالة اليهودية التى استطاعت أن تنظم الهجرة، وتقدم المعونات المالية لليهود وبناء المنازل لسكان المستعمرات الجديدة (١).

---

(١) - هشام فوزى عبد العزيز – النشاط الصهيونى فى العراق خلال فترة الاستقلال، مجلة شئون فلسطينية، العدد ١٩١، فبراير ١٩٨٩، بيروت، ص ٥٥.

- حمد الموعد – أزمة المنظمة الصهيونية العالمية، مجلة الأرض ، العدد ١٠، دمشق، ١٩٨٧، ص ٣٨.

ولم تقتصر المساعدات الصهيونية على الدعم المادى فقط، بل كان هناك دعم معنوى تبلور فى الحملات الإعلامية ضد العرب، فاتهموا بالرجعية والتخلف، وأرجعوا مسئولية تخلف المنطقة العربية وفلسطين على كاهل العرب الذين لم يستغلوا ثروات بلادهم لتنميتها بل أضاعوها واستهانوا بها، وقد هيأت هذه الحملة الإعلامية الصهيونية المبرر والمكان المناسب للإستيطان اليهودى فى فلسطين، بزعم تحضير وتحديث فلسطين كقاعدة للحضارة فى مواجهة التخلف والهمجية العربية.

وقد أنشأت الصهيونية عدداً من المجلات والصحف اليهودية، يزيد عددها عن الخمسين: مثل مجلة جويش كرونيل التى تأسست سنة ١٨٤١، وصحيفة جويش فانفارد، ومعظم هذه المجلات اتخذتها الصهيونية كوسيلة إعلامية لتحقيق أهدافها التوسعية، وتشويه صورة العرب، والهيمنة على الفكر الإعلامى العالمى، والتمهيد لتحقيق الحلم الصهيونى بإقامة دولة يهودية فى فلسطين، وبإقناع الرأى العام العالمى وتهيئة المناخ الدولى لمساعدة اليهود، والحث على ضرورة العودة وإقامة الوطن القومى، والتأثير على اليهود فى أنحاء العالم بالهجرة إلى فلسطين، وحث أغنياء اليهود على تقديم المساعدات المالية للمهاجرين واستثمار أموالهم فى فلسطين (١).

ثانياً – القوى الداعمة للأهداف الصهيونية

كان من الممكن أن تظل الحركة الصهيونية حركة هامشية ذات طبيعة دينية وثقافية، ويظل المشروع الصهيونى محصوراً فى تطلعات وأحلام قلة من الصهاينة الذين يتطلعون إلى وطن يجمعهم، إلا أنه تحول إلى مشروع استراتيجى فى إطار سياسات الدول الكبرى، فتغير الأوضاع الدولية بصورة جذرية أسهم إسهاماً كبيراً فى بلورة نجاح الحركة الصهيونية واتساعها، فكان هناك يقين لدى الصهاينة بالتقاء مصالحهم وأهدافهم مع هذه القوى الكبرى، وتبلور ذلك فى الآتى:

١ – **موقف بريطانيا** : عملت المخططات البريطانية دائماً فى نطاق تحقيق مصالحها الاستراتيجية، التى تحتم منع قيام قوة عربية ذاتية فى المنطقة العربية،

---

(١) زياد أبو غنيمة – السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام العالمية، دار عمّان للطباعة والنشر، الأردن، ١٩٨٤، ص ٣٠-٣١.
- الياس سعد – الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، منظمة التحرير، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩.
- محمود عبدالعزيز الربيع – الهجرة اليهودية من فلسطين دوافعها واتجاهاتها، دار الكرمل، الأردن، ١٩٨٦، ص ١٥-١٦.

حيث كانت بريطانيا لها أكبر طموح بين الدول الأوربية للسيطرة على مقدرات المنطقة العربية، فعند انعقاد اتفاقية لندن سنة ١٨٤١ مع النمسا وروسيا وفرنسا، حدد فيها حدود دولة محمد على، وظلت فلسطين خارج الحدود حتى تستطيع بريطانيا أن تحولها لمستعمرة استيطانية لليهود، وعندما أبرمت بريطانيا مع فرنسا معاهدة سايكس بيكو سنة ١٩١٦ وتنكرت فيها لكل الوعود التى أخذتها على نفسها تجاه قيادة الثورى العربية، فتم فيها تقسيم العراق والشام بين انجلترا وفرنسا، واتفق على تدويل فلسطين حتى لاتكون نقطة الخلاف بين الحليفتين،حيث اعتبرتها بريطانيا خطاً دفاعياً لقناة السويس من الوجود الفرنسى فى سوريا ولبنان.

وفى سنة ١٩١٧ كان احتلال بريطانيا لفلسطين ضرورة استراتيجية، وبدأت معه موجات التدفق والتغلغل الصهيونى الكامل فى فلسطين، دعّم هذا الاتجاه وعد بلفور فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ الذى أظهر التحالف الصهيونى مع الاستعمار البريطانى، فأعلن فيه وزير الخارجية البريطانى (أرثر جيمس بلفور) وعداً بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، اعتبر الصهاينة وعد بلفور هدفهم المنشود، ونتيجة مساعيهم لدى بريطانيا كخطوة حاسمة لاحتلال فلسطين، وإقامة دولتهم، وعينت بريطانيا سنة ١٩٢٠ اليهودى الصهيونى البريطانى هربرت صموئيل مندوباً سامياً فى فلسطين، فوضع كل مقدرات البلاد الاقتصادية والإدارية والسياسية فى خدمة إقامة دولة يهودية(١).

وعندما أصدرت عصبة الأمم صك الانتداب البريطانى على فلسطين فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢، نصّ فى مادته الثانية على أن الدولة المنتدبة تكون مسئولة عن وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومى اليهودى، والاعتراف بالوكالة اليهودية فى اتخاذ كافة التدابير لمساعدة اليهود وتهجيرهم إلى فلسطين، وعملت بريطانيا بكل الطرق على أن تجعل إدارة شئون فلسطين فى يد صهاينة بريطانيين، ونظمت هجرة اليهود إلى فلسطين، وفى سنة ١٩٢٧ اعترفت سلطات الانتداب البريطانى بمشروعية المنظمات والأجهزة اليهودية فى فلسطين، ومن ثم لعبت بريطانيا دوراً بارزاً فى دعمها للحركة الصهيونية حتى الحرب العالمية الثانية، فاستطاعت الصهيونية إقامة دولة لها فى فلسطين، فبعد وعد بلفور سهلت بريطانيا الهجرة اليهودية بصورة واسعة النطاق

---

(١) كمال الخالدى – الأرض فى الفكر الاجتماعى الصهيونى، دار الجامحظ، الطبعة الأولى، الأردن، ١٩٨٤، ص ١١-١٣.
- خيرية قاسمية – المرجع السابق، ص ٢٨٩.

إلى فلسطين، فارتفع عدد اليهود من إجمالى سكان فلسطين، من ٨% سنة ١٩١٨ إلى ٣١% سنة ١٩٤٨ من مجموع عدد السكان فى فلسطين، بجانب تسهيلها لانتقال الأراضى والمؤسسات من العرب إلى اليهود، فكان اليهود يملكون ٢% من الأراضى سنة ١٩١٨ ارتفعت إلى ٥% سنة ١٩٤٨ من مجموع الأراضى الفلسطينية (١).

وعند إلغاء بريطانيا لانتدابها على فلسطين سمحت للقوات الصهيونية باحتلال مساحات كبيرة من فلسطين، بل كانت تقوم بتسليم بعض المناطق الحيوية إلى القوات الصهيونية قبل انسحابها منها مثل مطار اللد، وقدمت بريطانيا كل المساعدات المادية والمعنوية إلى الصهيونية لتزرعها فى قلب الأراضى العربية، مشعلة جذوة الصراع العربى الاسرائيلى، وهنا يثار سؤال حول ما مدى شرعية وعد بلفور كوثيقة دولية قانونية، وصك الانتداب الصادر من عصبة الأمم كسند قانونى تتخذه الصهيونية لإضفاء الشرعية الدولية على وجودها فى فلسطين؟

فوعد بلفور صدر عن بريطانيا إلى اليهود الذين كانوا يمثلون طائفة معينة وليست دولة لها كيانها وحقوقها الدولية، كما أن بريطانيا ليست لها صفة شرعية فى فلسطين، ولكن الشعب الفلسطينى هو الذى يملك اعطاء الوعود أو عقد الاتفاقيات، فبريطانيا دولة محتلة للأراضى الفلسطينية، والاحتلال لايعطى للدولة المحتلة حق التصرف فى الأراضى الواقعة تحت سيطرتها وإلا كان انتهاكاً لقوانين الحرب، فالفقه الدولى أجمع على أن الاحتلال إذا كان يعنى السيطرة الحقيقية لعدو على إقليم معين مع القدرة على تسييره بمقتضى سلطانه وأجهزته، يترتب على الاحتلال عدة آثار ومتغيرات دولية وإقليمية، ولكن لاتنقل سيادة الدولة المحتلة إلى دولة الاحتلال، فاحتلال الأراضى يعتبر وضعاً مؤقتاً وليس دائماً، فلا يجيز ضم الأراضى المحتلة أو جزء منها أو الوعد بها للغير، فلا يعتبر الاحتلال سبباً للضم أو المنح، فيكون أي تصرف للأراضى أو الممتلكات أثناء فترة الاحتلال لايلقى اعترافاً أو قبولاً دولياً، ويكون مخالفاً لقواعد القانون الدولى، ولا يلقى قبول من أعضاء المجتمع الدولى، فيكون وعد بلفور لا يعطى أي حقوق شرعية دولية لليهود، ونفس المضمون لصك الانتداب البريطانى الصادر من

---

(١) إبراهيم العابد – دليل القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٨٣-١٨٤.
- خيرية قاسمية – مرجع سابق ، ص ٦٨٣.

عصبة الأمم لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، يكون غير قانونى لإضفاء الشرعية الدولية على الوجود اليهودى فى فلسطين (١).

تشكلت لجنة بيل البريطانية سنة ١٩٣٧ عقب اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى سنة ١٩٣٦، وخلصت اللجنة إلى إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين وتقسيمها إلى دولتين، إحداهما عربية تشمل شرق الأردن، والأخرى يهودية تضم باقى الأراضى الفلسطينية والساحل، ومنطقة ثالثة تشمل القدس وبيت لحم، وهكذا استطاعت الحركة الصهيونية أن تحقق حلم الوطن القومى فى فلسطين خلال الحماية البريطانية، واستطاعت أن تحقق مالم تستطع تحقيقه من قبل، وتجسد أطماعها فى كيان واضح ملموس محدد الأبعاد والأسس.

٢ – **موقف فرنسا** : كان لفرنسا دوراً واضحاً فى مساندة الصهيونية سواء بالدعم المادى أوالمعنوى، وبدأ هذا الدعم منذ (نابليون بونابرت) قائد الحملة الفرنسية على مصر عندما فكر فى إقامة دولة يهودية فى فلسطين، وعندما غزا فلسطين وفشلت حملته وتحطمت أحلامه أمام أسوار عكا، وأصدر بياناً عن عودة اليهود لفلسطين، وخاطب منه يهود العالم لأنهم ورثة فلسطين الشرعيين، واستطاع نابليون أن يبلور الفكرة الصهيونية للاستيطان فى فلسطين منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادى وبداية القرن التاسع عشر، وتأكد الدعم الفرنسى للحركة الصهيونية مادياً ومعنوياً فى تحالفات وعلاقات وثيقة لليهود المقيمين فى فرنسا، بل كانت فرنسا أهم محطات التجمع اليهودى العالمى للإنطلاق إلى فلسطين، سواء للمهاجرين أو الدعم المالى وإمدادهم بالسلاح والمعدات والعتاد بالتنسيق مع بريطانيا، مما أسهم بفعالية فى دعم أهداف وطموحات الحركة الصهيونية وتأسيس الدولة (٢).

٣ – **موقف روسيا والاتحاد السوفيتى** : كان موقف الاتحاد السوفيتى غير واضح ومتضارب بحيث يصعب الوقوف على حقيقته، فقد هاجم السوفيت الحركة الصهيونية وعملوا على ايقاف أنشطة الحزب الصهيونى فى الاتحاد السوفيتى قبل سنة ١٩١٩، وحل المنظمات الصهيونية والنوادى الموجودة فيها، وقام ستالين باعدام عدد من اليهود العسكريين فى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٣٧، ثم تغير موقف الاتحاد السوفيتى تماماً وبشدة فى وقوفه إلى جانب الحركة الصهيونية بتشجيع

---

(١) د. عزالدين فودة – المركز القانونى للاحتلال العربى، المجلة المصرية للقانون الدولى، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٧.
- أسعد عبد الرحمن - المساعدات الأمريكية والألمانية لإسرائيل، مركز الأبحاث الفلسطينى، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٤-١٥.

(٢) د. جودة عبد الخالق – من يساعد إسرائيل، جامعة الدول العربية، ١٩٨٥
- جالينا نيكيتينا (مترجم) – دولة إسرائيل خصائص التطور السياسى والاقتصادى، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٩.

هجرة اليهود من أوربا الشرقية، وزادت هذه الموجات من الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية، هذا إلى جانب تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فقد وقف الاتحاد السوفيتى وأقر مشروع تقسيم فلسطين ومعارضته أي قرار بالعدول عن التقسيم، أو فرض الوصاية عليها، وكان الاتحاد السوفيتى أول دولة تعترف بإسرائيل اعترافاً قانونياً كاملاً عند إعلان قيامها، وقد يكون هذا الموقف المتضارب للسوفيت بتشجيع وجود اليهود فى المنطقة العربية لخلق المناخ المناسب لزيادة حدة الصراع فى الشرق الأوسط، ويكون هناك مايبرر لتدخلها ونشر الفكر الشيوعى بجانب تحقيق المصالح الخاصة [1].

٤ – **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:** لم يكن هناك دور بارز ومباشر للولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة العربية فى ذلك الوقت، حيث كانت تعتبرها منطقة نفوذ بريطانى، ومع بروز عديد من المتغيرات الدولية، تأثرت سياسةالولايات المتحدة بهذه المتغيرات، مما استلزم قيامها بدور جوهرى، حيث يزداد النفوذ الصهيونى، ويظهر الاتحاد السوفيتى كقوة كبرى ويتراجع النفوذ البريطانى وركزت الولايات المتحدة فى ظل هذه المتغيرات السياسية والاستراتيجية على تأييد ودعم أطماع الصهيونية فى فلسطين، فأخذت تطلب من الحكومةالعثمانية تسهيل هجرة اليهود لفلسطين، وكانت أول المؤيدين لوعد (بلفور)، وكان هذا التدخل الأمريكى غير مباشر فى هذه الحقبة من الزمن، حيث حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تقيم علاقات متوازنة بين مصالحها، وعدم اغضاب العرب، وأعلنت أنها لم تتخذ أى قرار بشأن فلسطين إلا بعد موافقة العرب واليهود عليه، تمهيداً للاحلال محل بريطانيا تدريجياً مع غروب شمس الامبراطورية البريطانية.

كان هناك إيمان قوى لدى أمريكا بفكرة إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، وإذا كان هذا الإيمان المطلق لم يظهر بصفة مباشرة سابقاً فقد ترك لبريطانيا القيام به وفق تبادل الأدوار، فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٥ قراراً بفتح أبواب فلسطين لدخول اليهود بحرية، وتوفير كل السبل أمامهم للاستيطان، وبناء الوطن القومى، ولم يكن مستغرباً أن ترفض أمريكا طلب العرب بوقوف هجرة اليهود إلى فلسطين، والعمل على استيعابهم فى دول العالم الأخرى،

---

(١) خالد القشطينى – تكوين الصهيونية، المرجع السابق، ص ١٧٣-١٧٥.

وأمريكا كانت أول دولة تعترف بإسرائيل بعد دقائق من اعلان قيامها فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وبعد أسبوع منحتها قرضاً قيمتـه ١٠٠ مليـون دولار، ورغـم أن الاعتراف الأمريكى بدولة إسرائيل لم يبلور قيام الدولة اليهودية إلا أنـه أعطاهـا شرعية دولية [١].

نخلص إلى أن الدعم الأمريكى للصهيونية أخذ شكلاً أكثر فاعليـة وجديـة عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ كل السبل الجادة لإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، سواء بحث بريطانيا على تسهيل الهجرة اليهودية أو بالتأييد المطلق لمشروع تقسيم فلسطين الـصادر عـن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقيامها بدور دبلوماسى مكثف للتأثير علـى الـدول الأخرى لاصدار القرار، ودلت تصرفات وتـصريحات رؤسـاء أمريكـا علـى مساندتهم للصهيونية، وتأسست مراكز متعددة لدعم الحركة الصهيونية فى أمريكا، ووضعت برامج دقيقة وهادفة لإقامة الدولة الإسرائيلية، وهكـذا بـدأت المـساندة الأمريكية والتى تصاعدت اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً كما سنوضح.

المبحث الثانى

نشأة إسرائيل والصراع العربى الإسرائيلى

يوضح المبحث السابق كيف رسخت إسرائيل جـذور دولتهـا فـى إطـار استمرارية وأزلية الصراع، بدءً من التعصب اليهودى والقومية السامية والمعتقدات الدينية التى أذكت جذوتها الحركة الصهيونية عبر المؤتمرات والتجمعات اليهودية، والدعوة لإقامة الوطن الموعود مستفيدة من المتغيرات العالمية المواتية، والقـوى العالمية الداعمة التى تقف معها لتحقيق المصالح المشتركة، فأرست دعائم النـشأة ومقومات القيام بل والتطور فى ظل الانتداب البريطانى على فلسطين، بـدءً مـن أنشطة الوكالة اليهودية التى شكلت حكومة الظل اليهودية والهـستدروت (اتحـاد العمال اليهود) وموجات الهجرة المتلاحقة، وإقامة المـستوطنات وبلـورة النـواة الأولى للجيش الإسرائيلى المنظم، وبنـاء المؤسـسات الاقتـصادية والـسياسية والعسكرية، مهيئة كل الظروف للصدام المسلح وللمواجهـات العربيـة المتوقعـة

---

(١) كمال الخالدى – المرجع السابق، ص ٢١-٢٣.

- د. عصام أحمد الدمرقى – الولايات المتحدة من التقسيم إلى إقامة الدولة، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٦١.

- أسعد عبد الرحمن – المساعدات الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٦ وما بعدها.

والمدروسة والمحسوبة وفق مخطط دقيق وهادف وتصاعدى ولا تراجع، ويتصف فى ذات الوقت بالمحلية والمرونة والتنبؤ بعيد المدى كما توضح تفصيلاً فى الآتى:

المطلب الأول
المؤسسات الصهيونية وتأسيس الدولة

جوهر الصراع العربى الإسرائيلى يتركز فى تصميم الصهيونية على الاستيلاء على الأرض والاستيطان فيها، وطوال مراحل الصراع والصهيونية فى حالة عمل مركّز على إقامة المستوطنات، فكانت أخطار الصراع تتزايد فى كل مرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصهيونية، بل تظل كامنة لتتفجر فى المستقبل، وكان الصراع فى البداية من جانب واحد، وسرعان ما شمل طرفى الصراع بعد أن ظهرت النوايا الصهيونية واضحة، وفطن العرب لأهدافهم ونواياهم، ومن خلال المؤسسات الصهيونية استطاعت الصهيونية تحويل المستوطنات إلى كيان يهودى واضح ومتكامل بشرياً وجغرافياً وسياسياً، وبالتركيز على بلورة القوة العسكرية وتقويتها، وبإتباع سياسة القوة والإرهاب ضمن مخطط التوسع، وعملت الصهيونية دائماً على استغلال جميع الدول وفى مقدمتهم بريطانيا باعتبارها الدولة الاستعمارية الأولى فى هذه الفترة، واستطاعت الصهيونية أن تستغل الظروف والمصالح الدولية فى إعلان إقامة دولة إسرائيلية فى فلسطين تدريجياً وتصاعدياً وبالإرهاب كالتالى:

أولاً – موجات الهجرة والاستيطان

ركّزت المخططات الصهيونية على الاستيطان فى فلسطين لتتحول الحركة الروحية اليهودية المتعصبة إلى قومية عنصرية مرتبطة بالأرض، ونشأت فكرة المستوطنات فى المشروع الصهيونى منذ تأسيس أول مستوطنة يهودية فى فلسطين عام ١٨٧٠(بتاح تكفا)، فكانت الأرض هدفاً بالنسبة للصهيونية، فمن خلال احتلال الأرض يتحقق الهدف الديمغرافى ويوطن اليهود ويطرد العرب، وقد ركزت معظم المؤتمرات الصهيونية على احتلال الأرض فى فلسطين واعتبرته أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهدافها، وتم تشكيل مؤسسات يهودية مهمتها الأساسية امتلاك الأرض وتسجيلها كملكية عامة للشعب اليهودى، ولقد نصّ دستور الوكالة اليهودية فى المادة الثالثة على الآتى: " تستملك الأرض لملك اليهود وتسجل باسم

صندوق رأس المال القومى اليهودى، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد، كما تظل هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابل للانتقال" [1].

وهكذا كان مخطط الاستيطان الصهيونى يعمل على تحديد قيام الدولة من خلال البدء فى تحديد نقاط الاستيطان، وتبدأ بعدها فى التوسع لأكبر مساحة ممكنة، وعملت المؤسسات على تخطيط وتنفيذ مشروعات الاستيطان بصورة متناسقة وبمهام محددة، على أن يكون الاستيطان اليهودى فى مراحله الأولى يعتمد على استغلال الأراضى الزراعية التى يمتلكها أغنياء اليهود، ثم تطورت مع موجات الهجرة ونشأت المستوطنات الصناعية، وسعت المنظمات الصهيونية إلى تنظيم موجات الهجرة، ومحاولة تلبية لحتياجات الجماعات المهاجرة، والاستفادة من الثقافات التى حملتها التجارب اليهودية من شتى الأقطار التى أقاموا فيها، فكانت الهجرة تتم على شكل موجات، وكانت الهجرة الأولى سنة ١٨٠٨ واستمرت إلى سنة ١٩٠٣، وكانت معظمها من يهود روسيا، ويهود دول شرق أوروبا، وكانت هجرتهم بحجة الاضطهاد الذى تعرضوا له بعد اغتيال القيصر الروسى (الكساندر الثاني) وتكونت جماعة (محبى صهيون) التى هاجرت إلى فلسطين وحصلوا على دعم مادى كبير تمكنوا به من الحصول على أرض زراعية واسعة، وبعد انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول وما تبعه من عدة مؤتمرات تم تأسيس الشركة اليهودية للاستيطان سنة ١٩٠٢، وبنهاية سنة ١٩٠٣ كان عدد اليهود ١٠٫٠٠٠ يهودى استوطنوا فلسطين، وبلغت مساحة الأراضى الزراعية التى امتلكوها ٣٥٠ ألف دنم.

بدأت موجة الهجرة الثانية سنة ١٩٠٤ بعد موت (هرتزل)، حيث عمل زعماء الصهيونية على تطبيق قرارات المؤتمرات الصهيونية بحزم، وهاجر عدد كبير من اليهود، حيث أنه مع نهاية الحرب العالمية الأولى كان عدد اليهود فى فلسطين قد بلغ ٨٠٫٠٠٠ نسمة، ومع نشوب الثورة الروسية حيث تعرض اليهود إلى المذابح والقتل الجماعى فى أوكرانيا وبولندا والمجر، وهاجر عدد من اليهود إلى فلسطين يقدر بحوالى ٣٥ ألف نسمة، وكان للمهاجرين دور كبير وأثر بالغ فى تطوير الاقتصاد اليهودى، فأسسوا (الهستدروت) ومجموعة من المنظمات العالمية، وساعدوا على الاستيطان من خلال بث ونشر الأفكار الاشتراكية التى حملوها

---

(١) د. إميل توما – جذور القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٨٠-١٨١.
- الياس سعد – الهجرة اليهودية، مرجع سابق، ص ٣٨-٤٠.

معهم من روسيا، وفى سنة ١٩٣٣ زاد عدد اليهود نتيجة وصول الزعيم النازى (هتلر) للسلطة ووصل عدد المهاجرين اليهود سنة ١٩٣٦ إلى نحو ٢٨% من مجموع السكان فى فلسطين، معظمهم هاجروا من مناطق الاحتلال النازى، وأقيمت لهم عدة مستوطنات فى السهل الساحلى، وكانت ذات طابع عسكرى[١].

ويظهر من موجات الهجرة إلى فلسطين أنها كانت جماعية غير متوازية مع أي هجرة سابقة سواء فى الحجم أو فى المعدل، فزادت المستعمرات اليهودية فى فلسطين من ٤٧ عام ١٩٢٠ إلى مائتين عام ١٩٤٠، وأنشأت (تل أبيب) كمدينة يهودية خالصة لليهود عام ١٩٠٩، كما يظهر أيضاً من موجات الهجرة أن معظمها تمت بسبب الاضطهاد والتشريد الذى تعرض له اليهود فى مختلف أنحاء العالم[٢].

وقد لعبت حكومة الانتداب البريطانى دوراً خطيراً فى نقل مساحات واسعة من الأراضى الفلسطينية لليهود، ونصّ الانتداب على أن يستقر اليهود فى الأراضى التى تمتلكها الدولة والأراضى البور، وتعاونت مع المنظمات اليهودية المختصة بشراء الأراضى لتسهيل مهمتها، وأصدرت عدة قوانين أدت إلى اضطرار العرب لبيع أراضيهم بأثمان زهيدة، واستغل اليهود هذه القوانين للسيطرة على كل مايمكن السيطرة عليه من أراضى المواطنين العرب، وعملت على زيادة متلاحقة للمستوطنات، وأنشأت صناعات يهودية تنافس الصناعات العربية وتحاول القضاء عليها، وأنشأت الجامعة العبرية بالقدس ومعهد التكنولوجيا بحيفا عام ١٩٢٥، ولم تصرف الحركة الصهيونية نظرها فى أي مرحلة من مراحل جهودها عن تحقيق هدفها الأساسى فى الاستيلاء على الأرض والتوسع فى إنشاء المستوطنات، وتهجير اليهود إليها، ودعمها اقتصادياً وعسكرياً، وهدفت من وراء ذلك إلى ايجاد تركيز يهودى بشرى واقتصادى متكامل، يستطيع جذب يهود العالم إلى فلسطين بمختلف جنسياتهم، من خلال تنوع مظاهر النشاطات، لتلبى رغباتهم المختلفة من حيث جاءوا من مختلف بلاد العالم، وتوفير شكل الحياة التى تتناسب مع نشأتهم، وقد ساعد الدعم المالى الصهيونى المقدم من يهود العالم ومن

---

(١) عبد الرحمن أبوعرفة – الاستيطان، دار الجليل للنشر، عمّان، سنة ١٩٨٦، ص ٤٣-٤٤.
(٢) حسن العكايم – المرجع السابق، ص ٦٥.
- وليم فهمى – الهجرة اليهودية إلى فلسطين، المرجع السابق، ص ١٠.
- د. عماد جاد – فلسطين : الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧١.

الحكومات المختلفة مثل ألمانيا الغربية – التى قدمت مبالغ هائلة كدعم مالى أو تعويضات عن جرائم الحرب – بالدور الأساسى فى بناء مئات المستوطنات [1].

وكان الدور الأساسى للمستوطنة كوسيلة وأداة استعمارية صهيونية يتم من خلالها الاستيلاء على الأرض، وإليها يتم جلب المهاجرين وعليها يقام الاقتصاد اليهودى المستقل المسيطر، ولحماية الأرض والمهاجرين والاقتصاد يتم تسليح المستوطنة، فتتحول إلى وطن يهودى مصغر وسط الأرض الفلسطينية، تقوم بقوة السلاح وتتوسع فى أي فرصة تسمح لها بذلك، سواء وقت الحرب أو السلم، فهو هدف تسعى إليه وتقوم من أجله ولايمكن فصل النشأة عن النمو، ولايمكن قيامها على أساس الأرض والمهاجرين فحسب، ولكن يتوافر عناصرها مجتمعة: الأرض والمهاجرين والاقتصاد والسلام، وهكذا استطاعت الصهيونية كحركة سياسية أن تعتمد على التخطيط المنظم الدقيق، فقد وعت أبعاد مشروعها ومتطلباته، فأقامت له المؤسسات الخاصة، ونظمتها بما يتلاءم مع الهدف الذى أنشئت له، فمن أجل تهويد أرض فلسطين ونقل ملكيتها إلى أيدى اليهود أقامت مؤسسات خاصة بذلك هى الصندوق القومى اليهودى الذى كان يقوم باحتلال الأراضى كوقف أبدى للشعب اليهودى ولايجوز بيعها أو تأجيرها، أو القيام باستغلالها لغير اليهود وأنشأت المؤسسات العمالية والمهنية التى لعبت دوراً كبيراً فى تهويد اقتصاد فلسطين، والسيطرة عليه، مما اضطر أهلها إلى الهجرة منها لضيق سبل العيش وللأساليب الإرهابية المدمرة كالمذابح والتعذيب والحرق والنهب والسلب [2].

ثانياً – الوكالة اليهودية ودور دولة الظل فى عهد الانتداب البريطانى

بعد انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بازل بسويسرا عام ١٨٩٧، أنشئت الوكالة اليهودية واعترفت بها عصبة الأمم عام ١٩٢٢، على أنها ممثلة لليهود فى فلسطين للتعاون مع الحكومة البريطانية فى كل مايتعلق بإقامة وطن قومى لليهود، وبهذا الاعتراف لعبت الوكالة اليهودية دوراً كبيراً فى كافة المجالات، السياسية والاقتصادية والعسكرية والتى ساعدت على قيام الدولة الإسرائيلية وبلورتها على أرض فلسطين.

---

(١) د. نظام محمود بركات – الاستيطان الإسرائيلى فى فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير ١٩٨٨، ص ٨٠.

- د. شريف كتاعنة – العرب فى إسرائيل : التغير والاستمرارية؛ دراسات فى تأثير الاحتلال على المجتمع العربى الفلسطينى، جمعية الدراسات العربية، القدس، ديسمبر ١٩٨٣، ص ١٠٩.

(٢) وليد الجحشى – المستعمرات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، سنة ١٩٨١، ص ٤٥-٤٧.

- د. شريف كتاعنة – العرب فى إسرائيل، المرجع السابق.

ونصّ صك الانتداب على ضرورة تعاون سلطات الانتداب مع الوكالة اليهودية لتسهيل الهجرة اليهودية وامتلاك الأراضى فى فلسطين، حيث كانت تتلقى عوناً مالياً كبيراً من صهاينة غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وأثناء فترة الانتداب البريطانى استطاعت الوكالة اليهودية أن تكوّن هيئة سياسية رسمية لها مؤسساتها المتخصصة، والتى تمارس من خلالها مهامها كدولة، حيث أصبحت بمثابة دولة داخل دولة الانتداب، وأصبحت تلعب دور حكومة الظل التى تقف خلف حكومة الانتداب، فتعمل لإنشاء الوطن الوطن القومى اليهودى والاهتمام بمصالح السكان اليهود.

وفى عام ١٩٢٩ حدد المؤتمر الصهيونى السادس مهام الوكالة اليهودية، وتضمن التهجير اليهودى وشراء الأراضى ونشر اللغة العبرية، حيث كان مقر الوكالة فى القدس بجانب فرع آخر لها فى لندن وثالث فى نيويورك بعد الحرب العالمية الثانية، واستخدمت الوكالة اليهودية وفروعها فى ربط يهود العالم ببعضهم البعض وفرض مفاهيمها وأهدافها ومطالبها عليهم، وتقوم بالإشراف على كل النشاطات الصهيونية فى مختلف أنحاء العالم، وتعقد الاجتماعات الدورية ويطلق عليها المؤتمرات الصهيونية، ولها مجلس يسمى المجلس الصهيونى العام، وقد استخدمت الوكالة اليهودية أساليب مختلفة لتشجيع الهجرة إلى فلسطين، ووضعت برنامج يعطى المهاجرين اليهود الذين يقيمون فى بلاد متقدمة فرص عمل مناسبة ومرتبات مرتفعة، ومساكن راقية على نفقتها.

وكانت الوكالة اليهودية تتكون من ستة أقسام تعمل كلها لتحقيق برنامج محدد يتعلق بالهجرة اليهودية، وتدريب المهاجرين ونقلهم إلى إسرائيل ودمجهم فى الحياة الإسرائيلية، وعند إنشاء أي مستوطنة جديدة تكون تحت اشرافها، وتوفر لها كافة المرافق الاقتصادية والعسكرية وتجهيزها بكافة المتطلبات المعيشية والأمنية، بجانب تشجيعها للاستعمار الزراعى بواسطة العامل اليهودى، ودعت إلى الاعتماد الكامل على اليد العاملة اليهودية فى كافة الأنشطة الاقتصادية، وقامت بإنشاء نواة للجيش الإسرائيلى النظامى عام ١٩٤٤ عن طريق دمج العصابات الإرهابية الصهيونية [١].

---

(١) - د. أحمد صدقى الدجانى – مستقبل الصراع العربى الصهيونى، المرجع السابق، ص ٢١.
- عبد الرحمن أبوعرفة – المرجع السابق، ص ٧٧.
- فضل النقيب – الاقتصاد الإسرائيلى فى إطار المشروع الصهيونى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٨٩.
- بسام أبوغزالة – الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلى، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، عام ١٩٦٦، ص ١١-١٢.
- د. فايز صايغ - الاستعمار الصهيونى فى فلسطين، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٠.

وهكذا أصبحت الوكالة اليهودية هيئة سياسية رسمية أشبه بالدولة التى لها مؤسساتها المتخصصة فى شتى المجالات، وتمارس مهام مثل مهام الوزارات فى الدولة، وزاد النشاط العسكرى فأقيمت الخنادق والتحصينات وأبراج الحراسة، وأنشأت المعسكرات للتدريب، وأصبحت لها أهمية فائقة فى تحقيق الأهداف الصهيونية وتنفيذها على أرض الواقع.

ثالثاً – اتحاد عمال اليهود فى فلسطين (الهستدروت)

يعنى (الهستدروت) فى اللغة العبرية اختصاراً للأحرف الأولى من الكلمات العبرية (الاتحاد العام للعمال اليهود فى إسرائيل) وتم تأسيس الهستدروت عام ١٩٢٠، وفق توصيات مؤتمر صهيونى، وحددت أهدافه بإعداد جيل من العمال اليهود، والاهتمام بحركة الاستيطان، وتأمين العمال اليهود المستوطنين وتوفير كل سبل الراحة لهم، وقد عمل الهستدروت على تنظيم العمال اليهود وخاصة العاملين فى المزارع الجماعية والتعاونيات ويشمل الهستدروت المؤسسات التعاونية والاشتراكية فى المدن والقرى، وفى شتى أنماط النشاط كالبناء والمواصلات والتسويق والصناعة والتجارة والنقل البحرى والأعمال الهندسية، وقد عمل بألا تصطدم مصالحه بمصالح الصهيونية العالمية بل عمل على تنسيق المصالح مع الحركة الصهيونية، فكانت نشاطاته فى عدة مجالات مختلفة ومتنوعة، مما لم تقم به أو تعرفه الحركات العمالية فى العالم، بجانب نشاطاته فى مجالات أعمال الاتحادات النقابية المألوفة، فإنه قام أيضاً بأعمال اقتصادية واسعة، نظم برنامجاً شاملاً للضمان الاجتماعى، ولعب دوراً هاماً فى مجالات الثقافة والتعليم امتد إلى جميع أنماط المستعمرات والتجمعات العمالية.

واستمر الهستدروت يعمل على تحقيق الأهداف المحددة له، وكان هدفه الرئيسى هو تحقيق الهدف الصهيونى بالهجرة والتوطن والسيطرة على فلسطين، ومن خلال خلق فرع جديد من العمال اليهود، يراعى حركة الاستيطان ويؤمّن للعامل اليهودى الذى جاء إلى فلسطين كنتيجة لحركة الاستيطان المكان المناسب له فى العمل، وكان هناك اعتماد صهيونى كبير على جهده حيث نظرت الحركة الصهيونية إلى نشاطاته على أنها وسائل فعّالة وناجحة فى مجال بناء المستوطنات، فوضعت تحت تصرفه الموارد الكافية واللازمة لإقامة مشروعاته، كما كان للهستدروت طابع سياسى ليس فقط بسبب كونه وسيلة لتحقيق الأهداف

الاستراتيجية والوصول بالمجتمع الصهيونى إلى حالة من الاستقرار، بل ووضعه لأنظمة موحدة وهادفة فى كافة المجالات الاقتصادية، وكذلك بسبب شمول أعماله واهتمامه بصورة خاصة بحاجات المجتمع اليهودى، وهذا يعطيه مصدراً للقوة وبهذه القوة استطاع أن يكون من أهم فعاليات بناء الدولة اليهودية [1].

وقد عرّف بن غوريون الهستدروت فقال: " ليس الهستدروت نقابة عمالية، ولا هى حزب سياسى، ولا هى تعاونية أو جمعية لتبادل المنفعة، مع أنها تقوم بنشاط فى جميع هذه الحقول، إنها أكثر من ذلك، الهستدروت هى اتحاد شعب يقوم ببناء وطن جديد ودولة جديدة، وشعب جديد، ومشاريع ومستوطنات جديدة وحضارة جديدة، إنها اتحاد للمصلحين الاجتماعيين لا تمتد جذوره إلى بطاقة عضوية المناضل بل إلى المصير المشترك والمهمات المشتركة لجميع أعضائه فى الموت أو فى الحياة ". وعلى أساس هذا المفهوم قام الهستدروت ببناء المستوطنات وبخاصة الزراعية، ونظم القاعدة العمالية على أساس أنه لا يستخدم الأرض اليهودية إلا العمال اليهود، وقام بدور غاية فى الأهمية بالنسبة لليهود والمهاجرين، فقد عمل على صهر الخلفية الاجتماعية لهم فى البوتقة الصهيونية، ومحاولة الاستفادة من هذه الخلفية فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق الهدف الصهيونى، وأصبح محور الأنشطة الاقتصادية فى الكيان الصهيونى فهو يمتلك وسائل الإنتاج، ويوفر المرافق العامة لمختلف أوجه النشاط، فيقوم بدور المنتج والوسيط والتاجر، حيث يؤثر فى المؤسسات الصهيونية تأثيراً كبيراً من منطلق الدور الذى يقوم به فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأثّر أيضاً فى المهاجرين اليهود، فنظم لهم المؤسسات النقابية والتعاونية والصحية والتعليمية، بجانب تنظيم العمل الزراعى والصناعى والمواصلات البرية والبحرية والجوية.

وفى جانب آخر فقد عمل الهستدروت على استغلال العمال العرب بخسة وخاصة العاملين فى المنشآت اليهودية، وكانت أداة لممارسة الضغط على العمال العرب، واستثناءهم من برامجه وتنظيماته الزراعية وحرّم استخدام العمال العرب فى المستوطنات، وكان شعار الهستدروت فيما يتعلق بهذه القضية، وعلى الأرض اليهودية يجب ألا يستخدم إلا اليهود فحسب، وبذلك كانت هناك وسائل ضغط

---

(١) كمال الخالدى – المرجع السابق، ص ٩٩-١٠١.
- د. حمد سليمان المشوخى – التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧١.

تمارس ضد العمال العرب تعمل على عدم السماح لهم بالسيطرة أو التفوق في الزراعة أو على حساب العامل اليهودى، فى حين أنها كانت أداة لفتح مجالات للعمل أمام المهاجرين اليهود، واستيعابهم فى شتى المجالات، وهكذا استطاع الهستدروت أن يلعب دوراً كبيراً فى تنظيم عملية الاستيطان، وتنشيط الهجرة اليهودية، والعمل على خلق هيكل اقتصادى واحد يجمع كل اليهود القادمين من شتى بقاع الأرض على هدف واحد، واستغلال القدرات والمهارات المكتسبة من البلاد القادمين منها وتنميتها.

المطلب الثاني
الأساس القانونى لعدم شرعية إقامة دولة إسرائيل

حاولت إسرائيل أن تنشئ أساساً شرعياً تبرر به إقامة دولتها على أرض فلسطين، وكان هذا الأساس يستند إلى عدة عوامل بعضها قانونى تحاول من خلاله التأكيد على حقها فى فلسطين، باستخدام الأسانيد وفقاً للقانون الدولى العام ومزجها بالادعاءات التاريخية والدينية والقومية لاضفاء الشرعية على وجودها فى فلسطين، كما استخدمت التصريحات والقرارات الدولية واتجاهات السياسة العالمية كأساس لإنشاء دولتها فى فلسطين، وسوف نتعرض لهذه الادعاءات على النحو التالى:

أولاً – الادعاءات القانونية الإسرائيلية

١ – الحق التاريخى

الحق التاريخى يعنى الاكتساب نتيجة الاستعمال والاستقلال لحقبة طويلة من الزمن، وهذا يعنى أن استخدام الحق لمدد طويلة يجعل من الحق حقاً تاريخياً.

ويرى البعض أنه مبرر غير شرعى، يخالف قواعد القانون الدولى، حيث تكتسب من خلاله حقوق دولية عن طريق ممارسات وشواهد تحاول دولة ما أن تفرض ملكيتها واختصاصها عليه إذا لم تواجه أى اعتراضات، والحق التاريخى يهدف إلى خلق سيادة لدولة معينة على إقليم ما بعد مرور حقبة تاريخية كافية لتثبيت الوضع القائم، وتكوين اقتناع دولى عام بأحقية الدولة على الإقليم، وبالتالى يحتاج إلى وقت طويل ليترسّخ فى وجدان المجتمع الدولى اكتساب هذه السيادة، ولابد من وجود ممارسات وتراكمات لاستخدام الدولة على الأقاليم الذى تريد أن

تكتسب حقها التاريخى عليه دون اعتراض من جانب الدول الأخرى صاحبة المصلحة [1].

وتدعى إسرائيل حقها التاريخى فى فلسطين، رغم أن التاريخ يؤكد أن قيام المملكة اليهودية لم يستمر إلا ٤٠٠ عام على جزء صغير من فلسطين وذلك حيث أزيلت عام ٥٨٦ ق.م باحتلال الرومان سوريا وفلسطين، ولم تقم الدولة اليهودية فى فلسطين منذ ذلك التاريخ، وكان يسكنها القبائل العربية قبل دخول داود وقيام الدولة اليهودية[2].

وبعد زوال الدولة اليهودية لم يشكل اليهود فى فلسطين غير أقلية لاتذكر مثل وجودهم فى باقى دول العالم، فقد فضلوا العيش فى المدن التجارية لإشباع رغبتهم فى التجارة وتجميع الأموال، وبعد أن تم الفتح الإسلامى العربى لفلسطين فى عام ٦٣٧م استمر حتى نقلت الخلافة الإسلامية إلى الدولة العثمانية واعتبرت فلسطين ولاية عثمانية إسلامية من ولايات الشام، حتى احتلتها انجلترا عام ١٩١٧، وهذا يؤكد افتقاد السند التاريخى الذى تدعيه إسرائيل على فلسطين فقد ادعت حقها التاريخى بدءً من تصريح بلفور عام ١٩١٧، حيث يقظ العرب إلى مخططات إسرائيل للاستيلاء على فلسطين وبدأت المقاومة التى أخذت الشكل المسلح بعد إعلان قيام دولة إسرائيل فى فلسطين، وتطبيقاً لمفهوم الحق التاريخى، فإنه قبل هذا التاريخ لم يكن هناك أى تنازع على فلسطين بين العرب وإسرائيل، حيث كانت الحقوق العربية مؤكدة وثابتة، ولا وجود للدولة الإسرائيلية [3].

مما يؤكد أن ادعاء إسرائيل الحق التاريخى فى فلسطين هو فى حقيقته يخدم سياستها العدوانية، ويحقق مخططها فى الاستيلاء على فلسطين، ويلغى فى نفس الوقت الحقائق التاريخية ويحاول تزييفها.

---

(١) د. محمد طلعت الغنيمى – قضية فلسطين، المرجع السابق، ص ٥٧.
- د. مصطفى أحمد فؤاد – نظام القانون الدولى للأماكن الدينية المقدسة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٩٩٠، ص ٩٧-٩٨.
- Oppenheim, J. – International Law. Vol. I. (Peace) 8 Th. Ed. Edited By H. Lauterpacht, Longmans, Green & Co. London, 1954. p. 576.

(٢) كارل بروكلمان – تاريخ الشعوب الإسلامية، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٩٦٨، ص ٢٠-٢١.
- د. جمال حمدان – اليهود أنثروبولوجيا، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٠-٢١.
- د. طلعت الغنيمى – قضية فلسطين، المرجع السابق، ص ٦٠.

(٣) د. محمد اسماعيل على السيد – أسانيد السيادة الإسرائيلية فى فلسطين، دراسة فى إطار القانون الدولى العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٥٩-٦٠.
- د. محمد أنيس – الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤- ١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ١١٠ وملحقها.
- Raphel Patai (ed.) – The Complete Daries of Theodor Herzl, Vol. II, Herzl Press and Thomas, New York, 1960., p. 719.

٢ – الحق الدينى

تدعى إسرائيل أن لها حقاً دينياً فى فلسطين فهى أرض الميعاد التى وعدهم الله بها، وأنهم شعب الله المختار، وتؤكد على هذا الحق بما تدعيه من ملكيتها لهيكل سليمان، رغم أنه دمّر أكثر من مرة، فقد دمّر على يد ملك بابل عام ٥٨٨ ق.م كما أرسل إمبراطور الرومان ابنه تيطوس ليدمره عام ٧٠ م، وفى عام ١٣٦م أكمل الإمبراطور هدريان هدم ماتبقى من آثار لليهود، وشيّد مكان الهيكل معبداً كبيراً لآلهة الرومان [١]..

وتدعى إسرائيل أن لها أثراً دينياً تطلق عليه حائط المبكى، بينما تؤكد الحقائق غير ذلك، حيث ابتدعت هذا الاسم، حيث أنه فى الحقيقة من الأماكن الدينية الإسلامية المقدسة، ويعتبر من أكثر الأماكن قدسية فى فلسطين بعد الحرم القدسى الشريف، فهذا الحائط حط عليه البراق الذى حمل النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء والمعراج والذى تولى فيه جبريل ربط البراق فى الحلقة الحديدية التى كانت لاتزال قائمة بالسور حتى يونيو ١٩٦٧ حيث احتلت القوات الإسرائيلية الحائط، والذى كان اسمه فى ذلك التاريخ حائط البراق.

أما ادعاء اليهود لتقديس هذا الحائط فهى حديثة نسبياً، وانتشرت مع قيام الحركة الصهيونية مما يؤكد ارتباطه بالأطماع الصهيونية فى فلسطين وليس له علاقة بالدين اليهودى، وقد أكدت اللجنة الدولية التى أرسلت إلى فلسطين للتحقيق فى اضطرابات عام ١٩٢٩ بسبب محاولة بعض اليهود السطو على الحائط واحتلال رصيفه فتصدى لهم العرب وسميت ثورة البراق حيث قررت اللجنة فى بيان لعصبة الأمم عن الحائط أكدت فيه على أن " استناداً إلى التحقيق الذى أجرته بأن حق ملكية الحائط، وحق التعرف به، وما جاوره من الأماكن المبحوث عنها فى هذا التقرير عائد للمسلمين، ذلك أن الحائط نفسه هو ملك المسلمين لكونه جزء لايتجزأ من الحرم الشريف والرصيف الكائن عند الحائط، حيث يقيم اليهود صلواتهم هو أيضاً ملك للمسلمين " [٢].

---

(١) - د. حسن ظاظا – إسرائيل ركيزة الاستعمار، المرجع السابق، ص ص ٩٦- ١٠٢.
- د. محمد اسماعيل على السيد – المرجع السابق، ص ٦٦ . ٦٧.

(٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية – تقرير اللجنة الدولية المقدم الى عصبة الأمم سنة ١٩٣٠- الحق العربى فى حائط المبكى فى القدس، بيروت، ١٩٦٨، ص ٧٥- ٧٦.

وإذا افترضنا أن اليهود لهم أماكن مقدسة فى فلسطين، فإن هذه الادعاءات لاترتب حقوقاً فى القانون الدولى، ولايعطيها حقاً لإقامة دولتها فى فلسطين، وبالتالى فإن هذه الحقوق الدينية لاتعطيها سنداً شرعياً لكسب ملكية الإقليم، فالعقائد الدينية لاتعطى حق الملكية، فلا يجوز أن نقول أن لإندونيسيا حق امتلاك إقليم الحجاز لأن به الأماكن المقدسة عند الشعب الإندونيسى المسلم [1].

٣ – فكرة القومية الصهيونية

اختلفت الصهيونية عن اليهودية فى أنها لم تعد تخفى هدفها السياسى الحقيقى من استعمار فلسطين، وتكوين وطن قومى لليهود على أرضها، واعتبرت هذا الهدف هو الحل السياسى لمشكلة التشتت، فاستندت إلى فكرة القومية التى انتشرت فى القرن التاسع عشر، ودعت إلى عدم تشتيت شعوب تجمعها وحدة طبيعية واحدة، واستغلت هذه المبادئ لإقامة دولة قومية تجمع كل اليهود فى دولة واحدة، هذا رغم افتقاد اليهود إلى خاصيتين أساسيتين من خصائص تكوين أي قومية، **الأولى:** لايجمع اليهود إقليم طبيعى واحد، والإقليم هو الإطار الجغرافى الذى يحيا فيه الشعب ويعيش على أرضه، وتمارس السلطات على كافة أطرافه سواء كان ذات مساحة كبيرة أو صغيرة. فأين الإقليم الذى يعيش عليه اليهود؟ فنجدهم موزعين فى كل دول العالم بطريقة متباعدة ولا تشكل فى مجموعها وحدة طبيعية، فيوجد يهود فى الهند وفى الصين وألمانيا وجنوب فرنسا والبرتغال، واليهود العرب فى مصر والمغرب والعراق وسوريا، وغيرها من البلاد، فاليهود ينتمون إلى الغالبية العظمى من القوميات، مما يعدم التجانس والوحدة القومية التى تدعيها إسرائيل [2]. **الثانية** : انتفاء وجود ترابط تاريخى يشكل أحداث تاريخية مشتركة حيث لم يكن لهم إلا دور محدود من خلال مملكتى يهوذا وإسرائيل فالأولى سقطت على يد الفرس فى عام ٥٨٧ ق.م، والثانية ذابت فى الامبراطورية الأشورية منذ عام ٧٢٢ ق.م وبالتالى لم يكن لهم أي دور يسجله التاريخ ويترسّخ فى وجدان الشعوب لإحياء القومية اليهودية [3].

---

(١) - د. محمد طلعت الغنيمى – قضية فلسطين، المرجع السابق، ص ٦١.
- د. مصطفى أحمد فؤاد – النظام القانونى للأماكن المقدسة، المرجع السابق، ص ١٠١.
(٢) - د. محمد اسماعيل – أساتيد السيادة، مرجع سابق، ص ١١٥- ١١٦.
- د. محمد طلعت الغنيمى – قضية فلسطين أمام القانون الدولى، مرجع سابق، ص ٥٠.
(٣) - فيصل عبدالمنعم – فلسطين قلب العروبة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٦.
- د. اميل توما – جذور القضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص ٤٤.

وتلعب اللغة دوراً كبيراً فى اظهار الترابط القومى والألفة، فى حين ينتفى هذا الترابط الروحى بين اليهود وفى داخل إسرائيل فرغم اعتبار اللغة العبرية هى لغتهم الأصلية إلا أنهم يتحدثون لغات مختلفة تصل إلى أكثر من ٢٠ لغة، حيث تتحدث كل طائفة يهودية لغة الدولة التى يعيشون فيها، بخلاف اختلاف اللهجات والتى ترجع إلى اختلاف البلدان التى كانوا يعيشون فيها، وبالتالى لاتعتبر اللغة العبرية لغة التفاهم والتخاطب داخل إسرائيل مما أفقدهم التوافق والترابط الروحى والأدبى ونتيجة طبيعية لهذه الاختلافات ينتفى وجود ترابط اجتماعى وعادات وتقاليد مشتركة بين الطوائف اليهودية، فاختلاف اللغة والتشتت والانتشار فى كافة بلاد العالم أدى إلى افتقاد الطقوس والعادات والتقاليد الواحدة، التى يتجمع حولها الشعوب وتشترك فيها الأمة الواحدة، فهى بمثابة قواعد عرفية متعارف عليها داخل الأمة الواحدة وترسّخ فى وجدانها عبر مرور السنين وتتوارث بين الأجيال حتى تصل إلى مرتبة العقيدة التى لايمكن الخروج عليها [١].

وبالتالى لايستند الادعاء الإسرائيلى بإقامة دولة فى فلسطين لاحياء القومية اليهودية إلى أي سند قانونى لانتفاء الرابطة القومية التى تجمع اليهود وعدم وجود أي رابطة تجمعهم إلا رابطة العقيدة الدينية التى تنتشر بغير حدود طبيعية أو قومية مثل الديانة الإسلامية والمسيحية وهذه الرابطة لايمكن وفقاً لقواعد القانون الدولى أن تعتبر سند لإقامة دولة وتجميع قومية، وقد أكد هذا المفهوم الحاخام الأكبر فى انجلترا هرمان ادلر عام ١٨٧٨ حيث صرح بأنه " ليست لليهودية أية مضامين سياسية، وأننا نحن اليهود ننتسب سياسياً إلى البلد التى نعيش فيها، فنحن انجليز أو فرنسيون أو ألمان فحسب، وبطبيعة الحال لنا معتقدات دينية خاصة بنا ولكننا لانختلف فى ذلك عن المواطنين الذين يمارسون ديانة أخرى، فنحن نسهم وإياهم فى ازدهار الوطن الذى احتضننا، ولنا مثل ما لسائر مواطنيه من حقوق وعلينا ما عليهم من واجبات" [٢].

---

(١) - د. على الخريوطلى – العلاقات السياسية والحضارية بين العرب واليهود فى العصور القديمة والإسلامية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١١٦، ١١٧.

- ابراهيم العابد – دليل القضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢) ابراهيم العابد – دليل القضية، المرجع السابق، ص ٣٩- ٤٤.

ثانيا – الأسانيد الإسرائيلية الدولية

تتمسك الصهيونية ببعض الادعاءات التى تستخدمها كسند للسيادة على أرض فلسطين، وتعتبرها التزامات دولية وقرارات أدت إلى قيام إسرائيل كدولة وفقاً لشرعيتها الدولية، حيث تعتبر وعد بلفور وصك الانتداب وقرار التقسيم من الأسانيد الشرعية لوجودها، وسوف نتناول بالدراسة والتحليل هذه الأسانيد، مع الأخذ فى الاعتبار أن تصريح (بلفور) ليس له قيمة قانونية فى القانون الدولى، ولايمكن أن يعتد به كسند للتواجد الصهيونى فى فلسطين، حيث صدر فى صيغة رسالة وجهها وزير خارجية بريطانيا إلى (البارون أدموند روتشلد)، وهو ثرى يهودى فى بريطانيا.

والتصريح وفقاً لهذا الشكل صدر من شخص دولى وهو وزير خارجية بريطانيا حيث يمثل بلاده ويستطيع التعبير عن إرادتها، إلى شخص عادى لايعتبر من أشخاص القانون الدولى، وبالتالى فهو يخرج عن نطاق التصرفات الدولية وبالتالى لايمكن تطبيق قواعد وأحكام القانون الدولى عليه، فلا يرقى إلى مستوى البحث والدراسة المنفردة كسند تدعيه إسرائيل فى إقامة دولتها [1]، وبالتالى سوف نتناول وعد بلفور عندما أضفت عليه بريطانيا الصبغة الدولية ووضعته موضع التنفيذ فى محتوى صك الانتداب كالآتى:

١ – صك الانتداب

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الحكم العثمانى على فلسطين، أعلن الحلفاء فى مؤتمر سان ريمو الذى عقد فى ٢٥ إبريل عام ١٩٢٠ وضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى، وقدم مشروع صك الانتداب إلى عصبة الأمم المتحدة، ولإمكانية الوصول إلى مدى شرعية هذا الصك يجب أن نتعرف أولاً على نظام الانتداب وفقاً لما نص عليه فى عهد عصبة الأمم كالأتى بيانه:

أ – مفهوم الانتداب وفقاً لعهد عصبة الأمم

وضع نظام الانتداب ليطبق على الولايات التابعة للحكم التركى والمستعمرات الألمانية بعد هزيمة تركيا وألمانيا فى الحرب العالمية الأولى، وتضمن عهد

---

(1) Remec, Peter P. – The Position of the Individual Law According to Grotius and Vattel, London, 1960, pp. 60- 120.

- د. محمد حافظ غانم – المعاهدات دراسة لأحكام القانون الدولى وتطبيقها فى العالم العربى، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦١، ص ٢٩- ٣٠.

- د. محمد طلعت الغنيمى – قضية فلسطين، مرجع سابق، ص ٩٩.

عصبة الأمم مفهوم لنظام الانتداب يعمل على مساعدة هذه الولايات والمستعمرات للوصول إلى درجة من الرفاهة والتقدم والاستقلال الكامل [1].

وقد حددت المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم النظام القانونى للانتداب كالأتى:

(١) تقسيم الأقاليم الخاضعة للانتداب إلى ثلاث فئات حسب درجة الرقى والتقدم الذى وصلت هذه الفئات إليه، الفئة "أ" وكانت تشمل فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق واعتبرت الفئة الأولى من أكثر الفئات التى تستطيع إدارة شئونها لتكوين دولة مستقلة، فوضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطانى.

(٢) يجب قبول الدولة الواقعة تحت الانتداب للدولة المنتدبة عليها وقد أكدت المادة ٢٢ هذا المعنى حيث قررت بأنه " يجب أن تؤخذ رغبات هذه الجماعات بعين الاعتبار الأول عند اختيار الدولة صاحبة الانتداب ".

(٣) تعتبر فترة الانتداب فترة انتقالية تساعد فيها الدولة المنتدبة الإقليم وترشده وتقدم له المعونة حتى يستطيع إدارة شئونه بنفسه وبالتالى فإن الانتداب مؤقت وينتهى عندما تظهر قدرة الإقليم على الاستقلال بشئونه وممارسة سيادته دون مشاكل، ووفقاً لهذا الغرض المنشأ للانتداب فإن السيادة تظل للإقليم الذى يخضع للانتداب ويبقى الإقليم محتفظ بكيانه القانونى وقد أكد ذلك الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ فتقول عن الإقليم الذى سيقع تحت الانتداب (أهل لأن يعترف بها كأمة مستقلة) والاستقلال هو مظهر من مظاهر السيادة مما يؤكد أن الانتداب لاينقل السيادة سواء إلى الدولة المنتدبة أو إلى عصبة الأمم ولكن تظل للإقليم كاملة.

(٤) تتولى الدولة المنتدبة تنفيذ الانتداب تحت رقابة عصبة الأمم، وتقدم لمجلس العصبة تقريراً سنوياً، وتقوم لجنة خاصة بالانتدابات بدراسة التقرير وتشير بما تراه لازماً لتحسين حال الإقليم الواقع تحت الانتداب، وعلى اللجنة أن تعرض على المجلس أية مخالفة تقع من الدولة المنتدبة للإخلال بشروط الانتداب ويقرر المجلس مايتخذ من اجراءات، وله أن يقيل الدولة المنتدبة.

---

(1) Hyde, C. Cheney – International Law, Vol. 1. Little Brown and Co, Boston, 1952, p. 39.
- Oppenheim, J. – Op. cit. p. 213.

ووفقاً لمفهوم المادة ٢٢ فإن نظام الانتداب استهدف مصالح الأقاليم، ونقل رقى وحضارة البلاد المنتدبة إلى هذه الأقاليم للوصول بها إلى وضع يسمح لها بممارسة شؤونها ذاتياً [١].

ب – شرعية صك الانتداب وفقاً لعهد عصبة الأمم

إذا كان نظام الانتداب حدد بأحكام نص عليها فى عهد عصبة الأمم، فوفقاً لهذه الأحكام يعتبر صك الانتداب البريطانى على فلسطين مخالف لها حيث أنه لم يراع الأحكام المنصوص عليها فى عهد العصبة بالمادة ٢٢، وذلك يتضح من خلال السلوك والملابسات السابقة على إصدار صك الانتداب، وأيضاً السلوك اللاحق لدولة الانتداب وبيان ذلك كالآتى:

(١) وفقاً للتقسيم الذى حدد فى نظام الانتداب، صنفت فلسطين ضمن الفئة الأولى حيث نصت المادة ٢٢ على أن الشعوب التى سلخت عن الدولة العثمانية هى شعوب مستقلة، مما يؤكد أن فلسطين فى هذه الفترة كانت لها سيادة وقادرة على الاستقلال وأن مهمة الدولة المنتدبة تقديم النصح والإرشاد، حتى يستطيع الإقليم مباشرة شئونه بنفسه بعد انتهاء فترة الانتداب، أو يتم ذلك من خلال وجود إدارة وطنية تساعدها دولة الانتداب، تؤهلها لممارسة شئونها كاملة وهذا هو الغرض الأساسى من الانتداب، وقد أكد صك الانتداب هذا المفهوم حيث تضمن فى المادة الثانية على التزام دولة الانتداب بأن تعمل على " ترقية أنظمة الحكم الذاتى" بمعنى إنشاء حكومة وطنية وأكدت المادة الثالثة أيضاً هذا المفهوم حيث نصت على أنه "يجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلى على قدر الامكان" ورغم هذا لم تشكل دولة الانتداب حكومة وطنية لتتلقى النصح والإرشاد، وهذا يعنى إلغاء الغرض الأساسى من الانتداب. كما يؤكد أن دولة الانتداب لم تلتزم بالأعمال التى حددتها المادة ٢٢ لتمارسها على الإقليم محل الانتداب، فتوجيه النصح والإرشاد يكون للحكومة الوطنية، وحيث إن الانتداب يعتبر تصرفاً قانونياً فإن محل هذا التصرف وهو الحكومة الوطنية غير موجودة. وانتفاء وجود المحل يجعل التصرف القانونى وهو الانتداب باطل ولا ينتج آثاراً قانونية [٢].

---

(١) - د. طلعت الغنيمى – قضية فلسطين، المرجع السابق، ص ٨٨- ٨٩.
- د. محمد اسماعيل على السيد – أساتيد السيادة، مرجع سابق، ص ١٩٠ ومابعدها.
- Oppenheim, J. – Op. cit, p. 216.

(٢) - د. محمد الغنيمى – قضية فلسطين، المرجع السابق، ص ١١٦ ومابعدها.
- د. محمد اسماعيل على السيد – المرجع السابق، ص ٢٠٥- ٢٠٦.
- د. سعيد بسيسو – إسرائيل جناية وخيانة، لجنة الكتب السياسية، كتاب رقم ٨٢، القاهرة، عام ١٩٥٨، ص ٥٨- ٥٩.
- جورج انطونيوس – يقظة العرب، ترجمة وحيد كيالى، دمشق، عام ١٩٤٦، ص ٣٨٥.

(٢) أكدت المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم على ضرورة اختيار الإقليم الواقع تحت الانتداب للدولة المتولية لمهمة الانتداب، بحيث لايكون الانتداب مفروضاً عليها، فأكدت على أن اختيار الشعوب للدولة المنتدبة له (الاعتبار الأول) وهذا يبرز أهمية احترام رغبة الإقليم، ليتحقق الهدف من نظام الانتداب، وبتطبيق هذه المادة على الوقائع التى تم بها الانتداب نجد أن الانتداب البريطانى على فلسطين تحدد فى مؤتمر سان ريمو فى ٢٥ إبريل عام ١٩٢٠ دون موافقة من فلسطين، وعرض المشروع على عصبة الأمم وتجاهل تماماً رغبة الإقليم الواقع عليه الانتداب مما أضفى على الانتداب شكل الاستعمار وخالف نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم مما يؤدى إلى بطلان الصك وعدم جواز الاستناد إليه كادعاء بأحقية إسرائيل لإقامة دولة فى فلسطين [١].

(٣) احتوى صك الانتداب على تناقض ذاتى بين نصوصه، حيث أنه أشار إلى تنفيذ وعد بلفور ووضع له مراحل ووسائل وطرق تؤدى فى النهاية إلى إقامة وطن قومى لليهود، كما اعترفت المادة الرابعة من صك الانتداب بالوكالة اليهودية كهيئة عمومية تساعد على انشاء وطن قومى لليهود، وتقوم بالمساعدة على تهجير اليهود إلى فلسطين، فى حين تنص المادة الخامسة على أن الدولة المنتدبة "مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضى فلسطين إلى حكومة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى" وهذا تناقض واضح بين نصوص الصك، كما أنه يخالف المادة ٢٠ من عهد العصبة والتى تلغى الاتفاقيات الخاصة السابقة واللاحقة على عهد العصبة التى تخالف أحكامه [٢].

ووفقاً لنص الماد ٢٢ من عهد العصبة فإن صك الانتداب لابد أن تتوافق نصوصه والالتزامات الواردة فيه مع العهد، وبالتالى فإن المخالفات الواردة فى الصك والتى من شأنها تسهيل استيلاء إسرائيل على الأراضى الفلسطينية، وإقامة دولة يهودية يتناقض مع الغرض الأساسى للانتداب وشروطه كما ورد فى المادة السابقة.

---

(١) - د. محمد طلعت الغنيمى – قضية فلسطين، المرجع السابق، ص ١٠٥.
- د. عائشة راتب – بطلان الانتداب، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد الثانى، سنة ١٩٧١، ص ١٨٠.

(٢) تنص المادة (٢٠) من عهد عصبة الأمم على أن " يوافق أعضاء العصبة كل فيما يخصه على ان هذا العهد يلغى جميع الاتفاقيات الخاصة السابقة عليه والتى تتعارض أحكامها مع أحكامه، كما يتعهدون رسمياً بألا يعقدوا فى المستقبل اتفاقيات تتعارض مع أحكام العهد وأنه فى الحالة التى يكون فيها أحد أعضاء العصبة قد التزم قبل دخوله عضو فى العصبة بالتزامات تتعارض مع أحكام هذا العهد فإنه يكون من واجب مثل هذا العضو أن يتخذ على الفور الخطوات التى تحرره من هذه الالتزامات ".

ونتيجة لهذه الانتهاكات اختلف الوضع بعد الانتداب عن ذى قبل حيث زادت ملكية اليهود للأراضى الزراعية، وألغيت القوانين العثمانية التى كانت تمنع اليهود من امتلاك الأراضى واستبدلت بقوانين أخرى لتساعدهم على تحقيق أهدافهم، وزاد عدد السكان اليهود بعد تسهيل الهجرة، فضلاً عن زيادة النفوذ السياسى والقوة العسكرية للمنظمات الصهيونية، ورغم اعتراف المادة ٢٢ بفلسطين كأمة مستقلة، والاستقلال قصد به فلسطين العربية فإن إقامة دولة يهودية على أرض ذات سيادة فيه انتهاك واضح وأكدت هذا المعنى المادة الخامسة من صك الانتداب، وبالتالى لايجوز التنازل عن الأرض محل الانتداب لأي طائفة أخرى [١]، وقد أكدت محكمة العدل الدولية على أن السيادة على الإقليم الخاضع للانتداب لا تنتقل إلى الدولة المنتدبة وذلك فى حكمها الصادر فى ١٩٥٢/٨/١٧ بشأن قضية مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية فى مراكش، حيث ذكرت المحكمة أن "وضع مراكش تحت الحماية الفرنسية بمقتضى معاهدة ١٩١٢ لم يحرمها من حقها فى السيادة، بل ظلت السيادة لمراكش، وكل ما أدت إليه الحماية إنشاء نظام ذا طبيعة تعاقدية تتولى فرنسا بمقتضاه ممارسة بعض مظاهر السيادة باسم ولصالح مراكش[٢].

وبالتالى لايجوز لبريطانيا أن تتصرف فى الإقليم المنتدبة عليه وكأنها أرض بلا شعب ولا سلطة وتفرض سيادتها عليه لتوطن فيه من تشاء.

وخلاصة ماتقدم أن صك الانتداب جاء مخالفاً بشكل لايترك مجالاً للشك فى بطلانه، وأنه خالف نص المادة ٢٢ شكلاً وموضوعاً وبالتالى لايمكن الاستناد عليه كوثيقة دولية تؤكد أحقية إقامة الدولة الإسرائيلية فى فلسطين.

وقد أكدت محكمة العدل الدولية فى رأيها الاستشارى الصادر فى عام ١٩٧١بشأن نامبيا بأن استمرار وجود جنوب أفريقيا فى نامبيا غير قانونى، ويتلخص النزاع فى أن حكومة جنوب أفريقيا كانت تدير إقليم نامبيا (جنوب غرب أفريقيا) ووفقاً لنظام الانتداب فى عهد عصبة الأمم، فقد رفضت حكومة جنوب أفريقيا تطبيق النظام البديل أي نظام الوصاية ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وقامت الدولة المذكورة بتنظيم استفتاء شعبى غامض فى هذا الإقليم بغرض ضمه إليها،

---

(1) Gureovich, D. – Statistical Abstract of Palestine, Jerusalem 1930, p. 88.
- Statistical Handbook of Jewish Palestine, Jerusalem 1947, pp. 121- 129.

(٢) راجع حكم المحكمة فى :
Cour International De Justic, Recuil Des Arrets, Avis Consultatifs et Ordonnances. 1952, pp. 176- 214.

مما أدى إلى قيام الجمعية العامة برفض الإجراء الذى قامت به جنوب أفريقيا، والتى رفضت بدورها توصية الجمعية العامة فطالبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية أن تدلى برأى استشارى حول مدى التزام جنوب أفريقيا بوضع إقليم نامبيا تحت الوصاية. وفى رأيها الاستشارى عام ١٩٥٠ أفادت المحكمة بأن نظام الانتداب لايزال سارياً، وأن حكومة جنوب أفريقيا لاتملك بصفة منفردة إنهائه وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحل محل عصبة الأمم فى الرقابة على أحكام الانتداب التى تخضع لها حكومة جنوب أفريقيا، ورفضت حكومة جنوب أفريقيا الرأى واعتبرته غير ملزم، فأكدت المحكمة الرأى فى عام ١٩٥٥، ١٩٥٩، وأصدرت الجمعية العامة قراراً عام ١٩٦٦ بإنهاء انتداب جنوب أفريقيا على نامبيا ووضعت الإقليم تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة، وأكدت على حق شعب نامبيا فى تقرير المصير، وفى عام ١٩٧١ أكدت المحكمة رأيها الاستشارى بأن استمرار وجود جنوب أفريقيا فى نامبيا غير قانونى [١].

٢ – قرار التقسيم

عند إعلان إسرائيل لقيام دولتها فى ١٤ مايو عام ١٩٤٨ استندت إلى قرار الأمم المتحدة الصادر بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، واعتبرته الاعتراف الدولى بسيادتها على أرض فلسطين ونقطة الانطلاق التى ترتكز عليها لتحقيق أهدافها التوسعية. وسنقوم ببحث قرار التقسيم من حيث نشأته والتمهيد لإصداره ثم مدى مشروعية هذا القرار، حتى تستند عليه إسرائيل فى إقامة دولتها.

أ – ظهور فكرة تقسيم فلسطين [٢]

بدأت فكرة تقسيم فلسطين عقب الأحداث التى قام بها العرب فى مواجهة مشروع إنشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين، فشكلت بريطانيا لجنة عام ١٩٣٦ للوقوف على الأسباب الحقيقية للاضطرابات التى تواجهها البلاد، وحددت اللجنة سببين أساسيين: الأول: مطالبة العرب بالحصول علي الاستقلال، والثانى: رفضهم لإقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، وعلى هذا اقترحت اللجنة مشروع تقسيم فلسطين كحل للصراع القائم بين العرب واليهود، بحيث تشمل

---

(١) يرى القاضى (الفاريز) أن الدولة المنتدبة لاتستطيع أن تحل بإرادتها المنفردة المركز الدولى للإقليم موضع الانتداب، ولا تستطيع أن تحل أي التزام من التزامات الانتداب.

G. I. J., 1950, Op. cit., 174.

(٢) - د. محمد حسن صالح – أوراق بيل الأمريكية، مجلة شئون فلسطينية، عدد رقم ٤، سبتمبر ١٩٧١، بيروت، ص ١٨٨.
- د. محمد طلعت الغنيمى – قضية فلسطين، المصدر السابق، ص ١٣٠- ١٣١.

الأجزاء العربية كل من شرق الأردن وغزة وبئر السبع والنقب والجليل ونابلس والقسم الشرقى من مناطق جنين وطولكرم ويافا وبيان، وتشمل الدولة اليهودية الجليل وصفد وعكا وكل السهل الساحلية من أسدود إلى الشمال، وترك منطقة ثالثة تحت النفوذ البريطانى وتشمل الناصرة وشواطئ طبرية والقدس إلى الجنوب من بيت لحم ومدينتى اللد والرملة [1].

ولكن الثورة العربية استمرت لأن مشروع التقسيم هدف إلى تفتيت فلسطين، وسيطرة بريطانيا على الأماكن المقدسة، فأصدرت بريطانيا تصريحاً رسمياً فى ٩ نوفمبر ١٩٣٨ أعلنت فيه عدولها عن التقسيم واعتبرته حلا غير عملى.

ثم قدمت بريطانيا مشروعاً جديداً لتقسيم فلسطين فى عام ١٩٤٦، عرف بمشروع (موريسون) نص على تقسيم فلسطين إلى منطقة عربية ومنطقة يهودية، ويكون لكل منهما حكم ذاتى من خلال دولة اتحادية، ورفض العرب هذا المشروع، وقدموا مشروعاً بديلاً يعلن منه استقلال فلسطين وتنشأ فيها حكومة ديمقراطية وتشكل حكومة انتقالية برئاسة المندوب السامى تتكون من سبعة من العرب وثلاثة من اليهود مع ضمان لليهود بحقوقهم، وضمان حقوق الأقليات، ورفضت بريطانيا المشروع العربى [2].

وفى عام ١٩٤٧ تقدمت بريطانيا بطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لبحث إنهاء انتدابها على فلسطين، فشكلت لجنة من ممثلى إحدى عشر دولة من أعضاء الأمم المتحدة وقاموا بزيارة فلسطين فى سبتمبر ١٩٤٧ وأوصت اللجنة بإنشاء دولة مستقلة تكون متحدة اقتصادياً، وإنهاء الانتداب البريطانى بعد فترة انتقالية تكون فيها فلسطين تحت اشراف الأمم المتحدة [3].

وانقسم أعضاء اللجنة إلى قسمين، قسم يشكل الأغلبية وآخر الأقلية وقدم كل منها مشروعاً، وتضمن مشروع الأغلبية تقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وإنشاء منطقة دولية فى القدس، وتضمن مشروع الأقلية إنشاء دولة

---

(١) - د. عصام أحمد الدسوقى – الولايات المتحدة وفلسطين، المرجع السابق، ص ٦٢- ٦٦.
- د. محمد اسماعيل – مرجع سابق، ص ٢٣٧- ٢٣٨.
- د. عبد العزيز سرحان – دروس المنظمات الدولية (الجزء الثانى) مشكلة الشرق الأوسط المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٧٥- ٧٦.

(٢) محمد اسماعيل على السيد – مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(٣) شكلت الجمعية العامة لجنة من (استراليا – كندا – تشكوسلوفاكيا – جواتيمالا – الهند – ايران – هولندا – بيرو – السويد – أورجواي – يوغوسلافيا).
- د. عبد العزيز سرحان – المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص ٨١.

فيدرالية مكونة من دولتين عربية ويهودية ولكل منهما استقلال ذاتي، وتضمهما دولة اتحادية عاصمتها القدس، ورفض مشروع الأقلية، ووافقت الجمعية على مشروع الأغلبية وتم التصويت عليه فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، ووافق عليه ٣٣ دولة، و ١٣ صوتاً رفضوه، وامتنع على التصويت عشرة أعضاء، وتغيب عضو واحد هو سيام [١].

وبصدور قرار التقسيم وفق المصالح الصهيونية منح ٥٦% من مساحة فلسطين إلى اليهود، وبدأت الصهيونية فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلان قيام الدولة الإسرائيلية.

ب – مدى شرعية قرار التقسيم

ركزت إسرائيل عند إعلان قيام دولتها على استنادها إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الذى لايمكن الطعن عليه كما نص الإعلان، وبناء على هذا الادعاء الإسرائيلى سوف نناقش مدى شرعية هذا القرار فى ضوء النقاط الآتية: [٢]

(١) قرار التقسيم ومخالفة ميثاق الأمم المتحدة

طبقاً لميثاق الأمم المتحدة فإن نظام الوصاية جاء ليحل محل نظام الانتداب، حيث نصت المادة ٧٧ من الميثاق بتطبيق نظام الوصاية على "الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب" وأعطى الميثاق للجمعية العامة اختصاصات ووظائف محددة لممارسة عملها فى هذا النظام حيث حددت المادة ١/٨٥ اختصاصها بأن "تباشر الجمعية العامة وظائف الأمم المتحدة فيما يختص باتفاقية الوصايا على كل المساحات التى لم تنص على أنها مساحة استراتيجية ويدخل فى ذلك اقرار شروط اتفاقيات الوصايا وتغيرها وتعديلها"، وهذه المادة تؤكد محدودية اختصاص الجمعية العامة، وفى المادة ١/١٠٨ من الميثاق تؤكد أن الجمعية العامة لاتغير أو تعدل من

---

(1) UN – Year Book 1947 {181 (11) A} November 29. 1947, pp 247- 256.
- وافقت على التقسيم ٣٣ دولة (استراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، روسيا البيضاء، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، دومنيكا، الدانمارك، الكوادور، فرنسا، جواتيمالا، هايتى، أيسلندا، ليبريا، لوكسمبورج، هولندا، نيوزيلاندا الجديدة، نيكارجوا، نيروبج، بانما، بارجواي، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، اتحاد جنوب أفريقيا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا) . ورفضت المشروع (أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، العراق، لبنان، باكستان، السعودية، سوريا، تركيا، اليمن) وامتنعت عن التصويت (الأرجنتين، شيلى، الصين، كولومبيا، الحبشة، سلفادور، هندوراس، المكسيك، بريطانيا، يوغسلافيا).
(٢) - د. عبدالعزيز سرحان – المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص ٤٧.
- د. محمد طلعت الغنيمى – قضية فلسطين، المرجع السابق، ص ١٣٨- ١٣٩.

الاتفاقيات الدولية القائمة حيث نص على أن "لايجوز تأويل نص أي حكم من أحكام هذا النص ولا تخريجه تأويلاً أو تخريجاً من شأنه أن يعتبر بطريقة ما أية حقوق لأى دولة أو شعوب أو يغير شروط الاتفاقيات الدولية القائمة التى قد يكون أعضاء (الأمم المتحدة) أطرافاً فيها"، وطبقاً لهذا النص فإن الجمعية العامة كان يجب عليها أن تنظر إلى اختصاصها بقضية فلسطين فى إطار صك الانتداب، وصك الانتداب ينص فى المادة الخامسة على "عدم التنازل عن أراضى فلسطين أو تأجيرها محلياً أو جزئياً أو وضعها تحت رقابة أية سلطة أجنبية"، ولا يوجد فى صك الانتداب مايدعوها إلى تقسيم فلسطين، وترتيباً علىَ هذا فإن الجمعية العامة كان عليها إما أن تضع فلسطين تحت الوصايا أو تحصل على استقلالها وبالتالى فإن قرار التقسيم جاء مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة [1].

(٢) تجاوز الجمعية العامة لاختصاصها

حددت المادتين ١٠و ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة اختصاصات الجمعية العامة، حيث أعطتها حق التقدم بتوصيات دون اتخاذ قرارات إلا فى الأمور ذات الطابع الإدارى والمالى، ولايجوز لها إصدار قرارات وفقاً للمادة ١٤ من الميثاق، ورغم ذلك صدر قرار التقسيم بصيغة إلزامية حيث قرر أن أي محاولة ترمى إلى تعديل المحل المنصوص عليه فى القرار تهديد للسلام أو خرق له أو عمل عدوانى وفق المادة ٣٩ من الميثاق [2].

وهذا يعنى أن الجمعية العامة أصدرت قراراً ذا نصوص إلزامية لايدخل فى اختصاصها، حيث إنها تجاوزت نطاق التوصية غير الملزمة وبالتالى فإن مشروع التقسيم لايجوز الالتزام به، مادام العرب لم يبدو الرغبة فى قبوله، وبالتالى فإن تنفيذه يكون غير مشروع، وقد أكدت محكمة العدل الدولية على عدم جواز تعدى أجهزة المنظمات الدولية لاختصاصها المنصوص عليه فى الميثاق فذهبت فى رأيها الاستشارى الصادر فى ٣ مارس ١٩٥٠ بخصوص طلب الجمعية العامة الاستفسار عن حقها بقبول الدول الأعضاء دون ما توصية من

---

(١) - د. محمد حافظ غانم – الأمم المتحدة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٦٢، ص ٨٩ ومابعدها.
- د. محمد السعيد الدقاق، و د. مصطفى سلامة – المنظمات الدولية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٧٧.

(٢) - د. محمد حافظ غانم – الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ١٢٩.
- د. عبدالعزيز سرحان – المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص ١٢٣.
- د. محمد طلعت الغنيمى – قضية فلسطين، المرجع السابق، ص ١٣٩.

مجلس الأمن، فأصدرت المحكمة رأيها بأن قبول الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة يتم بناء على توصية من مجلس الأمن وقرار من الجمعية العامة [1].

ووفقاً لهذا المفهوم فإن قرار التقسيم ليس له صفة إلزامية ولكنه مجرد توصية إذا قبلتها الدولة أو الهيئة تصبح التوصية ملزمة، ولكن مشروع التقسيم رفضه العرب، واندلعت الثورات والمعارك بعد صدوره مما يؤكد أنه ظل مجرد توصية، وبالتالي كان لايجوز أن يوضع موضع التنفيذ لبطلانه الناتج عن تجاوز الجمعية العامة لاختصاصها.

(٣) مخالفة قرار التقسيم للقواعد الآمرة فى القانون الدولى

أكدت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم على احترام رغبة الإقليم الواقع تحت الانتداب فى اختيار الدولة المنتدبة، واعتبرت اختيار الشعوب فى "الاعتبار الأول" مما يؤكد مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها، وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة ليؤكد فى المادة (١) بفقرتها الثانية على ضرورة احترام هذا المبدأ فنص على "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها" مما يؤكد أن حق تقرير المصير من المبادئ الأساسية التى لايجوز الخروج عليها، ويشكل قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولى[2].

وقد أهدر قرار التقسيم هذا المبدأ ولم يحترم حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره فلم يعرض قرار التقسيم للاستفتاء الشعبى أو يسعى إلى موافقة سلطة وطنية فلسطينية تمثل نواب عن الشعب، ولكنها أقرت التقسيم دون احترام لإرادة ورغبات الشعب الفلسطينى، منتهكة وحدة أراضيه، واستقلاله السياسى وإلزامه بقبول حلول لايمكن قبولها، بجانب عدم احترام القرار لقواعد العدالة حيث منح اليهود المساحة الأكبر من الأراضى التى تقدر بـ ١٤ر٢٠٠ كيلو متر مربع فى حين يأخذ العرب وهم أصحاب الأرض والأكثر عدداً مساحة ١٢ر٠٠٠ كيلو متر مربع.

---

(١) - د. مصطفى فؤاد – النظرية العامة للتصرفات الدولية، المرجع السابق، ص ٨٣.
- د. محمد السعيد الدقاق – النظرية العامة لقرارات المنظمات الدولية، رسالة دكتوراه، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص ٣٣٤.

(٢) - د. محمد حافظ غانم – المعاهدات، مرجع سابق، ص ٩٠- ٩١.
- د. حسن كامل – حق تقرير المصير، المجلة المصرية للقانون الدولى، مجلد ١٢، ١٩٥٦، ص ٤.
- د. جعفر عبد السلام – المنظمات الدولية، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٨٤- ٢٨٥.

وبالتالى فأن قرار التقسيم يعتبر باطل حيث أنه انتهك مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها وتحدى قواعد العدالة، ولا يمكن الاستناد إليه كسبب منشئ للدولة الإسرائيلية فهو باطل شكلاً وموضوعاً [1].

المبحث الثالث
الحروب العربية الإسرائيلية

عندما استقر الأمر لإسرائيل وأعلنت عن قيام دولتها، دخل الصراع العربى الإسرائيلى مرحلة جديدة، تتطلب المواجهة المسلحة، ووضح للعرب أطماع إسرائيل فحاولوا تنظيم مواقفهم وتوحيدها فى مواجهة إسرائيل، فى نفس الوقت الذى كانت تطالب فيه إسرائيل الدول العربية بالاعتراف بها وبوجودها فى المنطقة، وكانت أيضاً على استعداد دائم للحرب، ومع زيادة التوتر فى المنطقة العربية، كان يولد العنف عند الإحساس بالظلم والعجز عن دفعه، فإسرائيل كدولة قامت على أسانيد غير شرعية، فلا سبيل إلى بقائها واستمرارها إلا بالقوة، وأيقنت الدول العربية هذا الوضع وأرادت أن تستخدم حقها الشرعى فى الدفاع عن النفس، فكانت الحروب العربية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن كما سيتضح.

ويتضمن هذا المبحث الموضوعات الآتية:

المطلب الأول: حرب عام ١٩٤٨ واتفاقيات الهدنة.

المطلب الثاني: العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦.

المطلب الثالث: حرب عام ١٩٦٧.

المطلب الرابع: حرب عام ١٩٧٣.

المطلب الخامس: الصراع العربى الإسرائيلى القائم.

المطلب الأول
حرب عام ١٩٤٨ واتفاقيات الهدنة

أولاً – حرب عام ١٩٤٨ وإقامة الدولة الإسرائيلية

رأت بريطانيا أن انتدابها لإدارة فلسطين، وإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين أدى أغراضه وإنها بذلت كل ماتستطيع، فنقلت المشكلة إلى الأمم المتحدة

(١) - د. طلعت الغنيمى – القضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص ١٤٠- ١٤١.
- د. عبد العزيز سرحان – المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص ٩٧.

والتى عقدت دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٥ مايو عام ١٩٤٧، تم بعدها تشكل لجنة لتقديم حلول لمشكلة فلسطين، وصدر قرار التقسيم رقم ١٨١ فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ وبتأييد ٣٣ دولة، ومعارضة ١٣ دولة مع امتناع عشرة دول منهم بريطانيا التى امتنعت عن التصويت[١].

وكان قرار التقسيم ينص على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية تشكل ٥٦% من مساحة فلسطين وعدد سكانها ٤٩٩ ألفا من اليهود و ٥١٠ ألفاً من العرب، والدولة العربية تشكل ٤٣% من المساحة ويبلغ عدد سكانها ٧٤٧ ألفاً من العرب و ١٠٠ ألفاً من اليهود، ووضع القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية [٢]. وأعلنت بريطانيا إنهاء الانتداب وسحب قواتها بأسرع مايمكن من فلسطين فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨، وأدرك العرب أن القوة هى السبيل الوحيد لمنع قيام دولة صهيونية فى فلسطين، وأصبحت المواجهة بين العرب وإسرائيل مؤكدة، ورفض العرب قرار التقسيم وتصاعدت المواجهات بين العرب واليهود فى القدس وحيفا ويافا وغيرها من الأراضى الفلسطينية، ولكن لم تكن الهجمات العربية بالقدر الكافى رغم محاولة العرب التغلب على اليهود قدر المستطاع، وأعلنت جامعة الدول العربية فى القاهرة تشكيل جيش التحرير العربى وإنشاء مركز تدريب فى دمشق، وفى نفس الوقت كانت الاستعدادات العسكرية الإسرائيلة بلغت ذروتها من حيث الأسلحة وحشد الجنود حيث أعدت لهذا اليوم ووضعت استراتيجية محددة لمجابهة هذه المرحلة، ورغم حشد القوات العربية إلا أنها لم تكن فى وضع يسمح لها بمهاجمة الجيش الإسرائيلى، فقد كانت هناك معارك تحرير فى سوريا ولبنان من الاستعمار الفرنسى، وكانت معظم الدول العربية تحاول استكمال استقلالها، مما أدى إلى تشتت الجيوش العربية وتوزيع امكانياتها بين أكثر من جهة.

عندما قامت القوات العربية بأول هجوم فى ٩ يناير ١٩٤٨ على المستعمرات اليهودية لم يكن للجيوش العربية خطة مسبقة أو ترتيب لوسائل النقل أو خطوط الإمدادات، فى حين كانت إسرائيل تتوقع الحرب منذ خمسين سنة وتستعد لها، لهذا فقد صدت الجيوش العربية بعنف وشراسة، مما دفع الانجليز إلى استصدار قرار عن مجلس الأمن بعد أربعة أيام من بدء القتال بفرض هدنة غير

---

(١) - محمد حسن صالح – أوراق بيل الأمريكية، المرجع السابق، ص ١١٨.
- د. فايز صايغ – الاستعمار الصهيونى فى فلسطين، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، عام ١٩٦٥، ص ٥٢-٥٨.
- د. سعيد بمبيسو – المرجع السابق.
(2) UN – Year Book, 1947. {181(11) A} November 29, 1947. pp. 247-256.

محددة الأجل فى القدس وفلسطين، حتى لا تظهر انجلترا كحليفة لإسرائيل، ويظهر تواطؤها معها، ولكن إسرائيل لم تحترم قرار الهدنة، وواصلت الهجوم حتى تمكنت من تثبيت جيشها داخل فلسطين والسيطرة على أكبر مساحة ممكنة، وقد وضعت حرب ١٩٤٨ العرب فى وضع أسوأ مما كان عليه من قرار التقسيم، وتعمدت إسرائيل أن تدمر الجيش المصرى، حيث أن مصر كانت الدولة العربية الوحيدة التى تعتبر فى مركز صدارة ويعمل لها حساب، ولذلك فإن إسرائيل تعمدت أن تعزل مصر عن دورها القيادى عن طريق إخراجها من النقب وتحطيم جيشها، بحيث لاتقوم لها قائمة لفترة طويلة، تستطيع فيها إسرائيل أن تثبت وجودها وتقوى دعائم دولتها، وقد كتب بن غوريون عن حرب ١٩٤٨ "على الرغم من استمرار الهجمات العربية، لم يدخل العرب مستعمرة يهودية، ولم تدمر أي مستعمرة، ولم تنسحب من أي مستعمرة" (١).

أقدم اليهود على احتلال المزيد من الأراضى العربية أثناء اشتباكات الجيوش العربية، وعبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عن أسفها لأن العرب رفضوا قرار التقسيم ويحاولون تغييره باستخدام القوة، وطالبت مجلس الأمن باستخدام القوة لوقف الأعمال العدوانية العربية، وفى مجلس الأمن طالبت الولايات المتحدة باستخدام القوة لحفظ السلام، ورفضت بريطانيا التدخل بشأن أي حلول لايقبلها الطرف العربى والطرف اليهودى، فى حين أعلنت إسرائيل قبول قرار التقسيم ثم قبول الهدنة مع الاحتفاظ بكل ماحصلت عليه.

١ – أسباب فشل الجيوش العربية فى حرب ١٩٤٨

(أ) لم تكن القيادات السياسية العربية على مستوى الأحداث، واكتفت بأعمال محدودة لاتخدم ميدان الحرب والخطر الداهم من الصهيونية، ولاتستطيع مواجهته كما ينبغى فى حين كانت إسرائيل معدة إعداداً جيداً هيأ لها مجابهة الجيوش العربية، والتصدى لها حيث وضع كل طاقات الشعب المادية والمعنوية فى خدمة المعركة.

(ب) كان هناك حصار محكم، وتحكم مطلق فى البلاد العربية فرضه الاستعمار الفرنسى والبريطانى، بجانب هذا الحصار كان هناك حصار أكثر احكاماً حول فلسطين فرضته بريطانيا منذ عام ١٩١٧، فلم تستطع القيادات

(١) عبد الوهاب كيالى – المطامع الصهيونية التوسعية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٢٨- ١٣٠.

العسكرية العربية اختراق هذا الحصار بما يسمح بادخال الأسلحة والمعدات الحربية إلى المحاربين لخدمة المعركة، وفى نفس الوقت الذى استطاعت فيه الصهيونية أن تعد جيوشها وأسلحتها بمساعدة بريطانيا وتحت اشرافها بل والاستعانة بالمعسكرات والأسلحة البريطانية فى فلسطين.

(ج) كانت البلاد العربية إما مستعمرة أو تحت قيادات سياسية خاضعة للاستعمار، حيث كان وجود هذه القيادات مرهوناً برضا وموافقة من الاستعمار، وكانت هذه القيادات السياسية غير مستعدة لعمل مالا يرضى الاستعمار، ولهذا كانت هذه القيادات من العوامل التى سببت فى فشل الجيوش العربية [1].

(د) استهانة العرب بالصهيونية، وعدم الوقوف على حقيقتهم، ومعرفة قوتهم الحقيقية والاستهانة باستراتيجيتهم وعددهم، أدت إلى هزيمتهم.

٢ – أهم النتائج التى ترتبت على حرب ١٩٤٨

(أ) هجرة مئات الألوف من العرب، وتركهم أرضهم وممتلكاتهم، فتشرد ٩٤٠ ألف من اللاجئين الفلسطينيين، حيث تقرير الأمين العام للأمم المتحدة نتيجة أعمال الإرهاب والقتل التى قام بها الإسرائيليون، وبقى فى إسرائيل نحو ١٦٠ ألف عربى كان معظمهم فى منطقة الجليل.

(ب) كان لهزيمة الجيوش العربية فى فلسطين أثر كبير فى نفوس الشعوب العربية، فقام الجيش السورى تحت قيادة "حسنى الزعيم" بانقلاب عسكرى للقضاء على النظام الحاكم الذى كان فى رأيهم من أهم الأسباب التى أدت إلى انهزام الجيوش العربية وضياع فلسطين، كما ساد اعتقاد شعبى فى مصر أن حرب فلسطين ونتائجها كانت بسبب الفساد والخيانة الملكية، وتوجهت القوة الشعبية والعنف إلى الاحتلال البريطانى فى عمليات فدائية لمقاومة الاحتلال الذى كان يشكل وسيلة الضغط على الزحف المقاومة العربية، وبسبب فساد السيادة والأوضاع الداخلية فى مصر، وشعور الشعب بالخيانة التى أدت إلى ضياع فلسطين، مما أدى إلى حريق القاهرة الذى كان بمثابة انهيار كامل وتمرد عبرت عنه الجماهير فى صورة صارخة، فأدت فيما بعد إلى ثورة يوليو سنة ١٩٥٢.

---

(١) - د. اسماعيل أحمد ياغى وآخرون – فلسطين تاريخا وقضية، ١٩٨١، بيروت، ص ٢٠٣.
- د. أسعد رزوق – إسرائيل الكبرى، مركز الأبحاث الفلسطينى، بيروت، ١٩٦٨، ص ٤٣٩.

(ج) استطاعت إسرائيل أن تستولى على مناطق وأراضى فلسطينية أبعد مما كان يقرره لها قرار التقسيم ولهذا فقد استبعدت مجرد التفكير فى عقد مفاوضات مع العرب أو رسم حدود لدولتها لأنها لم تصل بعد إلى ماتريد الحصول عليه.

(د) تقسيم القدس إلى قدس قديمة للعرب وقدس حديثة لليهود، بالإضافة إلى إخراج إسرائيل لنصف مليون عربى طردتهم من ديارهم وأراضيهم بعد تعرضهم للبطش والتنكيل[1].

ثانياً – القرارات الدولية واتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية

١ – القرارات الدولية

عقب صدور قرار التقسيم، ركّز مجلس الأمن على امكانية تنفيذ القرار سواء باستخدام تسوية سياسية أو باستخدام القوة لحفظ الأمن الدولى والسلام العالمى، وبعد اندلاع أعمال العنف، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار لدعوة الهيئة العربية والوكالة اليهودية والجماعات المسلحة العربية واليهودية إلى وقف أعمال العنف فوراً، ويطلب من مجلس الأمن بحث مشروع هدنة، ووقف إطلاق النار بين الطرفين ولكن هذه المحاولة للهدنة لم تستمر ثلاث أشهر، واستمرت المنازعات وأعمال العنف فى التزايد وعقد مجلس الأمن عدة اجتماعات وأعد مشروع قرار يدعو فيه كل الهيئات والمنظمات فى فلسطين إلى وقف جميع النشاطات العسكرية وشبه العسكرية، ووافقت مصر وسوريا والهيئة العربية العليا على مشروع القرار واعتبرت أن وقف اطلاق النار يعنى التخلى عن التقسيم ووقف الهجرة اليهودية، واعتبرت الوكالة اليهودية أن مشروع القرار غير عادل [2].

ثم عقدت الجمعية العامة فى ١٦ إبريل ١٩٤٨ اجتماعاً قررت فيه تكليف وسيط من الأمم المتحدة للعمل على إجراء تسوية سلمية لمستقبل فلسطين على أن تعفى لجنة إدارة فلسطين من أي مسؤوليات حددت لها فى قرار التقسيم ورغم ذلك

---

(١) د. هيثم الكيلانى – دراسة فى مستقبل القوة العسكرية الإسرائيلية، معهد البحوث والدراسات العربية، سنة ٢٠٠٠، ص ١٠٣ ومابعدها.

(٢) - د. محمد اسماعيل على – المرجع السابق، ص ٢٦١- ٢٦٦.
- د. محمد الغنيمى – القضية الفلسطينية، المرجع السابق، ص ١٥٥- ١٦١.

استمر القتال بين العرب واليهود فأصدر مجلس الأمن قراراً ثانياً بوقف اطلاق النار ودعا إلى عقد هدنة بين المتحاربين [1].

واقترحت الولايات المتحدة تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الأمن التى لها قنصليات فى القدس للمساعدة فى تطبيق قرار مجلس الأمن، ونص القرار رقم ٤٨ الصادر فى ٢٣ ابريل ١٩٤٨ على أن :

(أ) يقوم مجلس الأمن بإنشاء لجنة الهدنة لفلسطين، وتتكون من ممثلى أعضاء مجلس الأمن الذين لهم تمثيل قنصلى فى القدس، حيث تقوما للجنة بمراقبة تنفيذ القرار.

(ب) يطلب من اللجنة إفادة مجلس الأمن خلال أربعة أيام عن نشاطاتها وعن الوضع فى فلسطين.

وتعددت القرارات الدولية لوقف إطلاق النار، ولم يقف القتال إلا فى ١٩٤٩/١/٨.

٢ – اتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية

بدأت مفاوضات بين مصر وإسرائيل عن طريق وفود عسكرية من الطرفين توصلوا من خلالها إلى عقد اتفاق هدنة رودس فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ والذى دعا فيه كافة أطراف النزاع إلى إحلال السلام الدائم، طبقا لقرارات مجلس الأمن، وقد نصت الاتفاقية على الآتى:

(أ) إقامة هدنة بين الطرفين يحدد فيها خطوط بكل دقة على أن لا يقوم أى طرف بعمل عدائى بواسطة قوات مسلحة برية أو بحرية أو جوية ضد الطرف الآخر.

(ب) انسحاب القوات المصرية من منطقة الفالوجا، وفقا لقرار مجلس الأمن الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ ويكون الإنسحاب تحت رقابة هيئة الأمم المتحدة، مع احتفاظ المصريين بالسيطرة على الممر الساحلى الممتد من رفح على الحدود المصرية الفلسطينية إلى حوالى ثمانية أميال إلى الشمال من غزة.

---

(١) د. محمد حافظ غانم – المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولى العام، نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١١٥ ومابعدها.

(ج) إنشاء منطقة منزوعة السلاح تحت إشراف رئيس لجنة الهدنة المشتركة ومراقبو الأمم المتحدة، وتكون المنطقة المنزوعة السلاح واقفة على الحدود المصرية الفلسطينية على بعد خمسة كيلومترات إلى الشمال الغربى من تقاطع رفح العوجا وخط الحدود، وجنوب شرق إلى خشم الممدود ثم جنوب غرب إلى نقطة واقعة على الحدود المصرية الفلسطينية على بعد خمسة كيلومترات إلى الجنوب الشرقى من تقاطع الخطوط الحديدية القديمة، ثم يتجه شمال غرب على طول خط الحدود المصرية الفلسطينية.

(د) أكدت اتفاقية الهدنة على أن النصوص والأحكام الواردة بها لاتشكل حلاً نهائياً حيث أنها لاتخل بالحقوق والمطالب والموقف الخاص بكل طرف عند التسوية النهائية للقضية الفلسطينية [1].

واستمرت اتفاقية الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل فعقدت اتفاقية بين لبنان وإسرائيل فى ٢٣ مارس ١٩٤٩، ثم اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل فى ٣ إبريل ١٩٤٩، وتلتها اتفاقية الهدنة بين سوريا وإسرائيل فى ٢١ يوليو ١٩٤٩، وكانت كلها تحتوى على نفس المضمون الذى وصلت إليه اتفاقية رودس بين مصر وإسرائيل.

وتستطيع أن تتعرف على الطبيعة القانونية لاتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية من طبيعة نصوصها فهى ذات طبيعة عسكرية مؤقتة حيث أنها أوقفت العمليات الحربية، ولم تنه حالة الحرب بصورة نهائية وقد أكدت نصوصها هذه الطبيعة وبيان هذه الطبيعة كالتالى:

(١) اتفاق الهدنة أوقف القتال لفترة محددة، تنتهى بانتهاء الهدنة فحالة الحرب مستمرة، حيث إنها لم تكن تسوية نهائية، أكدت المادة الحادية عشرة هذا المعنى حيث اعتبرت نصوص الاتفاق الخاصة وأحكامه لاتخل بحقوق ومطالب أحد الطرفين فيما يتعلق بالحل النهائى، فضلاً عن التأكد بأن هذا الاتفاق خطوة لا غنى عنها فى تسوية النزاع المسلح وعودة السلام إلى فلسطين، وبالتالى لم تتعرض الاتفاقية لأسباب النزاع ولم تضع أساس نهائى[2].

---

(1) UN – doc. s/1264/rev. 1. s/1296/ rev. 1. s/1301/rev. 1. and s/1353/ rev.1.
- سلسلة الوثائق الأساسية (٣) – منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
- د.عائشة راتب – بعض الجوانب القانونية للنزاع العربى الإسرائيلى ، المرجع السابق، ص ١٤٦- ١٤٧.
(٢) د. رشاد عارف يوسف السيد – المسئولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) احتوى اتفاق الهدنة على بعض النصوص السياسية التى كان الهدف منها المحافظة على استمرارية اتفاق الهدنة لا مكانية الوصول إلى السلام الدائم حيث أكدت الاتفاقية على تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة فى ٤، ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ رغبة فى تمهيد الطريق للانتقال من الهدنة الحالية إلى سلام دائم فى فلسطين، كما أكدت المادة الأولى على أن "يحترم الطرفان بكل دقة توجيه مجلس الأمن الخاص بعدم الالتجاء إلى القوة العسكرية فى تسوية مشكلة اللاجئين".

(٣) التأكد على مبدأ عدم الحصول على أية ميزة عسكرية أو سياسية أثناء الهدنة حيث نص على أن روح الهدنة لاتتحقق باسترجاع المواقع العسكرية السابق احتلالها أو بتغير للمواقع المحتلة وقت توقيع الهدنة [١].

المطلب الثاني
العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ والأطماع التوسعية الإسرائيلية

بعد أن امتنعت مصر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في أول سبتمبر عام ١٩٥١ الذي نص على أن منع السفن المتجهة إلى إسرائيل من المرور في قناة السويس يتعارض مع ما جاء في الاتفاقية المصرية الإسرائيلية، ودعا مجلس الأمن مصر إلى إنهاء القيود التى فرضتها على مرور إسرائيل فى قناة السويس، وقد جاء امتناع مصر عن تنفيذ القرار مستنداً على أسس قانونية أوضحتها وأكدت أن الهدنة لا تنهى حالة الحرب مع إسرائيل وإنها تنفذ المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ والتى تعطى لمصر حق القيام بكل الاجراءات اللازمة للدفاع عن أمنها، وفى عام ١٩٥٤ امتنع مجلس الأمن عن إصدار قرار يعطى إسرائيل حرية المرور عبر مضيق تيران، وبدأت إسرائيل فى اتصالات مباشرة مع فرنسا وانجلترا لاستخدام القوة ضد مصر [٢].

أولاً – دوافع العدوان الثلاثى على مصر

وافقت الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والبنك الدولى للإنشاء والتعمير عام ١٩٥٥ على إقراض مصر لبناء السد العالى، وفى يوليو ١٩٥٦ تم إلغاء قرار المساهمة دون سبب سابق، مما دفع مصر إلى الاعتماد على مواردها لتمويل

---

(1) Oppenheim, J. – International Law. Vol. 11. Longmans, Green and Co.,Lauterpacht Edition, 1963, pp. 546- 547.

(٢) د. إبراهيم محمد العنانى – القانون الدولى العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٢٦.

المشروع، فأصدرت فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس، والذى تم وفقاً له نقل أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى مصر، والقيام بتعويض المساهمين وحملة حصص التأسيس، وتقوم بإدارة القناة هيئة مستقلة يصدر رئيس الجمهورية قرار بتشكيلها.

واستندت مصر فى تأميم قناة السويس إلى أسانيد قانونية تتلخص فى:

١ – أن شركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية تخضع للقانون المصري، وتعتبر مرفقاً علماً ومن حق الدولة أن تسترد الامتياز الصادر عام ١٨٥٤ وعام ١٨٦٦، حيث تخلفت الشركة عن الوفاء بالتزاماتها الرئيسية الواردة فى عقد الامتياز مما يحتم استرداده وإدارته.

٢ – تأميم الشركة لايخالف اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، حيث تتعهد الحكومة المصرية باحترام حرية الملاحة [١].

واعتبرت بريطانيا قرار التأميم تهديداً مباشراً لمصالحها، وبدأت تعلن عن عزمها فى استخدام القوة المسلحة ضد مصر، أما فرنسا فقد اعتبرت قناة السويس مشروعاً فرنسياً حيث المقر الرئيسى لشركة قناة السويس فى باريس، بجانب هذا كان نصف النفط الذى تحصل عليه فرنسا يصل إليها عن طريق قناة السويس مما هدد مصالحها الاستراتيجية، فكانت شديدة الرغبة فى الانتقام، خاصة بعد موقف مصر المساند للثورة الجزائرية، مما أثر فى تهديد مصالح فرنسا فى شمال أفريقيا وتعرضها للانهيار [٢].

وتمت الدعوة لعقد مؤتمر لندن ولكن رفضت مصر الحضور بسبب الصيغة التهديدية للدعوة، واعتبرته تدخلاً فى شئونها الداخلية، واقترح (دالاس) فى المؤتمر أن تشرف مصر مع هيئة من المستعملين على تشغيل قناة السويس، وعرضت المقترحات التى اتفق عليها فى المؤتمر على مصر فرفضتها، ورفضت سيطرة أي طرف غير الحكومة المصرية على قناة السويس، وبدأت انجلترا سراً التحضيرات العسكرية للحرب مع فرنسا، وكانت فرنسا على اتصال مستمر مع إسرائيل، التى كانت تتطلع بدورها لشن هجوم على مصر تستطيع من خلاله الحصول على حرية الملاحة فى البحر الأحمر الذى كانت تقف مصر بحسم فى

---

(١) د. عبد العزيز محمد سرحان – قوة الطوارىء الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٦٨، ص ٤٥-٤٦.

(٢) سيدنى بيلى – الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، دار الحرف العربى، بيروت، ١٩٩٢، ص ٩٧.

مواجهة مرور سفن إسرائيلية فى قناة السويس، وتحرمها من الاتصال بشرق أفريقيا وآسيا، ولم تكتف مصر بذلك ولكنها وضعت النظم والقوانين لتمنع بموجبها كل البضائع من وإلى إسرائيل حتى لو كانت عن طريق سفن وبواخر غير إسرائيلية وهذا المنع المصرى شكل عائقاً فى طريق النمو الاقتصادى لإسرائيل الفقيرة فى مصادرها الأولية، ولهذا اعتبرت إسرائيل حربها لمصر اجراءً وقائياً للاستيلاء على شبه الجزيرة (سيناء) والتحكم فى مضيق تيران.

وكانت الخطة الحربية التى رسمتها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل هى مواجهة إسرائيل لمصر عبر سيناء، وتقوم فرنسا وبريطانيا بإجبار مصر على سحب قواتها من قناة السويس والسماح للقوات البريطانية والفرنسية باحتلال قناة السويس التى تعتبر أهم ممر مائى فى العالم، وبدأ قصف مصر من يوم ٢٩ أكتوبر إلى ٥ نوفمبر ١٩٥٦، وكان هدف القوات الإسرائيلية منذ بداية الحرب الحصول على المزيد من الأراضى لتأمين العمل الاستراتيجي لحماية الدولة الإسرائيلية، وإزاء هذا الموقف تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قرار إلى مجلس الأمن أعربت فيه عن قلقها الشديد من هذا الانتهاك لاتفاقية الهدنة.

ثانيا- دور الأمم المتحدة فى إنهاء العدوان

قامت الأمم المتحدة بدور هام فى العدوان الثلاثى، فقبل وقوع العدوان تقدمت مصر بشكوى إلى مجلس الأمن بسبب الحدث الذى تقوم به كل من فرنسا وانجلترا للاعتداء عليها، وأصدر مجلس الأمن قراراً فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ يدعو إلى تسوية مشكلة قناة السويس بالمفاوضات، ولكن وقع العدوان الثلاثى على مصر ولم ينفذ القرار، وسوف نتعرض لدور كل من مجلس الأمن والجمعية العامة لوقف القتال أثناء العدوان الثلاثى.

١ – فشل مجلس الأمن فى إصدار قرار لوقف القتال

بعد مهاجمة فرنسا وانجلترا وإسرائيل لمصر أبلغت الولايات المتحدة مجلس الأمن بضرورة الاجتماع العاجل، حيث أن هذا العدوان يعتبر انتهاكاً لاتفاقيات الهدنة المصرية الإسرائيلية، وفى الجلسة الأولى يوم ٣٠ أكتوبر طالبت الولايات المتحدة بانسحاب عاجل لإسرائيل خلف خطوط الهدنة حيث ادعى المندوب الإسرائيلى أن ماقامت به إسرائيل يعتبر تدابير وقائية ضمن الاجراءات الدفاعية التى تتخذها إسرائيل ضد مصر لإزالة قواعدِ الفدائيين فى شبه جزيرة سيناء، وفى

الجلسة الثانية لمجلس الأمن تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار تضمن نقاطاً محددة وهى: [1].

(أ) انسحاب إسرائيل فوراً بقواتها المسلحة خلف خطوط الهدنة.

(ب) الامتناع عن استخدام القوة والمحافظة على ضمان سلام اتفاقيات الهدنة، والامتناع عن تقديم أي مساعدات عسكرية أو مالية لإسرائيل طالما لاتنفذ هذا القرار.

(ج) على السكرتير العام إبلاغ مجلس الأمن بتنفيذ القرار واتخاذ التوصيات المناسبة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ولم يستطع مجلس الأمن إصدار مشروع القرار الأمريكى لمعارضة انجلترا وفرنسا تطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة، وفى ٣٠ أكتوبر تقدم الاتحاد السوفيتى بعرض مشروع قرار على مجلس الأمن تضمن سحب القوات الإسرائيلية من مصر، ووقف إطلاق النار فوراً من الجانبين، ولكنه لم يصدر لاستعمال كل من انجلترا وفرنسا حق الاعتراض، وبالتالى فشل مجلس الأمن فى إيقاف القتال ولم يستطع اتخاذ قرار أمام رفض انجلترا وفرنسا واشتراكهما فى العدوان ضد مصر.

٢ – دور الجمعية العامة فى وقف القتال [2]

طالبت يوغسلافيا مجلس الأمن بإصدار قرار لدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة للانعقاد لدورة استثنائية بناء على قرار الاتحاد من أجل السلام، وانعقدت

---

(١) - د. محمود فوزى – حرب السويس ١٩٥٦، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٠٣.
- د. عمرو عبد الفتاح – مضيق تيران فى ضوء أحكام القانون الدولى ومبادىء معاهدة السلام، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٠٤- ١٠٥.
- د. عبد العزيز سرحان – المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص ٤٨-٤٩.

(٢) أصدرت الجمعية العامة عام ١٩٥٠ قرار الاتحاد من أجل السلام للحد من حق الاعتراض وإعاقة إصدار القرارات فى مجلس الأمن، وينص القرار على أنه إذا أخفق مجلس الأمن بسبب عدم توافر الإجماع بين أعضائه الدائمين فى المسائل الخاصة بحفظ الأمن الدولى وفى الحالات التى يبدو فيها وقوع تهديد للسلم أو إخلال به، أو عمل من أعمال العدوان، تبحث الجمعية العامة الموضوع فور إصدار التوصيات اللازمة للأعضاء لاتخاذ التدابير الجماعية المناسبة بما فى ذلك استخدام القوات المسلحة عند اللزوم للمحافظة على السلم أو لإعادته إلى نصابه فى حالات الإخلال به أو حالات العدوان.
- د. مصطفى سلامة حسين – المنظمات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص ٩٩- ١٠٠.
ويرى أن " القرار يعد تعديلا لميثاق أمم المتحدة من النواحى التالية :
١ - يسمح القرار للجمعية العامة أن تصدر توصيات لاتخاذ تدابير جماعية لمواجهة الإخلال بالسلم، ويعطى لها فى هذا الشأن سلطة استعمال القوات المسلحة وواضح أن ذلك كان من اختصاص المجلس وحده.
٢ - تحقيقاً لذلك أوصى القرار الدول بأن تخصص عناصر من قواتها لإمكان الاستفادة منها ضمن الوحدات العسكرية للأمم المتحدة بناء على توصية الجمعية العامة أو مجلس الأمن، ولقد كان ذلك اختصاصا منفردا لمجلس الأمن أيضا .
٣ - جعل القرار بالإمكان دعوة الجمعية العامة إلى دورة طوارىء مستعجلة تنعقد فى ظرف أربع وعشرين ساعة للنظر فى تطبيق قرار الاتحاد من أجل السلم وذلك بناء على طلب من مجلس الأمن بموافقة تسعة من أعضائه، ومن الجمعية العامة بأغلبية أعضائها، وذلك فى حين أن الدورات الطارئة للجمعية العامة يجب أن يبلغ جدول أعمالها للأعضاء قبل الانعقاد بعشرة أيام على الأقل.
٤ - أوصى القرار بإقامة لجنة لمراقبة السلم لمدة سنتين مهمتها مراقبة وقوع أي حالة من حالات التوتر الدولى، والتى من شأنها تعرض السلم للخطر، ووضع تقرير بذلك ".

الجمعية العامة فى ١ نوفمبر، وتقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار تمت الموافقة عليه بأغلبية ٦٤ صوتاً، ورفض خمسة أصوات، وامتناع ست دول عن التصويت، وصدر القرار رقم ٩٩٧ حيث نص على مايلى:

(١) وقف إطلاق النار من جميع الأطراف المقاتلة.

(٢) مراعاة اتفاقية الهدنة وسحب سائر القوات إلى ماوراء خطوط الهدنة.

(٣) منع إرسال الذخائر والأسلحة إلى المنطقة.

(٤) إعادة فتح قناة السويس وتأمين حرية الملاحة فيها.

(٥) تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بمراقبة تطبيق القرار.

ولم تنفذ إسرائيل القرار، واستمرت فى تقدمها حتى احتلت جزيرتى تيران وصنافير وشرم الشيخ، ثم أعلنت استعدادها لوقف اطلاق النار، فأصدرت الجمعية العامة قرار رقم ٩٩٩ وذلك فى ٤ نوفمبر بوقف القتال ووافقت مصر على القرار، وتم إنشاء قوة للطوارىء الدولية بناء على مشروع قرار تقدمت به كندا ووافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ٥٧ صوتاً [١].

وهكذا تم انسحاب فرنسا وانجلترا من قناة السويس، وانسحبت إسرائيل انسحاباً جزئياً من ممرات سيناء فى ٢٢ ديسمبر، وفى ٢٢ يناير انسحبت إلى شرق العريش، وقامت بالانسحاب من مضيق تيران فى مارس ١٩٥٧ وتمركزت قوات الطوارىء الدولية به حتى ٢٣ مايو ١٩٦٧.

المطلب الثالث

حرب عام ١٩٦٧ والعدوان الإسرائيلى

كانت الأسباب التى دعت إلى قيام حرب ١٩٦٧ هى نفس النتائج التى انتهت إليها حرب ١٩٥٦، فقد جنت إسرائيل ثمار عدوانها، فأتاح لها إنهاء الحصار المصرى فى البحر الأحمر والسماح بالملاحة الإسرائيلية والتجارة فى مضيق تيران.

وسوف نتعرض لحرب عام ١٩٦٧ من خلال دراسة وقائع العدوان وكيفية اندلاع الحرب، والمبررات الإسرائيلية لقيامها بالهجوم منتهكة قواعد القانون الدولى ومتحدية لقرارات الأمم المتحدة.

---

(١) - د. عمرو عبد الفتاح – المرجع السابق، ص ١٠٥- ١٠٦.
- د. عبد العزيز سرحان – المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص ٤٩-٥٠.
- د. رشاد عارف يوسف – المسؤولية الدولية عن أضرار الحرب العربية الإسرائيلية، المرجع السابق، ص ٧٦- ٧٧.

أولاً – حرب يونيو ١٩٦٧ وخطط التوسع الإسرائيلى

اعتبرت مصر أن مرور إسرائيل فى مضيق تيران فى ظل وجود قوات دولية انتهاكاً لسيادتها وحقها وفقاً لاتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨، فطلبت مصر سحب قوة الطوارىء الدولية من أقاليمها فى ١٦ مايو ١٩٦٧، وقد قبل الأمين العام للأمم المتحدة سحب قوة الطوارىء مما أدى إلى حدوث أزمة واعتراض إسرائيلى حيث رأت أنه قرار متسرع من الأمين العام وكان واجباً عليه قبل اتخاذ القرار أن يعرضه على الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وبعد سحب قوة الطوارىء الدولية قامت مصر بإغلاق خليج العقبة بين سيناء والسعودية فى وجه الملاحة الإسرائيلية فى مايو عام ١٩٦٧، واستندت فى ذلك إلى أن المضيق مياه إقليمية عربية ولها عليه حق الإغلاق [١] وكان الوضع على الجبهة السورية شديد التوتر حيث هددت إسرائيل باحتلال دمشق، وبدأت الحشود الإسرائيلية المكثفة على الحدود السورية وأصبحت الحرب أمراً مؤكداً، أعلنت إسرائيل للقوات البحرية بأنه إذا تم إغلاق مضيق تيران فعلاً، فإنها ستفعل أي شيء لإزالة الحصار، لأن الخليج من المصالح الحيوية لاقتصاد إسرائيل، وإغلاق الملاحة يؤدى إلى حرمانها من تجارتها الدولية شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها، كما يؤثر على تجارتها فى الشرق الأقصى من آسيا وفى استراليا [٢].

وظهر موقف محدد لإسرائيل، فلم تخف نواياها وعزمها على القيام بالحرب ضد العرب، واعتبرت الخطر الذى يهدد إسرائيل ويدفعها إلى خوض المعركة خطراً قومياً وحيوياً، ورغم ذلك حاولت أن تكسب الرأي العام العالمى بالادعاء بأن مصر لم تحترم التعهدات الدولية، وسحبت قوات الطوارىء الدولية من غزة وسيناء، والادعاء بأن سوريا تقوم بعمليات فدائية ضد مستعمراتها شمال فلسطين المحتلة، بالإضافة إلى تنديدها بحشود مصرية سورية، مما يدفعها إلى ضرورة إعلان التعبئة العامة، والاستعداد لحرب مؤكدة مع العرب، وأرادت إسرائيل من وراء ذلك أن تجد مخرجاً أو تبريراً أمام العالم لقرار الحرب الذى كانت قد قررته، وكانت أول ضربة إسرائيلة على مصر ومهاجمة أربع قواعد جوية مصرية

---

(١) - د. عبد العزيز سرحان – قوة الطوارىء الدولية، مرجع سابق، ص ٦٧- ٦٨.
- د. عبد العزيز سرحان – المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص ١٢١- ١٣٢.
- د. رشاد عارف يوسف، المرجع السابق، ص ٢١ وما بعدها.

(٢) محمود شيت خطاب – أهداف إسرائيل التوسعية فى البلاد العربية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٧٧، ص٣١.
- د. حمد سليمان المشوخى – التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى، المرجع السابق.

فى سيناء، وثلاث قواعد فى القناة، وواحدة فى وادى النيل، وقاعدتين فى الدلتا، وبعد الظهر وقعت نفس الهجمات على القوات الجوية فى سوريا والأردن، وقد كانت القيادة المصرية غير مهيأة لقيادة القوات المسلحة فى حرب مصيرية مع إسرائيل، ولم تكن امكانياتها تتفق مع أصول العلم العسكرى، رغم تأكدها من أن إسرائيل تعد لضربة جوية، وبعد نجاح إسرائيل فى الضربة الجوية على الطائرات المصرية، دبت الفوضى فى القوات المصرية والعربية، فدفعت القيادة إلى اتخاذ قرار الانسحاب الكامل من سيناء الذى اتخذ فى مساء ٦ يونية، لتدفع بالأمور إلى الانهيار الكامل، وتؤكد الهزيمة، وبسبب السرعة فى تنفيذ قرار الانسحاب، وعدم استطاعة القوات المسلحة اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية القوات، وعدم تأمين المضايق والمعابر ضد الهجوم الجوى الإسرائيلى، وعدم التخطيط السليم، لكل هذه الأسباب استطاع الطيران الإسرائيلى الفتك بالقوات المصرية وتكبيدها خسائر فادحة حتى بلغت الخسائر المصرية فى فترة الانسحاب وفقاً للمصادر المصرية العسكرية المسئولة حوالى ٩٠% من معداتها وأسلحتها.

ولم يكن الوضع فى سوريا أفضل من مصر، بل كان لايقل سوءاً عنه، وقد بدأت إسرائيل هجومها على سوريا يوم ٦ يونيو وفى خلال سبع ساعات كانت القوات الإسرائيلية قد قضت على المقاومة السورية، وكذلك الأردن ففى يوم ٧ يونيو استولى الإسرائيليون على القدس ونابلس، وتمكنوا من اجتياح أريحا والخليل، وعندما شعرت الأردن بالهزيمة المحققة أصدرت قرار الانسحاب الكامل من الضفة الغربية، وفى يوم الخميس ٨ يونية اجتمع مجلس الأمن مرتين بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، ومرة أخرى بناء على طلب الاتحاد السوفيتى، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار يدعو الأطراف المتحاربة إلى وقف اطلاق النار، وعقد مباحثات بوجود طرف ثالث أو الأمم المتحدة للبحث فى ترتيبات لانسحاب القوات المسلحة والفصل بينها والمحافظة على الحقوق الدولية الحيوية، ونبذ استخدام القوة، وإقامة سلام عادل ومستقر فى المنطقة، وبالنسبة للمشروع السوفيتى أدان العدوان الإسرائيلى، وطلب انسحاب القوات الإسرائيلية، ثم أعلن الأمين العام للأمم المتحدة موافقة مصر على وقف اطلاق النار على أساس قبول الطرف الآخر، وأعلنت إسرائيل أنها لن تنسحب من الأراضى التى احتلتها.

لقد هدفت إسرائيل من وراء حرب ١٩٦٧ كحقيقة مسلمة إعلان انتهاء اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ من طرفها، والإعلان أيضاً عن عجز الأمم المتحدة فى معالجة قضيى النزاع العربى الإسرائيلى، حيث كان لحرب ١٩٦٧ موقف محدد لإسرائيل فلم تخف نواياها وعزمها على القيام بالحرب ضد العرب، واعتبرت الخطر الذى يهدد إسرائيل ويدفعها إلى خوض المعركة خطراً قومياً وحيوياً، ورغم ذلك حاولت أن تكسب الرأى العام العالمى بالإدعاء بأن مصر لم تحترم التعهدات الدولية، وسحبت قوات الطوارىء الدولية من غزة وسيناء، والإدعاء بأن سوريا تقوم بعمليات فدائية ضد مستعمراتها فى شمال فلسطين المحتلة، بالإضافة إلى تنديدها بحشود مصرية سورية مما يدفعها إلى ضرورة إعلان التعبئة العامة والاستعداد لحرب مؤكدة، وأرادت إسرائيل من وراء ذلك أن تجد مخرجاً أو تبريراً أمام العالم لقرار الحرب الذى كانت قد قررته مسبقاً [١].

ثانياً – الأسانيد القانونية الإسرائيلية لعدوان ١٩٦٧

استمرت إسرائيل فى إطلاق النار رغم صدور عدة قرارات من مجلس الأمن، حتى تم لها احتلال قطاع غزة والضفة الغربية، واحتلت صحراء سيناء وكل الأراضى شرقى السويس باستثناء بور فؤاد، وكل الهضبة السورية ومدينة القنيطرة [٢].

وفى البداية أكدت إسرائيل فى جلسات مجلس الأمن أن مصر بدأت بالهجوم المسلح مما دفع بها إلى ممارسة حقها فى الدفاع الشرعى عن النفس طبقاً لنص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، ثم أكدت الوقائع الدولية أن إسرائيل هى التى بدأت بالعدوان، واستمرت فى التأكد على حقها فى ممارسة الدفاع عن النفس.

١ – ادعاء إسرائيل استخدام القوة للدفاع عن النفس

ادعت إسرائيل أن السبب المباشر لعدوانها عام ١٩٦٧ كان للدفاع عن النفس حيث تمسكت بحجج وادعاءات وهى:

أ – سحب قوات الطوارىء الدولية من غزة وسيناء فى ١٩٦٧، حيث اعتبرت إسرائيل هذا الإجراء عدوانا يشكل خطراً عليها ويعتبر هجوماً يبرر قيامها بالدفاع عن النفس، ورغم أن هذا الإدعاء يبطله أن حالة الحرب مستمرة بين العرب

---

(١) - د. سيد نوفل – المرجع السابق، ص ٣٥- ٣٦.
- د. يغال آلون (ترجمة عثمان سعيد) – إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلى، دار العودة، بيروت، عام ١٩٧١، ص ١٠٣- ١٠٨.
(٢) - د. رشاد عارف – المسئولية الدولية، المرجع السابق، ص ٧٨ ومابعدها.

وإسرائيل منذ عقد اتفاقيات الهدنة التى سبق أن أشرنا أنها لا تنهى حالة الحرب، كما أن وجود قوة الطوارىء الدولية استند على قبول مصر حيث أنها تواجدت فى الأراضى المصرية لمدة عشر سنوات، فى حين رفضت إسرائيل وجود القوات على الجانب الإسرائيلى لخط الهدنة رغم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة فى تقريره الخاص بالموافقة على سحب القوات الدولية هذا المعنى حيث ذكر أن إسرائيل رفضت وجود القوات الدولية على أرضها اعترافاً بحقها فى سيادتها على إقليمها وبالمثل فإن الموافقة على طلب مصر بسحب القوات الدولية من إقليمها يعتبر اعتراف بالسيادة على أرضها وتقرير واقع وحق [1].

ووفقاً للموقف الإسرائيلي من القوات الدولية فإنه لايوجد مبرر لقيامها بالهجوم على الدول العربية بزعم الدفاع عن النفس لتفادى هجوم مسلح متوقع نظراً لموقفها السابق من رفض وجود هذه القوات فى الجانب الإسرائيلي.

ب - إغلاق مضيق تيران

اعتبرت إسرائيل أن قيام مصر بإغلاق مضيق تيران يعتبر هجوم عليها يعرضها للخطر وبالتالى يكون من حقها استخدام الدفاع عن النفس وفقاً لنص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، واستندت إسرائيل إلى هذا السبب بالإدعاء أنه لم تكن هناك حالة حرب بين الدول العربية وإسرائيل، وأن اتفاقيات الهدنة أنهت الحرب واعتبرت إغلاق المضيق مخالف للشروط التى حددت لانسحاب إسرائيل من شرم الشيخ وقطاع غزة سنة ١٩٥٧.

ورغم محاولات إسرائيل اثبات مشروعية عدوانها، إلا أنها لم تستطع تغيير الواقع الذى يؤكد أن الاجراءات التى اتخذتها مصر لم تكن مخالفة لقواعد القانون الدولى، لأن حالة الحرب كانت مستمرة وبالتالى من حق مصر أن تتخذ كل التدابير والاجراءات للمحافظة على سلامة أقاليمها ويكون استخدام إسرائيل للقوة مخالف للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ج - العمليات الفدائية ضد المستعمرات الإسرائيلية

نظرت إسرائيل إلى العمليات الفدائية الفلسطينية التى كانوا يقومون بها على أنها أعمال حربية ضد إسرائيل حيث حملت سوريا أسباب هذه الاعتداءات، وإذا

---

(١) - د. عبد العزيز سرحان – قوة الطوارئ الدولية، مرجع سابق، ص ٧٣.
- د. تيسير النابلسى – الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٥٤- ٥٧.
- د. أحمد توفيق خليل – قوات الأمم المتحدة ودورها فى حفظ السلام، المرجع السابق ، ص ٣٥.
- د. جعفر عبد السلام – المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

كانت إسرائيل بررت شن حرب واسعة احتلت من خلاله مناطق عربية كمبرر للدفاع عن النفس، فإن هذا المبرر غير مقبول حيث أنه لايجوز أن تقابل العمليات المحدودة التى تقوم بها الجماعات الفدائية بمثل هذا الهجوم على كل الجبهات العربية كما أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن هذه العمليات لم تكن تابعة أو منظمة من جانب الدول العربية التى تعرضت للهجوم المسلح الإسرائيلى بل أن هذه الدول كانت تتخذ كل الاجراءات التى تمنع بها شن مثل هذه العمليات الفدائية، هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن القانون الدولى يعطى الحق لمثل هذه الجماعات المسلحة أن تلجأ إلى القوة ضد قوات الاحتلال ولذلك فإن ماقام به الفدائيون يدخل فى نطاق الأعمال المشروعة والتى أقرها القانون الدولى، وبالتالى لايجوز لإسرائيل أن تعتبرها سبب للعدوان على الأراضى العربية [1].

٢ – انتهاك العدوان لقرارات الأمم المتحدة

بعد وقوع العدوان فى ٥ يونية ١٩٦٧ عقد مجلس الأمن جلسة طارئة فى نفس اليوم، حيث قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً أكد فيه أن العمليات الحربية بدأت من جانب إسرائيل بغارات على قطاع غزة ومنطقة القناة، وعلى بعض القواعد القريبة من القاهرة، ورغم أن مجلس الأمن كان يعقد عدة جلسات ابتداء من ٢٤ مايو ١٩٦٧ لحل الأزمة بطريقة سلمية وأكدت مصر للسكرتير العام للأمم المتحدة بعدم قيامها بأى هجوم ضد إسرائيل وقدم تقرير إلى المجلس فى ٢٦ مايو ١٩٦٧ يوضح فيه موقف مصر ولكن نتيجة لهجوم إسرائيل فإن محاولات إيجاد حل دون الالتجاء إلى استخدام القوة قد فشلت، مما دفع مجلس الأمن إلى محاولة إصدار قرار بإدانة إسرائيل ومطالبتها بسحب قواتها إلى خطوط الهدنة، ولكن أصرت الولايات المتحدة وانجلترا على اصدار قرار بوقف اطلاق النار، ولم تنفذه إسرائيل، وأصدر مجلس الأمن قراراً آخر بوقف إطلاق النار فى يونية ١٩٦٧ ولم تمتثل إسرائيل لقرارات مجلس الأمن واستمرت فى عدوانها.

وفى ٨ يونية تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قرار إلى مجلس الأمن اقترحت فيه وقف إطلاق النار، وقيام الأطراف المتحاربة بمحادثات عن

---

(١) - د. عمرو عبدالفتاح – المرجع السابق.
- د. عز الدين فودة – الاحتلال الإسرائيلى والمقاومة الفلسطينية فى ضوء القانون الدولى العام، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، بيروت، رقم ٦٢، أغسطس ١٩٦٩، ص ١٣- ٥٤.
- د. تيسير النابلسى – المرجع السابق، ص ٦١ ومابعدها.
- د. عبد العزيز سرحان – المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص ١١٩.

طريق الأمم المتحدة، حول الانسحاب والتخلى عن استخدام القوة واحترام الحقوق الدولية، ولم يكن مشروع القرار الأمريكى إلا تعبيراً عن الموقف الأمريكى المساند لإسرائيل والذى يتيح لها أن تستولى على الأراضى العربية وتجنى ثمار عدوانها.

وتقدم الاتحاد السوفيتى بمشروع قرار يدين فيه أعمال إسرائيل، ومخالفتها للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن بوقف اطلاق النار، ويطالب بسحب إسرائيل لجميع قواتها من الأراضى العربية إلى ماوراء خطوط الهدنة، ولم يصدر القرار فى مجلس الأمن نتيجة الموقف الأمريكى (١).

ثم تقدمت الأرجنتين والبرازيل وأثيوبية فى ١١ يونية ١٩٦٧ بمشروع قرار وافق عليه مجلس الأمن بالاجماع ودعا فيه مجلس الأمن الحكومة الإسرائيلية بأن تؤمن حسن معاملة السكان فى المنطقة التى تتعرض لأعمال عسكرية، ويؤكد على ضرورة احترام المبادىء الإنسانية، وحماية المدنية وتنظيم معاملة أسرى الحرب، وطالب الأمين العام متابعة تنفيذ القرار وإبلاغ مجلس الأمن وبالتالى لم يتمكن مجلس الأمن من اصدار قرارات فعّالة لوقف إطلاق النار، حتى استطاع إصدار قرار رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ حيث وضح فيه أسس ومبادىء لحل النزاع العربى الإسرائيلى.

المطلب الرابع
حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتحرير الأرض العربية

اعتبرت حرب أكتوبر العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ من أهم العوامل التى دفعت وأبرزت أهمية السلام فى منطقة الشرق الأوسط، بل هيأت المناخ بعد تطور الصراع العربى الإسرائيلى منذ حرب عام ١٩٦٧ بشكل خطير بعد احتلال إسرائيل للأراضى العربية فى مصر وسوريا والأردن، بجانب سيطرتها على كل الأراضى الفلسطينية، فلم تعد المشكلة الفلسطينية وحدها هى المخالفة للشرعية الدولية بل أصبح استرداد الأراضى العربية والمخالفة على سلامة الأرض بتنفيذ القرارات الدولية واحترام ميثاق الأمم المتحدة، هو الشاغل الأكبر، وكان لاحترام

---

(١) - د. رشاد عارف يوسف – المرجع السابق، ص ٩٧- ١٠٠.
- د. عبد العزيز سرحان – المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص ١٣٣- ١٤١.
- د. مفيد شهاب – التكيف القانونى لمهمة السفير جونار يارنج، دراسات فى القانون الدولى، المجلد الثالث، ١٩٧١.
- د. إبراهيم العناني – حرب الشرق الأوسط ونظام الأمن الجماعى، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثانى، السنة السادسة عشر، يوليو ١٩٧٤، ص ٥٠- ٥٢.

الجانب العربى للقرارات الدولية وميثاق الأمم المتحدة يضفى على حرب أكتوبر الشرعية الدولية والأساس القانونى الذى تستند عليه أمام المجتمع الدولى، وتحاول تحقيق السلام العادل بعد فشل كل الوسائل السلمية مع إسرائيل وعدم امتثالها للقرارات الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

ويبدو ذلك من خلال استعراض الأسانيد القانونية وفق قرارات وميثاق الأمم المتحدة وتوضيح مدى التزام الجانب العربى بها.

أولاً – الأساس القانونى الدولى لحرب أكتوبر

كان عدوان إسرائيل فى الخامس من يونية عام ١٩٦٧ واحتلالها للأرض العربية بالقوة، يمثل انتهاكاً واستهانة للشرعية الدولية وأحكام القانون الدولى التى تحرم اكتساب الأراضى بالقوة، ورغم صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى يونية ١٩٦٧ والذى أوضح فى ديباجته عدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة، وبناء عليه وتطبيقاً لمبادىء وميثاق الأمم المتحدة يقتضى على إسرائيل الإنسحاب من الأراضى التى احتلتها [1] فى عدوان ١٩٦٧، وعلى هذا الأساس فإن موقف مصر كان مواكباً لميثاق وقرارات الأمم المتحدة، فعندما خاضت مصر حرب أكتوبر سبقته بمساع دولية مكثفة لإنهاء النزاع بالطرق السلمية دون جدوى، ويمكن تحديد الأساس القانونى الذى بنى عليه الحرب فى السادس من أكتوبر كالآتى:

١ – الأساس القانونى وفقاً لميثاق الأمم المتحدة

نص ميثاق الأمم المتحدة صراحة على تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية، وعدم جواز اكتساب أراضى الغير بالقوة، وفى المادة ٢، ٣ من الميثاق نص على التزام الدول بفض منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر.

---

(١) - د. تيسير النابلسى – الاحتلال الإسرائيلى، المرجع السابق، ص ٧٠.

Tessler, M – A history of Israel – Palestinian Conflict, Indiana Univ, Press, 1991 – Chapter (1), London & New York.

- د. رشاد عارف – المسئولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية، الجزء الثاني، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٤، ص٨٩ - ٩٠.

Security Council Official Records, 22 nd Year. Resolution No. 233 (1967) P. 2, Jun 6, 1967.

* صدرت عدة قرارات من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار وهى رقم ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦ لسنة ١٩٦٧ قبل صدور القرار رقم ٢٤٢.

ويقصد بهذا النص أن تتم تسوية المنازعات الدولية دون اللجوء إلى القوة، ولكن بالوسائل السلمية، وقد حددت المادة ٣٣ من الميثاق الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية بأنها المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية والالتجاء إلى المنظمات الدولية [١].

وفى المادة ٤١، ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة أعطت لمجلس الأمن حق تقرير مايجب اتخاذه من التدابير غير العسكرية ويقصد بها عقوبات اقتصادية أو قطع المواصلات والعلاقات الدبلوماسية وغيرها. وإذا لم تستطع هذه التدابير تحقيق السلم، يبدأ مجلس الأمن فى استخدام القوة عن طريق القوات التابعة لأعضاء الأمم المتحدة ولاتخاذ هذه التدابير يجب صدور قرار بها من مجلس الأمن بموافقة ٩ أصوات على أن يكون من بينهم الدول الخمس الكبرى وفقاً لنص المادة (٢٧) فى الفصل الخامس من الميثاق، وفى المادة (٥١) من الميثاق أعطى للدول فرادى أو جماعات حق الدفاع عن أنفسهم على أن تقوم بابلاغ مجلس الأمن فوراً [٢].

٢ – الأساس القانونى وفقاً لقرارات الأمم المتحدة

بعد احتلال إسرائيل للأراضى العربية فى ٥ يونية عام ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن قرار رقم ٢٤٢، الذى أكد على ضرورة انسحاب إسرائيل وإيفاد مبعوث إلى منطقة الشرق الأوسط للتباحث فى وسائل تنفيذ القرار لتسوية النزاع، ولم ينفذ القرار فسيطرت أزمة الشرق الأوسط بصورة واضحة على الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة، وعقد مجلس الأمن فى ٢١ أكتوبر ١٩٧٠ جلسة سرية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء وأصدر بيان أكد فيه على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكافة بنوده، ودعا جميع الأطراف إلى التعاون وتنسيق الجهود لقيام سلام عادل وشامل [٣].

وأوصت الجمعية العامة فى ٤ نوفمبر عام ١٩٧٠ فى قرارها رقم ٢٦٢٨ الخاص بمشكلة الشرق الأوسط ضرورة إقامة سلام دائم وعادل وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية، واحترام حقوق الشعب الفلسطينى، وتنفيذ قرار مجلس

---

(١) - د. عائشة راتب – بعض الجوانب القانونية، المرجع السابق، ص ٥٣- ٥٥.
- انظر د. عبد العزيز محمد سرحان – النزاع العربى الإسرائيلى فى ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولى مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٦٦- ٦٧.
(٢) - د. محمد السعيد الدقاق و د. مصطفى سلامة حسين – المنظمات الدولية المعاصرة، المرجع السابق، ص ٧٠- ٧١.
- د. ابراهيم محمد العنانى – حرب الشرق الأوسط ونظام الأمن الجماعى، المرجع السابق، ص ٢٦- ٢٧.
- د. حامد سلطان – ميثاق الأمم المتحدة، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد السادس، ١٩٥٠، ص ١٣١.
(٣) رأس الاجتماع وزير خارجية أسبانيا، وحضره وزراء خارجية كل من الاتحاد السوفيتى، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وفنلندا، وبولندا، ونيبال، ونيكاراجوا، وكولومبيا، وفورموزا، ونائب وزير خارجية سوريا، والممثلون الدائمون لدى الأمم المتحدة لكل من بوروندى، وسيراليون، وزامبيا.
انظر: د. عبد العزيز محمد سرحان – النزاع العربى الإسرائيلى، المرجع السابق، ص ٢٩.

الأمن رقم ٢٤٢ مع التوصية بمد فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى تتم اجراءات تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ على أن يقوم السكرتير العام بتقديم تقرير خلال شهرين من صدور القرار وإذا لم يتم التنفيذ تدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الاجراءات الكفيلة وفق ميثاق الأمم المتحدة لوضع قرار مجلس الأمن موضع التنفيذ [١].

ورغم أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر توصيات غير ملزمة إلا أن هذا القرار تمتع بقوة سياسية بصدوره بأغلبية الثلثين.

ويلاحظ فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه أعطى مهلة شهرين يتم خلالها تقديم تقرير يبين مدى حرص الأطراف على تنفيذ القرار ٢٤٢ بشكل عملى، وإذا لم يظهر تقدم ملحوظ فإن مجلس الأمن يجب أن يقوم بعمله المنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لوضع القرار موضع التنفيذ، أى تنفيذ المادتين ٣٢، ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة[٢].

ويعتبر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ من أهم القرارات التى صدرت عن مجلس الأمن والخاصة بالنزاع العربى الإسرائيلى حيث وضع اطاراً للسلام فى الشرق الأوسط، ونظراً لهذه الأهمية سيتم تناول القرار كالآتى:

٣ – مضمون القرار ٢٤٢ [٣]

---

(١) وافقت الجمعية العامة على القرار بأغلبية ٥٧ صوتا، ضد ١٦ صوتا وامتناع ٣٩ عن التصويت، وقد عارض القرار كل من الدول الآتية : الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، استراليا، بوليفيا، كولومبيا، كوستاريكا، داهومى، السلفادور، أيسلاندا، مالاوى، هولندا، نيوزيلاندا، نيكاراجوا، باناما، باراجواى، أوروجواي.

- د. عبد العزيز محمد سرحان – النزاع العربى، المرجع السابق، ص ٣٤- ٣٥.
- د. ابراهيم محمد العناني – حرب الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص ٤٥- ٤٩.
- د. رشاد عارف يوسف السيد – المسئولية الدولية، المرجع السابق.

(٢) د. عبد العزيز سرحان – النزاع العربى الإسرائيلى، المرجع السابق، ص ٤١- ٤٢.

وقد تحددت القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والتى نددت بالاجراءات الإسرائيلية للاستيلاء على الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧، فصدر قرار رقم ٢٨٥١ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧١، وقرار رقم ٢٩٤٩ الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٧٢ وكلها تدعو إسرائيل عن الامتناع عن ضم أي جزء من الأراضى المحتلة.

(٣) نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على الآتى:

" ان مجلس الأمن إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير فى الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضى عن طريق الحرب والحاجة إلى سلام دائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة فى المنطقة، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالتصرف وفقا للمادة الثانية من الميثاق:

١ – يعلن أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط وهذا يقتضى تطبيق المبدأين التاليين:

(أ) انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها فى النزاع الأخير.

(ب) أن تنهى كل الدول حالة الحرب وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، وحقها فى أن تعيش فى سلام فى نطاق حدود آمنة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها.

٢ – ويؤكد المجلس الحاجة إلى :

(أ) ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان الأمن الإقليمى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق اجراءات من بينها انشاء مناطق منزوعة السلاح.

٣ – يطلب من الأمين العام أن يعين ممثلا خاصا للذهاب إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات مع الدول المعنية بهدف الوصول إلى اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة فى هذا القرار.

٤ – يطلب من الأمين العام أن يرفع تقرير إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود المبعوث الخاص فى أقرب وقت ممكن " .

- انظر نصوص القرار : المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد ٢٤، سنة ١٩٦٨، ص ٣١٤- ٣١٥.

تضمن القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بشأن النزاع فى الشرق الأوسط الأسس والمبادىء التى يمكن وفقاً لها تسوية النزاع، حيث وضع إطاراً قانونياً لإنهاء النزاع وإقامة سلام دائم وعادل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، فنص القرار صراحة فى ديباجته على تأكيد عدم قبول لكتساب الأراضى عن طريق القوة وأكد على أن جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة التزمت بالتصرف وفقاً للمادة الثانية من الميثاق التى تؤكد على ضرورة حل المنازعات بالوسائل السلمية للمحافظة على السلام والأمن الدوليين، وعدم التهديد باستعمال القوة أو استخدامها فى العلاقات الدولية، وحدد القرار مبادئ إقامة السلام الدائم والعادل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وهى:

أ – انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلت فى حرب يونية ١٩٦٧.

ب – إنهاء حالة الحرب، واحترام استقلال وسيادة كل دول المنطقة وحقها فى العيش داخل حدود آمنة معترف بها.

ولاشك أن المبادئ السابقة أوضحت كيفية وضع تسوية نهائية للنزاع العربى الإسرائيلى وفقاً لمراحل واجراءات منتظمة فى إطار الشرعية الدولية، فينص القرار على أن يتم أولاً الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، ثانياً إنهاء حالة الحرب يعقبه الاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية وسلامة الأراضى والاستقلال السياسى، وأخيراً الحدود الآمنة، وهذا النص يؤكد أن القرار يهدف إلى وضع تسوية نهائية للنزاع، فالاعتراف بالحدود يشكل واقعة قانونية يترتب عليها حقوقاً والتزامات بين الأطراف، فهى ليست خطوط مؤقتة كخطوط الهدنة، وإنما هى فواصل دائمة بين الدول[1]، والحدود التى يقصدها القرار والمعترف بها هى الحدود التى لاتخل بقاعدة عدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة أو تعكس الأثر المباشر لاستخدام القوة مما يخل ويزعزع بميثاق الأمم المتحدة.

وحدد القرار الضمانات التى يمكن من خلالها تحقيق التسوية الشاملة للنزاع، وهى:

١ – ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية والدولية فى المنطقة، وقصد القرار السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور فى مضيق تيران وقناة السويس لأنها الأسباب المباشرة للحروب السابقة مع إسرائيل.

(١) د. ابراهيم شحاتة – قضية الحدود الآمنة والتوسع الإسرائيلى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥ ، القاهرة، عام ١٩٧١، ص ٥٦.

٢ – تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين، ولم يحدد القرار الكيفية الـ
تسوية مشكلة اللاجئين، ولكن يفهم ضمناً من المبادئ والأسس التى احتواها القرار أن يكون حق العودة لمن يرغب فى ذلك [١].
٣ – إنشاء مناطق منزوعة السلاح كاجراءات ضمان تحقق الاستقرار والتوازن، ويحترم من خلالها الاستقلال السياسى لكل دول المنطقة [٢].

وتنفيذا لهذا القرار عيّن الأمين العام للأمم المتحدة سفير السويد فى موسكو "دكتور جونار يارنج" ممثلاً خاصاً له، للاتصال بالدول المعنية بالنزاع فى الشرق الأوسط، حيث تم اجراء اتصالات مكثفة، لم تؤدى إلى نتيجة لاعمال القرار بسبب اختلاف وجهات النظر حول تفسير القرار، وتمسك إسرائيل بالأراضى التى احتلتها [٣].

٤ – الطبيعة القانونية للقرار رقم ٢٤٢

تضمن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ مبادئ يلتزم بها أطراف النزاع وتحقق تطابق مع ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة التأكيد على عدم استخدام القوة ضد سلامة الأراضى والاستقلال السياسى لأية دولة، وقد لقى القرار موافقة وقبولاً شبه اجماعى من الدول[٤]. ونظراً لأهميته فقد ثار خلاف فقهى حول الطبيعة القانونية لهذا القرار[٥] رأى البعض أنه مجرد توصية غير ملزمة تتضمن مبادئ وأسس تسوية للنزاع فى الشرق الأوسط بالطرق السلمية، وفى إطار سلطة مجلس الأمن ووفقاً للفصل السادس من الميثاق، وأن القرار جاء كإطار أو منهج قانونى يتم على أساسه المفاوضات بين أطراف النزاع، وهذا ما أكده القرار فى الفقرة الثالثة التى تقرر أن يعيّن مبعوثاً خاصاً يوفد إلى الشرق الأوسط لإجراء اتصالات للوصول

---

(١) صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ نص على أن "اللاجئين الراغبين فى العودة إلى منازلهم والعيش فى سلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك فى أقرب تاريخ ممكن، وأن يدفع تعويض لمن يختارون عدم العودة عن ممتلكاتهم وعن الخسائر أو الأضرار التى يجب تعويضها طبقاً لمبادئ القانون الدولى والعدالة من جانب الحكومات أو السلطات المسئولة"، كما صدر قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٨ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٤ على أن الجمعية العامة " تقر بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه فى إنشاء سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط".
- د. ابراهيم شحاتة –قضية الحدود الآمنة ، المرجع السابق، ص ٤٩.
(٢) وجهت كل من مصر والأردن مذكرة إلى السفير (يارنج) رداً على سؤاله حول قبول إنشاء مناطق منزوعة السلاح تحت اشراف الأمم المتحدة جاء فيها " أننا لاتعتقد أن إنشاء مناطق منزوعة السلاح أمر ضرورى ومع ذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة لن تعارض إنشاء مثل هذه المناطق إذا كانت على جانبى حدود " وأنه " فى حالة إنشاء مناطق منزوعة السلاح فإن الجمهورية العربية المتحدة تقبل أن يتم الإشراف على هذه المناطق والمحافظة عليها عن طريق الأمم المتحدة " وقد جاء نفس الرد بشأن هذه المناطق فى الأردن.
- انظر مذكرة ج. ع. م إلى السفير (يارنج) فى ١٩٧١/١/٢٠.
(٣) د. إبراهيم محمد العنانى – حرب الشرق الأوسط المرجع السابق، ص ٤٦.
(٤) د. ابراهيم محمد العنانى – حرب الشرق الأوسط المرجع السابق، ص ٥٢- ٥٣.
(٥) د. بطرس غالى – القضايا العشر فى تسوية أزمة الشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، ١٩٧١، ص ٧- ٩.

من خلالها إلى حل للنزاع، وبالتالى يرى هذا الرأى أن القرار مجرد توصية غيرملزمة وإن كان لها قوة أدبية لايستهان بها.

ويرى الرأى الثاني أن القرار ملزم حيث صدر فى إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تضمن مبادئ عامة يجب الالتزام بها حددت فى القرار بمعرفة مجلس الأمن الذى سيجرى اتصالات لتنفيذ القرار ووضعه موضع التنفيذ وبالتالى يعتبر القرار ملزماً لأن المبادئ التى نص عليها ملزمة، كما يؤكد إلزامية القرار أنه لقى موافقة وقبولاً شبه اجماعى من المجتمع الدولى ويتضح ذلك من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة القرار رقم ٢٦٨٧ الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٧٠، وغيرها من القرارات اللاحقة التى أكدت على ضرورة تنفيذ القرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن، كما لقى القرار تأييداً من دول عدم الانحياز عندما عقد مؤتمر "لوساكا" فى سبتمبر ١٩٧٠ [(١)]. وأيضاً فى مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية حيث صدرت قرارات عن هذه الدول منها القرار ٥٣ فى سبتمبر ١٩٦٨، والقرار رقم ٥٧ فى سبتمبر ١٩٦٩، التى أكد فيها على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وانتهى الرأى المؤيد لإلزامية القرار إلى أن إعلان مصر والأردن قبولهما للقرار، بجانب قبول إسرائيل للقرار، يحول التوصية إلى قرار ملزم بالنسبة لأطرافه ولايجوز التراجع عنه أو التحلل عن التزاماته، وعليه يكون القرار رقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن قراراً ملزماً للأطراف المعنية فى النزاع.

٥ – الخلاف حول تنفيذ القرار ٢٤٢

أ – أثارت بعض الآراء الإسرائيلية فى تفسيرهم للقرار ٢٤٢ بعض الحجج اللفظية، مدعين أن القرار فى نصه الإنجليزى يعنى الانسحاب الجزئى حيث طلب

---

(١) جاء فى القرار " إن ملوك ورؤساء دول وحكومات دول عدم الانحياز يؤكدون عدم جواز حيازة الأراضى بالقوة ويطالبون بالانسحاب الفورى من كل الأراضى التى احتلتها إسرائيل بعد (٥) يونيو ويطلبون احترامهم الكامل للحقوق المشروعة لشعب فلسطين وأن صيانة هذه الحقوق شرط أساسى لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط .... ويعبرون عن تأييدهم للجهود التى يبذلها الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة فى تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ..... ويندد بالعقبات التى تضعها إسرائيل أمام الجهود الرامية إلى تحقيق السلام القائم على العدل خصوصا الاتصالات التى يقوم بها الممثل الخاص للسكرتير العام فى تنفيذ المهمة التى وكلها إليه مجلس الأمن، ويطالبون الأمم المتحدة بتطبيق الإجراءات المناسبة ضد إسرائيل إذا استمرت فى تجاهل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام القائم على العدل طبقا لقرار مجلس الأمن ".
- انظر د. بطرس غالى – القضايا العشر، المرجع السابق، ص ٨.

انسحاب "قوات إسرائيلية مسلحة من أراضى احتلت فى الصراع الأخير" [1] وبالتالى فإن القرار لم يحدد الأراضى أو الخطوط التى يتم الانسحاب إليها، وهذا يعكس مشروعات قرارات قدمت لمجلس الأمن والجمعية العامة، ولم تُقبل وكان ينص فيها صراحة على الانسحاب من "كل الأراضى المحتلة" أو "إلى المواقع التى كانت فيها قبل ٥ يونية ١٩٦٧" أو "إلى ماوراء خطوط الهدنة" [2].

ويرى هذا التفسير أنه مادام الانسحاب جزئى ويحقق الحدود الآمنة، فإنه بالطبع لايكون حدود ما قبل ٥ يونية، لأنها ليست حدود آمنة بدليل أنها لم تمنع نشوب ثلاث حروب فى عشرين سنة مما يقتضى ضم أجزاء جديدة من الأراضى العربية لكى تصبح الحدود آمنة.

ب – ووفقاً للتفسير الإسرائيلى للقرار ٢٤٢ فإنه يرى أنه لايتم الانسحاب من الأراضى العربية إلا بعد عقد اتفاقات سلام مع الدول العربية، تسبقها مفاوضات مباشرة، ويجب أن تسفر عن اتفاق تعاقدى يتضمن رسماً للحدود الدائمة الآمنة، التى تنسحب إلى ماوراءها القوات الإسرائيلية [3].

ورداً على التفسير الإسرائيلى للقرار، رأى الجانب العربى أن إسرائيل تحاول أن تروج ادعاءات للتحايل على نصوص ومبادئ القرار حيث يرى:

أ – أن الادعاء الإسرائيلى بأن النص الإنجليزى يعنى الانسحاب الجزئى لايمكن التسليم به، لأنه يخالف مبادئ الأمم المتحدة والتى وردت فى بداية القرار ٢٤٢، الذى يقول " يؤكد عدم الاعتراف بضم الأراضى التى يتم الاستيلاء عليها عن طريق الحرب" وبالتالى يستلزم رفع الغموض الذى يسود جزء من النص عن طريق المعنى العام لهذا النص، أي بالربط بين الجزء الغامض والأجزاء السابقة والتالية له.

---

(١) جاء فى النص الإنجليزي :
- With drawal of Israeli armed force from territories occupied in the recent conflid

(٢) د. ابراهيم شحاتة – قضية الحدود الآمنة – المرجع السابق، ص ٣٦.
- المشروع الذى قدمته دول أمريكا اللاتينية إلى الجمعية العامة فى ١٩٦٧/٥/٣٠، ومشروع الدول الآسيوية الأفريقية فى ١٩٦٧/٥/٢٨ ، ومشروع ألبانيا فى ١٩٦٧/٥/٢٦، ومشروع الاتحاد السوفيتى فى ١٩٦٧/٥/١٩، والمشروع المقدم من الهند ومالى ونيجيريا إلى مجلس الأمن فى ١٩٦٧/١١/٧، ومشروع الاتحاد السوفيتى فى ١٩٦٧/١١/٢٠.

(٣) اختتم الجانب الإسرائيلى تفسيره للقرار بقوله أن المبدأ القائل بعدم الاعتراف بضم أراضى يتم الاستيلاء عليها عن طريق الحرب لايتعارض مع سياسة إسرائيل فى ضم مناطق جديدة بغية إقامة حدود آمنة ودائمة، لأن هذا الضم سيتم نتيجة لمفاوضات بين الطرفين، وبالتالى يتم بالتراضى بين أطراف النزاع لا نتيجة للحرب.

كما أنه فى حالة وجود غموض فى المعنى لإحدى النسخ الرسمية لقرارات الأمم المتحدة يمكن إزالته بالرجوع إلى النسخ الرسمية الأخرى لذات القرار وعليه فإن النص باللغة الفرنسية والأسبانى والروسى يؤكد الانسحاب الكامل وهذه النصوص كافية لرفع الغموض، وبذلك يكون القرار واضحاً فى تأكيد الانسحاب الكامل [1].

ب – يرى الجانب العربى أنه يجب على إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضى العربية قبل أن تبدأ الاتصالات أو المفاوضات، حتى لايشوب الاتفاق إكراه مادى ومعنوى بسبب وجود أجزاء من الأراضى محتلة عسكرياً فى وقت إجراء المفاوضات، ووفقاً لنص المادة (٥٢) من اتفاقية (فينا) فإن الاتفاق يعتبر باطلاً.

ويرى أيضاً هذا الجانب أن الاتصالات مع إسرائيل يجب أن تكون عن طريق المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وفقاً لنص القرار ولاتجرى أي اتصالات مباشرة مع الجانب الإسرائيلى إلا بعد تنفيذ القرار واتمام الانسحاب الكامل[2].

ثانياً – شرعية قرار حرب أكتوبر

١ – مخالفة إسرائيل لميثاق الأمم المتحدة

يعتبر الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية فى ١٩٦٧ انتهاكاً صارخاً للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة حيث حرم اكتساب الأراضى بالقوة وكان ينبغى على إسرائيل الامتثال للإرادة الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة.

فوفقاً لنص المادة ٢، ٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وتطبيقاً للمادة(٣٣) من الميثاق لجأت مصر إلى استخدام الوسائل السلمية سواء مفاوضات أو وساطة ومبادرات، قدمها (روجرز): الأولى عام ١٩٦٩ والثانية ١٩٧٠ قبلتها مصر ورفضتها إسرائيل بجانب القيام بمجهودات دولية ودبلوماسية فى المنظمات الدولية لإقناع إسرائيل بالإنسحاب من الأراضى المحتلة [3].

---

(١) د. عبدالعزيز سرحان – النزاع العربى الإسرائيلى، المرجع السابق، ص ٢٨٣- ٢٨٤.
(٢) د. بطرس غالى – القضايا العشر، المرجع السابق، ص ١٠.
(٣) - د. حسين عبد الخالق حسونة – الشرعية الدولية وحرب أكتوبر، المجلة المصرية للقانون الدولى، المجلد الثلاثون، سنة ١٩٧٤، ص ١٦٢- ١٦٣.

ومع استمرار التعنت الإسرائيلى والدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى الأمريكى لإسرائيل خلق حالة من الاسترخاء أوحى للعالم بقبول العرب للأمر الواقع، وأمام هذه التحديات ووفقاً لنص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة مارست مصر والدول العربية حقهم فى الدفاع عن النفس كحق مشروع، وبعد فشل مجلس الأمن فى إنهاء العدوان أو اتخاذ أى اجراءات وتدابير ضد إسرائيل بجانب وضع إسرائيل لكل العقبات أمام إنهاء هذا العدوان والمحافظة على الأمن والسلام الدوليين [١]. ومن خلال هذا الوضع المخالف للقانون الدولى نشب القتال فى السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، ووفقاً لنص المادة (٥١) كان حق الدفاع عن النفس يأخذ شكل دفاع جماعى مشترك، اشتركت فيه الدول العربية سواء عسكرياً أو اقتصادياً باتخاذ سلاح البترول كوسيلة للضغط على المساندة لإسرائيل [٢].

وصدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ فى ٢٢ أكتوبر ويقضى بوقف إطلاق النار فى الشرق الأوسط، وأكد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة١٩٦٧ مع البدء الفورى لإجراء مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل، وترك القرار للأطراف تحديد أو اختيار وسيط أو راع للسلام فى الشرق الأوسط، وتميّز هذا القرار أنه صدر فى وقت حقق فيه العرب نصراً على إسرائيل كما أنه أكد على شرعية حرب أكتوبر بتأكيده على تنفيذ قرار ٢٤٢ الذى أصدره مجلس الأمن وبامتثال العرب لقرار وقف إطلاق النار ظهر احترامهم للقرارات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، ورغبتهم الحقيقية فى المحافظة على الأمن والسلام الدوليين .[٣]

٢- عدم تنفيذ إسرائيل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة

رغم صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بضرورة الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية، تعنتت إسرائيل فى التنفيذ سواء فى تفسير معنى الإنسحاب

---

(١) د. عائشة راتب - النزاع العربى الإسرائيلى، المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢) - د. ابراهيم عبدالله المسلمى – أبعاد التضامن العربى فى حرب أكتوبر، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٩، عدد ٩٨، ص ١٣- ١٥.

- من المسئوليات التى وضعها السيد أمين عام جامعة الدول العربية أمام مؤتمر القمة العربى المنعقد يوم ١٩٧٣/١١/٢٧ مايلى:

١ – النظر فى موقف الدول التى لاتزال تساند العدوان الإسرائيلى. ٢ – التنسيق التام فى استخدام الطاقات العربية وتحريكها فى الوقت الملائم وبالأسلوب السليم. ٣ – تعزيز مواقف الدول المساندة للحق العربى وتوثيق الروابط العربية بها. ويعتبر من أهم المقترحات المعروضة على المؤتمر الموافقة على تقسيم دول العالم إلى دول صديقة، ودول ذات علاقات تقليدية، ودول غير صديقة. كما أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية على أن " العرب لايمكنهم أن يقدموا ثرواتهم ومواردهم الطبيعية لدول تدعم العدو بالسلاح والمال، وتمكنه من الاستمرار فى احتلال الأراضى العربية" .

- انظر : د. جعفر عبد السلام – سلاح البترول وقواعد القانون الدولى، السياسة الدولية، العدد ٣٥، ١٩٧٤، ص ٤٦.

(٣)- د.إبراهيم العناتى – حرب الشرق الأوسط ونظام الأمن الجماعى، المرجع السابق، ص ٥٧- ٥٨.

- انظر د. عبد العزيز سرحان – تسوية المنازعات الدولية، المرجع السابق، ص ٢٥٠- ٢٥١.

الذى نص عليه القرار فاعتبرته انسحاباً جزئياً حسب النص الإنجليزى مما أثار خلافاً حقق أغراضها فى عدم التنفيذ والتلاعب بالألفاظ لاستمرار عدوانها واغتصابها للأراضى العربية .

وقد نص القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن على تعيين ممثل السكرتير العام جونار يارنج لمتابعة مدى التقدم في تنفيذ قرار المجلس ولكن لم يحرز أى تقدم فى تنفيذ القرار، وتجمد الموقف أمام عرقلة إسرائيل وعدم تعاونها مع الأمين العام للأمم المتحدة، واستهانتها بالقرارات الدولية رغم ما نص عليه القرار من مبادئ قانونية ملزمة، وما ذكره من مواد فى ميثاق الأمم المتحدة عن ضرورة المحافظة على السلام والأمن الدوليين المادة ٣ ، ٤ [١] والذى يلتزم به كل المجتمع الدولى، وبالتالى كان وفقاً للميثاق على مجلس الأمن أن يقوم باتخاذ الإجراءات والتدابير وتطبيق المبادئ المنصوص عليها للمحافظة على السلام والأمن الدولي بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية أولاً، ثم اتخاذ التدابير اللازمة إذا عجزت الوسائل السلمية بما يؤدى إلى تهديد السلم أو الإخلال به(مادة ٤١ ، ٤٢) ولكن مجلس الأمن عجز عن تنفيذ مهامه وإعمال سلطاته المخولة له في ميثاق الأمم المتحدة، نظراً لنظام التصويت فيه والذى يعطى لصدور القرار موافقة ٩ أصوات على أن يكون بينهم الدول الخمس الكبرى (المادة ٢٧ من الميثاق) .[٢]

ونظراً للموقف الأمريكي والمساندة المطلقة لإسرائيل ورغبتها فى المحافظة على أمن إسرائيل وضمان وجودها بين العرب، ووضع الترتيبات الأمنية لصالحها باستمرار، لم ينفذ قرار ٢٤٢ لمجلس الأمن ولم يقم مجلس الأمن بأى تدابير أو إجراءات فى مواجهة إسرائيل.[٣].

وقد تعرضت محكمة العدل الدولية فى رأيها الاستشارى بشأن عدم تنفيذ القرارات الدولية فى قضية جنوب غرب أفريقيا عام ١٩٧١ وبخصوص النتائج القانونية المترتبة على وجود جنوب أفريقيا فى إقليم ناميبيا بالمخالفة لقرار مجلس الأمن رقم ٢٦٨ عام ١٩٧٠ والذى قرر فيه أن استمرار الاحتلال مخالفاً لقرارات الأمم المتحدة يعتبر انتهاكاً خطيراً لحقوق ومصالح شعب ناميبيا، وقد جاء فى

---

(١)- د. فيد محمود شهاب – التكيف القانونى لمهمة السفير جونار يارنج ، دراسات فى القانون الدولى ، المجلد الثالث ، ١٩٧١ ، ص ٣٩ وما بعدها.

(٢) د. محمد السعيد الدقاق و د. مصطفى سلامة – المنظمات الدولية، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٣) - د. عبدالعزيز سرحان – النزاع العربى الإسرائيلى، المرجع السابق، ص ٥٤- ٥٥.
- د. بطرس بطرس غالى – القضايا العشر فى تسوية أزمة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، ١٩٧١، ص ٦- ٧.

الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية أن "القرار الذى يصدره مجلس الأمن طبقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وبالتطبيق للمادتين ٢٤، ٢٥ من ميثاقها قد يكون ملزماً لسائر الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة حتى الدول التى لم توافق على القرار، وتصبح جميع الدول الأعضاء ملزمة بقبوله وتنفيذه" [١]. وهذا الرأى لمحكمة العدل الدولية يؤكد أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القرارات التى أصدرها مجلس الأمن وخاصة القرار ٢٤٢ واستمرار مساندتها لإسرائيل وتأييدها المطلق لها، يعتبر مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى ومتحدياً لإرادة المجتمع الدولى، ويوضح هذا الرأى الاستشارى أن قرار حرب أكتوبر لم يكن مخالفاً للشرعية الدولية وأحكام القانون الدولى.

أما بالنسبة لقرارات الجمعية العامة، فإن ميثاق الأمم المتحدة أسند لها فى المادة (١١) حق مناقشة المسائل المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدولي يرفعها لها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة كما أسند لها مهمة اصدار توصيات للدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن[٢]، ووفقاً لهذا النص توالت توصيات الجمعية العامة بشأن الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وضرورة الانسحاب وعدم شرعية الممارسات الإسرائيلية للأراضى العربية المحتلة ورغم أن كل قرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بحفظ السلام والأمن الدولي لاتدخل فى نطاق القرارات الملزمة ولكنها توصيات تعبر عن ضمير الجماعة الدولية وتدور فى إطار ما التزمت به الدول الأعضاء فى ميثاق الأمم المتحدة واحترام للشرعية الدولية، ورغم تعدد القرارات المؤكدة على ضرورة الانسحاب الإسرائيلى فإن إسرائيل ظلت مستمرة فى التعنت والممارسات التى تؤكد أغراضها التوسعية متحدية لكل القوانين والقرارات الدولية، وبنفاذ كل الوسائل السلمية لإنهاء هذا العدوان، لجأ العرب وعلى رأسهم مصر إلى إنهاء الاحتلال واستعمال حقها الشرعى باستخدام القوة المشروعة لاسترداد سيادتها على إقليمها وتحقيق الشرعية الدولية بعد فشل القرارات الدولية فى اخضاع إسرائيل لإرادة المجتمع الدولى.

---

(١) وقد ذهبت المحكمة فى هذا إلى :

" Considered that the continued occupation of Namibia by the government of South Africa of the relebant united nations resolutions and of the charter of the united nations have grave consequences for the right and interested of the people of Namibia".

(٢) - د. محمد السعيد الدقاق و د. مصطفى سلامة حسين – التنظيم الدولى، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، سنة ١٩٩٧، ص ١٧٦، ١٧٧ . انظر :

Manin, Philippe – Droit International Public, Masson, Paris, 1979, p. 25.

ووفقاً لهذه الأوضاع القانونية يتأكد لنا أن حرب أكتوبر من أهم العوامل بل أولها التى دفعت إلى الاتجاه نحو السلام، فليس هناك أي تناقض بين موقف مصر واتجاهها نحو الحرب، ثم الاتجاه نحو السلام، فأكتوبر بشرعيتها والتزامها بأحكام القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وتحديداً للمادة (٥١) الخاصة بنشوب حالة الدفاع عن النفس كانت تحافظ على السلم والأمن الدولي وتسترد حقوقها بالطرق المشروعة والتى حددها ميثاق الأمم المتحدة، وبناء على هذا الوضع القانونى فإن حرب أكتوبر تعتبر من دوافع السلام، حيث التزمت بقواعد القانون الدولى وقرارات وميثاق الأمم المتحدة [١].

المطلب الخامس
الحروب العربية الإسرائيلية القائمة

أولاً – الصراع الفلسطينى الإسرائيلى

عقدت إسرائيل ثلاث اتفاقيات سلام مع كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية فى كامب ديفيد ووادى عربه وأوسلو، ولكن جوهر الصراع لم يُعالج وهو القضية الفلسطينية: إقامة الدولة الفلسطينية فى ضوء قرار الأمم المتحدة للتقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، وحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وصدور أكثر من ٥٠ قرار تدين إسرائيل، وقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨ وغيرها من القرارات الدولية، والانسحاب الإسرائيلى لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

ولكن إسرائيل لم تنفذ أي قرار من قرارات الشرعية الدولية، بل لم تنفذ أحكام اتفاق أوسلو رغم بطلانها، وأعادت احتلال أراضى الضفة الغربية بالكامل، وأقامت الجدار العنصرى العازل رغم قرارات محكمة العدل الدولية الرافضة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية رفض إسرائيل للشرعية الدولية باستخدام حق الفيتو أكثر من ٣٠ مرة معترضة على أي إدانة لإسرائيل، ولازالت إسرائيل تمارس القتل والقمع والأسر وهدم المنازل وتجريف الأرض واقتلاع الأشجار المثمرة وأسر أكثر من ١٠ آلاف فلسطينى، وتمارس كل أنواع الإرهاب ضد الفلسطينيين والصراع يومياً على أشده، لدرجة

---

(١) - د. عبد العزيز سرحان – تسوية المنازعات الدولية، المرجع السابق ، ص ٢٥.
- د. حسين عبد الخالق حسونة – الشرعية الدولية لحرب أكتوبر، المرجع السابق، ص ١٦٦- ١٦٧.

أن كل العالم بما فى ذلك المنظمات الدولية تدين الممارسات القمعية الإسرائيلية والإفراط فى استخدام القوة وعدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية [1].

ثانياً – الحروب اللبنانية الإسرائيلية

احتلت إسرائيل الجنوب اللبنانى عام ١٩٨٢، وأقامت المعتقلات والسجون ودمرت المبانى وجرفت الأرض وهدمت البنى الأساسية، بجانب القتل اليومى والدمار وارتكاب المذابح والمجازر واعتقال الآلاف وتعذيبهم، وصدر قرار الأمم المتحدة رقم ٤٢٥ بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضى اللبنانية، ودارت رحى العديد من المعارك الطاحنة بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية الفلسطينية فى الجنوب حتى انسحاب إسرائيل فى مايو ٢٠٠٠، إلا أنها احتفظت ببعض الأراضى اللبنانية، ورسمت خط حدود جديد يقتطع أجزاء من الأرض اللبنانية، بجانب تقسيم قرية الغجر، والاحتفاظ بمزارع شبعا اللبنانية، واستمرت المقاومة حتى نشبت حرب طاحنة شاملة دمرت إسرائيل على أثرها كل البنى الأساسية فى لبنان فى ١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٦ وحتى ٣ أغسطس/آب ٢٠٠٦.

شاهد العالم الحرب غير المتكافئة واستخدام إسرائيل كل أنواع الأسلحة المحرمة ضد لبنان من: أحدث طائرات حربية أمريكية مزودة بأحدث الأسلحة والذخائر الموجهة الكترونيا، ويطلق عليها الصواريخ والقنابل الذكية، بجانب القنابل الفراغية والفوسفورية والقنابل المزودة باليورانيوم المخصب وغير المخصب، وقنابل الغازات السامة والقنابل العنقودية المحرمة دولياً، وكانت النتيجة مقتل قرابة ألفين لبنانى، وجرح أكثر من ١٥ ألف، وتشريد مليون لبنانى من الجنوب، ورحيل قرابة نصف مليون مهاجر للخارج، ودمار اقتصادى قدر بأكثر من ٢٠ مليار دولار، وتسوية أكثر من ٥ آلاف مبنى ومنزل بالأرض، والعالم يتفرج ويشاهد، ثم يصدر قرار رقم ١٥٠٧ بإدانة المقاومة لصالح إسرائيل؟؟!!

ثالثاً – الصراع السورى الإسرائيلى

الصراع العسكرى السورى الإسرائيلى لازال فى بدايته، احتلال إسرائيلى للجولان السورية منذ أكثر من ٤٠ سنة، واستغلال للموارد والثروة المائية،

---

(١) - د. حمد سليمان المشوخى – الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى وتدمير اقتصاده، مجموعة دراسات قدمت للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، جامعة الدول العربية، الفترة ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣.
- د. حمد سليمان المشوخى – هيكل الصناعة الإسرائيلى، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢.

واستمرار خرق الأجواء السورية والتهديد بالتدمير بعد عدة حروب منذ عام ١٩٤٨، وحرب يونيو/حزيران عام ١٩٦٧، وتوجيه اتهامات لسوريا بأنها وراء المقاومة اللبنانية، ورغم محاولات الحكومة السورية بالمطالبة بحقوقها وعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، إلاّ أن التعنت الإسرائيلى وعدم الاهتمام بأصوات السلام وإصدارها قرار صادقت عليه الكنيست الإسرائيلى بضم الجولان لإسرائيل لتصبح أرض يهودية لايمكن التنازل عنها، فقد ضربت إسرائيل بعرض الحائط لكل القرارات الدولية، والاستعدادات للصدام على أشدها، بل أصبحت تهدد المنطقة بأسرها فى إطار المحاور وصراع القوى والمصالح، فأحياناً تبدو نذر الحرب الباردة لتعود مرة أخرى، وأحياناً تبرز مسميات كقوى الشر، وتارة تبدو محاور العقيدة والأهداف والمصالح الأمريكية الإسرائيلية كطرف، وسوريا وإيران وحزب الله كطرف مضاد، والعالم كله مشدود لنذر المواجهات الحربية، ولكن التعنت الإسرائيلى وعقدة السوبر والتفوق وحتمية سيطرتها على الشرق الأوسط ولتكون أقوى دولة فى المنطقة تفرض أبعاداً خطيرة ومدمرة للصراع القادم.

فإلى أين؟ يدرك العالم عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية أو إعادة الحق العربى، والحتمية استمرارية الصراع القائم، لأن السائد هو منطق القوة وهذا ماقامت عليه إسرائيل وبدونه لن تعيش.

خاتمـــة الدراســـة

أولاً _ خلاصـــة عامـــة

١ _ جـــذور الصراع

طال أجل الصراع العربى الإسرائيلى، مشكلاً أهم بؤر الـــصراع العالميـــة وأخطرها، سواء فى جوانبه العقائدية أو السياسية والعسكرية الأمنية أو الاقتصادية والاجتماعية، وتفاقمت أبعاده الزمانية والمكانية ومضاعفاته الإقليميـــة والدوليـــة، خاصة وأن الصراع يمتد فى جذوره إلى صراع عقائدى بين الإســـلام والفوقيـــة والسمو اليهودى فى إطار تعصب أيديولوجى بأنهم شعب الله المختـــار وأحبـــاؤه، وأنهم سادة العالم ومفكروه، وأن العالم كله مسخّر لخدمتهم.

وترتكز الدعاوى اليهودية على كتبهم المقدسة التى كتبها أحبارهم وفصّلوها وفق أحلامهم وحقهم الربانى فى أرض مابين النهرين، وأنهم تعرضـــوا للمـــذابح والاضطهاد والتشرد والتشرذم من عدة امبراطوريات، وحان الوقت لهم لـــسيادتهم وتفوقهم وتحقيق وعد الرب – كما يقولون – لجمـــع شـــتات اليهـــود فـــى أرض إسرائيل.

٢ – الحركة الصهيونية وإنكاء جذوة الصراع

برزت فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الحركة الصهيونية على يـــد (تيودور هرتسل) الملقب بنبى الصهيونية ونشطت فى إطار مؤتمرات دورية بـــدءً من سنة ١٨٩٧ مركّزة على ضرورة تخليص بنى إسرائيل من الاضطهاد والتشرد والشتات فى وطنهم للحفاظ على عنصرهم السامى وعـــدم اخـــتلاطهم بالـــشعوب الأخرى ودعم سياستهم وتميّزهم وفوقيتهم.

٣ – تطور وبلورة الرؤى لأعمال صهيونية واقعية

تكاتفت الحركات الصهيونية عبر قرارات المـــؤتمرات الـــصهيونية لتحـــول الأحلام والرؤى إلى حقيقة واقعة فكانت المساعى لدى بريطانيا المحتلـــة للـــوطن وكان وعد (بلفور) وكانت الهجرات المتدفقة إلى أرض الأحلام وقامت المؤسسات لتشكل حكومة ظل فى عهد الانتداب البريطانى وعلى حساب سكان الأرض مـــن الفلسطينيين، فتشكل الفيلق العسكرى والعصابات المقاتلـــة والهـــستدروت (إتحـــاد

عمال إسرائيل) والوكالة اليهودية وغيرها من المؤسسات التى شكلت الإطار الهيكلى المتكامل لقيام الدولة.

٤ – الدعم الصهيونى والعالمى

حشدت المؤسسات والمنظمات الصهيونية اليهودية العالمية كل طاقاتها للوطن إعلامياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً واستغلت ظروف الحربين العالميتين، وبعد حصولها على وعد بلفور البريطانى بإقامة الوطن المحقق لأمانى اليهود فى فلسطين، حصلت على دعم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودعم الجاليات اليهودية فى كل مكان من العالم، وجمعت التبرعات وهجّرت الآلاف وأرست دعائم الدولة مستعدة لكافة الاحتمالات وحصلت على قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ من الأمم المتحدة.

٥ – اعلان قيام الدولة وبداية الصدام المسلح

رفض العرب قرار التقسيم وبدأت المواجهات المسلحة العربية الإسرائيلية وتفاقمت موجات الهجرة الإسرائيلية وزاد الدعم الصهيونى لجيل الرواد الآباء مؤسسى الوطن – كما يقولون – واستقطبت الصهيونية العالمية دعم وعطف دول العالم صارخين تارة بحقهم وأخرى بضعفهم وثالثة بخلاصهم مما تعرضوا له من ظلم وشتات وخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وادعائهم بتعرضهم لإبادة النازية بصفتهم الجنس السامى، واستطاعت العصابات المسلحة الصهيونية والمنظمة بأن تتصدى للعرب خاصة بفيلق مقاتل مدرب، وورث سلاح الانجليز ومعسكراتهم، وعمّق وجود التجمعات اليهودية ورسّخ المؤسسات وأعلن من جانب واحد قيام دولة إسرائيل فى مايو ١٩٤٨، وكان من أثره الصدام المسلح غير المتكافئ والذى حسم لصالح دولة إسرائيل، وأعقبه توقيع اتفاقيات الهدنة فى إطار جهود الأمم المتحدة.

٦ – الصدام المسلح وقرارات الأمم المتحدة

توالت الحروب العربية الإسرائيلية فى إطار توترات مزمنة ولم تنقطع مدة من سنة ١٩٤٨ حتى أكتوبر سنة ١٩٧٣، متسعة وشاملة أحياناً مثل حرب سنة ١٩٥٦ وحرب سنة ١٩٦٧ وحرب سنة ١٩٧٣، وتارة فى صورة فعل ورد فعل تستمر لأيام أو أسابيع وتخمد فترة ثم تتجدد وهكذا، ويتلو كل حرب تدخل الأمم

المتحدة وصدور قرارات دولية أهمها قرار ١٨١ سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين لقيام دولتين، ثم قرارات الهدنة سنة ١٩٤٩ والقرارات التى ترتبت على حرب سنة ١٩٥٦ وقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، وهكذا تعددت القرارات الدولية لحل الصراع، ولم تفلح لأن إسرائيل لا تنفذ قرارات الشرعية الدولية وتؤمن بمنطق التفوق والقوة لوجودها.

ثانياً – نتائج الدراسة

(١) يتميّز الفكر الصهيونى بالتخطيط المنظم والمحكم طويل الأجل، وكذلك التخطيط للمستقبل من خلال التنبؤ به، فقد كانت الدولة اليهودية مجرد فكرة تدور فى أذهان الصهيونيين، سرعان ما استطاعوا أن يحققوا حلمهم خلال خمسين عام بدءاً من أحلام تيودور هرتزل – نبى الصهيونية – والمؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٨ حتى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨.

(٢) اهتمت الصهيونية بضرورة ارتباطها بالقوى الدولية الاستعمارية الكبرى، والسعى لمساعدتها ودعمها المادى والسياسى للوصول إلى أهدافها وهكذا عقدت تحالفات أوروبية ومع الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) رسّخت إسرائيل جذور دولتها فى إطار استمرارية وأزلية الصراع، بدءاً من التعصب اليهودى والفوقية والسامية والمعتقدات الدينية التى أذكت جذوتها الحركة الصهيونية، والاهتمام ببناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مهيئةً كل الظروف للصدام المسلح وللمواجهات مع الدول العربية، وفق مخطط دقيق وهادف وتصاعدى ويتصف فى ذات الوقت بالمرحلية والمرونة والتنبؤ بعيد المدى، واستغلال الفرص السانحة مع عدم التراجع.

(٤) كان المحور الأساسى لقيام إسرائيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين حيث سخرت كل منظماتها وأنشطتها لتحقيق هذا الهدف من خلال المؤتمرات شبه الدورية، ولازال البعد الديموجرافى هاجسها الأساسى.

(٥) يتمثل وجود إسرائيل فى القوة والتفوق الاقتصادى والتكنولوجى والعسكرى متفوقة على كل الدول العربية، وهذا تجسّد فى حروبها

السابقة وتجهيزاتها وتحالفاتها الحالية، والفيصل استخدام القوة المفرطة دون اعتبار للشرعية الدولية.

(٦) محور الصراع الفوقية والسبق والتفوق وبناء دولة يهودية عنصرية صرفة تدير الشرق الأوسط كله ولا مجال لأي دور عربى أو أي قرار دولى.

(٧) حتمية تهجير الفلسطينيين وتهويد القدس وعدم إقامة دولة حقيقية بل أرض صغيرة كحكم محلى تقوم فيها السلطة الفلسطينية بدور البلديات والأهم عدم تطبيق أي قرار دولى من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة أو من المحكمة الدولية، منطق القوة والتفوق وليذهب العالم بشرعيته الدولية للجحيم.

ثالثاً – توصيات الدراسة

على ضوء الاستنتاجات السابقة التى خرجت بها الدراسة، وبعد التحليل ترسّخ استمرارية الصراع أمام تعنت إسرائيل وتطلعها للتوسع وعدم الالتزام بأي قرار دولى، وتطلع إسرائيل لاستمرارية التعدى على الحقوق العربية، لأنها تؤمن بأن أمنها وتفوقها يستند إلى القوة، ووفق ماسبق فإن الباحثة تضع بعض التوصيات وتتمثل أبرزها فى الآتى:

(١) التركيز على المطالبة بالشرعية الدولية والالتزام بالقرارات الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام وعدم اكتساب أراضى الغير بالقوة، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها، وهذا يحتم التصلب فى الحق العربى دون تنازلات، وعدم السماح بتعدد المكاييل الدولية، والإصرار على تطبيق قرارات الأمم المتحدة بدءاً من القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وغيرها من القرارات الدولية المرسّخة للحق العربى.

(٢) تدعيم المقاومة الفلسطينية مادياً وسياسياً لتثبيت شرعيتها كشكل من أشكال المقاومة، وهي حق مشروع للدول المحتلة، ولا تأخذ صفة الإرهاب كما تدعى إسرائيل، وتتمثل القوة أيضاً فى وحدة الصف ، العربى وتضامنه وتفعيل العلاقات العربية فى مجالات مختلفة وخاصة الاقتصادية، واستخدام

الثروات العربية كوسيلة ضغط على المجتمع الدولى، وتحمله المسئولية لحث إسرائيل على تنفيذ القرارات الدولية والامتثال للشرعية.

(٣) ضرورة الحد من امتلاك إسرائيل للأسلحة الذرية وتفوقها النووى فى مجال التسلح، وأذا لم تستجب فلا بد من استثمار الإمكانيات والثروات العربية المادية والبشرية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتحديث التسلح العربى لمواجهة الترسانة العسكرية الإسرائيلية مع التيقن من أن التحدى أزلى وحتمى عقائدياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً بل وجوداً .

(٤) انهاء حالة التشرذم العربى التى تضعف القضايا العربية والحق العربى وتقلل المطالبة به فى المحافل الدولية، بجانب أن الفرقة العربية تقوى مركز إسرائيل وتنفرد بالبلاد العربية بدءاً من فلسطين ثم لبنان وسوريا والمشاركة فى العدوان على العراق وغيرها.

(٥) استهانة إسرائيل بتشرذم وفرقة البلاد العربية منحها القوة والجرأة للاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية والعمل على هدمها بحجة البحث عن هيكل داوود وسليمان وإعادة البناء.

(٦) حتمية قيام البلاد العربية ومؤسساتها الرسمية والأهلية بدور اعلامى هام دحضاً لادعاءات إسرائيل بوصم المقاومة المشروعة بالإرهاب ركوباً لموجة الافتراءات الأمريكية، وهذا يتطلب إيضاحات اعلامية قانونية وتوعية دولية.

(٧) مقارعة إسرائيل بنفس حججها وأسانيدها ومقابلة القوة بالقوة لأن إسرائيل لا تفهم ألاّ لغة القوة، ولعل مواجهة حزب الله للعدوان الإسرائيلى فتح مجالات ورؤي مستقبلية شاملة لحتمية وحقيقة المقاومة ومنطق القوة المستندة إلى الحق وأن عقدة السوبر والتفوق والجيش الذى لا يقهر بات هزيلاً حتى أمام حجارة أطفال الانتفاضة الفلسطينية.

ويسهم هذا البحث فى فتح مجالات تنبؤية مستقبلية لبحوث جادة قائمة على قواعد البيانات والمعلومات لترسّخ حقيقة أن الحق المدعوم بالقوة حتميته الانتصار وأن الافتراءات والزعم الباطل وعقدة الفوقية الزائفة وحتى حماقة القوة المفرطة مصيرها للانهيار والزوال، وهذا مانشهده فى الصراع

العالمى اليوم، فالداعم الأول لإسرائيل وشرطى الحراسة العالمى فى إطار أحادية القطبية يواجه هزائم متتالية وهذه ستنعكس حتماً على موازين القوى العالمية وبصفة خاصة على إسرائيل وهيمنتها الإقليمية، ناهيك عن بروز قوى هائلة جديدة متوعدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً مثل الصين والهند وروسيا ويلوح فى الأفق فى إطار التنبؤات المستقبلية أن هيمنة القطب الأمريكى الواحد – الداعم للوجود الإسرائيلى – فى طريقها للانهيار قريباً ولكن الأهم أين العرب وثرواتهم الهائلة والتى بدونها لا يسير الاقتصاد العالمى؟ وأين القوى الفاعلة؟